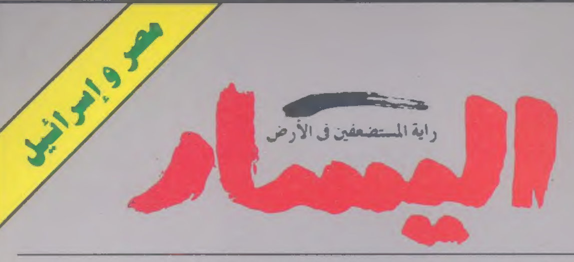

اليسار / العدد الواحد و الستون/ مارس١٩٩٥ م / شوال١٤١٥ هـ / الثمن جنيهان مصريان

تذمر فى الجامعات المصرية

ديون مصر ترتفع من جديد

سمير فياض: وخصخصة الخدمات الصحية

السودان: أزمة حكم وأزمة معارضة

١٩٩٥ عام الحسم فى مصر .. ونهاية السنوات الرمادية

قمة القاهرة .. مكاسب جديدة لإسرائيل .. ومزيد من التنازلات العربية

إهــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

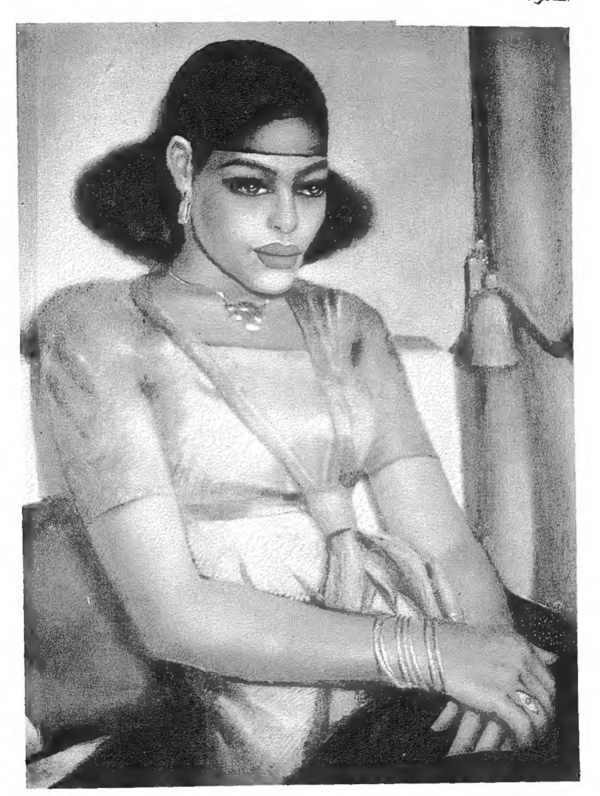

ذات الحلى للفنان الكبير محمود سعيد

فى هذا العدد

لليسار در

ستشرق الشمس غدا

كل عام وأنتم والوطن والأمة فى حال أفضل مما نحن فيه الآن.

لم نستطع أن نقول لكم كل عام وأنتم بخير . فحالنا فى هذا العام والاعوام السابقة لم يكن بخير . حاولنا فى مناسبة عيد الفطر المبارك أن نبتسم ونختار صورة أقل قتامة من المعتاد، ولكن الواقع خذلنا. وعندما استعرضنا مادة هذا العدد بعد اكتمالها وجدنا أن الامانة تقتضينا أن نتمنى أن يكون عامنا القادم أفضل من الأعوام التى مضت.

الافتتاحية التى كتبها رئيس التحرير تقدم حقائق مفزعة حول التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان ، بمناسبة تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان فى العالم ، والانكار الساذج للداخلية والخارجية المصرية ، والحملة ضد منظمات حقوق الإنسان المصرية!!.

هوامش على دفتر الحياة التى يكتبها د. عبد العظيم أنيس تناقش حديث هيكل فى «المعرض» والصورة السوداء للواقع المصرى كما رآه هيكل، والتذمر داخل الجامعات المصرية.

ومقال مدحت الزاهد يستكمل صورة المشهد السياسى والهجوم الحكومى المتصاعد على الحريات وحقوق الانسان ولقمة العيش ، والخضوع المذل لحكام البيت الأبيض.

ويضيف محمود الحضرى بقراءته للتقرير السنوى للبنك المركزى (سرى جدا) ملامح جديدة للأزمة الاقتصادية.

ويستكمل عريان نصيف وفريدة النقاش المأساة . فالأول يزيح الستار عن جريمة تمس الزراعة والثروة الحيوانية المصرية ويدفع ثمنها الفلاحون من حياتهم وحياة ماشيتهم. بينما تقدم فريدة بقراءتها لتقرير مصر لمؤتمر بكين حقائق مؤلمة حول أوضاع المرأة المصرية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فقمة القاهرة (الجو السياسى) ، والحوار مع د. سمير فياض الذى أجراه مصباح قطب، وسينما أحمد يوسف ، ومشاغبات صلاح عيسى... وغيرها من الموضوعات المصرية والعربية لا تترك أى فرصة لتجميل هذه الصورة المفزعة.

ومع ذلك .. فكما قلنا وسنقول دائما .. لا يأس مع الحياة .. وستشرق الشمس غدا بنضال اليسار وكل القوى الديمقراطية والوطنية..

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA St. TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)

مصر: ٢٤جنيها للأفراد و٦٠جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠دولارا أمريكيا أو مايعادلها

العالم: ١٠٠دولار أمريكى أو مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصر فى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢- ٥٧٥٩٠١١- ٥٧٥٩٢٨١

فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨- FAX,5786298

موقفنا

انتهاك حقوق الإنسان بين تقرير الخارجية الأمريكية وإنكار وزير الداخلية.. وأحكام القضاء

حسين عبد الرازق

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الأربعاء أول فبراير تقريرها السنوى عن حقوق الإنسان فى العالم ، والمقدم إلى «لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى» ويقع عادة فى حوالى ٢٠٠٠ صفحة ويغطى حالة حقوق الإنسان- بما فى ذلك الحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة والحقوق الدستورية ...- فيما يزيد عن ١٧٦ دولة.

ويتفق كافة المراقبين على أن «الجهد الذى يبذل فى وضع هذا التقرير السنوى ضخم،واحتمال الكذب فيه ضئيل ، واحتمال الخطأ ضئيل أيضا ، وأوفر قدر من الموضوعية ينعكس فى هذه التقارير عادة .. ولكن الكذب والخطأ والتحيز يحدث بعد ذلك ، فى مرحلة ما بعد صدور التقرير كل سنة .. فالخارجية الأمريكية تتجاهله تماما .. إلا ما يناسب منه حروبها الخاصة..»

وقد ارتبط اعداد هذا التقرير السنوى بإصدار الكونجرس للقانون المساعدات العسكرية عام ١٩٧٦، الذى ينص على انه ينبغى أن «لا تقدم مساعدة أمنية لحكومات تمارس بطريقة منظمة

انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان» ولكن القانون نص أيضا على أنه في «ظروف استثنائية» يمكن مواصلة تقديم المساعدة ، ويكون على وزارة الخارجية ان تشرح الظروف ، وللكونجرس أن يقرر قطع المساعدة أو خفضها أو الموافقة على استمرارها.

وقد سمح الكونجرس لأول مرة بنشر التقرير الخاص بست دول تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية (الأرجنتين-هايتي-بيرو-أندونيسيا-الفلبين-إيران الشاه في يناير ١٩٧٧)، رغم أن الخارجية كانت تعترض أصلا على إعداد مثل هذه التقارير ، لأن ما تنطوي عليه ومن شأنه أن يشكل إحراجا لدول حليفة ويضر بمفاوضات تعقد مع دول معها خصومات» وإذا كان لابد من اعداد مثل هذه التقارير فلابد أن تبقى سرية.

وبعد أيام من نشر التقرير عام ١٩٧٧ تولى «جيمي كارتر» رئاسة الولايات المتحدة بعد أن أكد خلال الحملة الانتخابية «أن حقوق الإنسان ستكون المعيار الأساسي لعلاقات أمريكا الخارجية بالدول الأخرى» .

ولعب «زبجنيو بريجينسكي» مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومي دوراً بارزاً في صياغة سياسة حقوق الإنسان كمعيار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية . وتشكلت لجنة تحت إسم «مجموعة ممثلي الوكالات بشأن حقوق الإنسان والمساعدات الخارجية» برئاسة «وارن كريستوفر».

ورغم موضوعية هذا التقرير وأهميته ، فقد تعرض للنقد من جانب عديد من الدول ومنظمات حقوق الانسان الدولية والأمريكية وتركز هذا النقد على مجموعة من الملاحظات الاساسية.

* أن هدف سياسة حقوق الإنسان كمعيار للسياسة الخارجية الأمريكية لم يكن انسانيا وإنما كان استراتيجيا في الأساس.

* ان التقرير يلجأ إلى أساليب تعرّي صياغته من الموضوعية وحسن النية ، مثل ذكر الانتهاكات بصورة عامة مجملة دون رصد التفاصيل وبدقة، حين يتعلق الامر بطرف تؤيده الولايات المتحدة ، كما هو الحال بالنسبة لممارسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وكما كان الحال في ممارسات جماعات «المجاهدين» طوال سنوات الحرب في أفغانستان ، وأيضا بالنسبة

للسعودية ومصر (قبل هذا العام).

* تلجأ التقارير أحيانا إلى تقديم تبريرات ومعايير لانتهاكات حقوق الإنسان، كما يحدث بالنسبة لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين.

* التركيز المبالغ فيه على أية مظاهر تحسن اذا ما توفرت مثل هذه المظاهر في حالة حكومات تريد الولايات المتحدة تجنب إدانتها وإحراجها.

* ابراز وعود حكومات صديقة بمعالجة جوانب النقص في الالتزام بحقوق الانسان،على الرغم من أن هذه الوعود لا تجد طريقها إلى التنفيذ.

* إظهار الانتهاكات في حالة الحكومات أو القوى الصديقة لأمريكا على أنها معلومات غير مؤكدة بنسبتها إلى مصادر المعارضة لإكسابها قدراً أقل من المصداقية (راجع رسالة واشنطون -سمير كرم- اليسار عدد ٣٧ -مارس ١٩٩٣ -صفحة ٥٠ وما بعدها).

ومع التسليم بأهمية هذه الملاحظات النقدية ، فهي لا تنال من أهمية هذا التقرير وصحة المعلومات الواردة فيه ، في إطار ازدواجية المعايير التي تميز السياسة الأمريكية.

ولأول مرة في هذا العام فقد حظى هذا التقرير باهتمام مفاجئ من الصحافة والمسئولين المصريين . والسبب ببساطة أن هذا التقرير قد اختص انتهاكات حقوق الإنسان في مصر باهتمام واضح ، وأفرد لها مساحة واسعة نسبيا (بالمقارنة بالأعوام السابقة) مؤكدا أن الحكومة باستخدامها قانون الطوارئ ، تورطت في أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحتجزين على ذمة قضايا أمنية (سياسية) ، وواصلت إخفاقها في معاقبة المسئولين عن ممارسة التعذيب ، والاعتقال التعسفي ، والاحتجاز بدون محاكمة واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المشتبه بأنهم إرهابيون ، والتحرش بالصحفيين والمحامين. وعمال غزل كفر الدوار في أكتوبر الماضي ، وقتلت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ ممن يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ، واتهمت بعض الرقابات عن الاستخدام الزائد للقوة .. الخ.

الطريف أن الصحافة المصرية كانت تحتفى كل عام بهذا التقرير وتتوسع في النقل عنه ، والاشارة إلى ادانته للإرهاب في العراق وبعض الدول التي تقف الحكومة المصرية موقف العداء منها ، بل ان صحيفة «الأخبار» -جريا على العادة- نشرت خبر صدور التقرير في عددها يوم الجمعة ٣ فبراير على الصفحة الأولى تحت عنوان «مصر ملتزمة بحقوق الإنسان» وانتزعت بعض العبارات المنتقاة لتقول في هذا الخبر «أكد التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم، أن مصر تطبق العديد من حقوق الإنسان الواردة

في الدستور المصري ، ومنها التعددية الحزبية والانتخابات العادية ، واستقلال القضاء ، وحرية الرأى والاجتماعات السلمية ، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المصريين..».

ولكن هذا التزييف والترحيب لم يستمر طويلا ، خاصة بعد قيام السفارة الأمريكية في مصر بتوزيع نص الجزء الخاص بمصر في التقرير على الأحزاب والصحف والجهات الرسمية، ونشر صحيفة الشعب لنص التقرير (يومى ٧، ١٠ فبراير ١٩٩٥) وتلخيص صحيفتى«العربى» و«الاحرار» للتقرير (يومى ٣ و ٧ فبراير ١٩٩٥).

وجاء رد الفعل في شكل حملة صحفية ضد التقرير وضد منظمات حقوق الإنسان الأمريكية ، وضد منظمات حقوق الإنسان في مصر . وبدأت هذه الحملة مباشرة عقب حديث أدلى به اللواء «حسن الألفى» وزير الداخلية إلى صحيفة« الحياة»(اللندنية) ،وتصريح لمساعد وزير الخارجية السفير «عادل الصفتى» نشرته الصحف المصرية.

قال السفير «عادل الصفتى» التقرير الأخير الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الانسان في مصر تضمن معلومات كاذبة.. وهناك أخطاء وردت في التقرير منها وقوع قتل عشوائى من جانب قوات الأمن للارهابيين ، بينما الحقيقة أن قوات الأمن ترد على ما يقوم به الارهابيون ضد الأبرياء، وتصرفهم يجيء كرد فعل لاطلاق النار عليهم .. وعلى من يتحدث عن وقوع عمليات تعذيب أن يذكر الأسماء، التى تعرضت لذلك. فأكد السفير عادل الصفتى ان التقرير حصل على هذه المعلومات من بعض الجمعيات المشبوهة ومن ذوى المصلحة . وأكد أن«هناك مصادر مسئولة يمكن اللجوء إليها وفى مقدمتها القضاء المصرى الذى يشتهر بالعدالة والنزاهة».

أما حديث وزير الداخلية ، فقد تناول بالهجوم والرفض تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، وتقرير منظمة «ميدل إيست ووتش» الأمريكية الذى صدر في ٣١ يناير ١٩٩٥ (أى قبل تقرير الخارجية بيوم واحد) واتهم أجهزة الأمن المصرية باحتجاز رهائن من أقارب الهاربين من الجماعات الاسلامية لاجبارهم على تسليم أنفسهم إلى السلطات ، «ومن بين المحتجزين .. نساء يتعرضن لمعاملة جنسية مهينة كوسيلة للضغط على الهاربين».

وقد نفى الوزير كل الاتهامات الواردة في التقريرين فقال:

* ان الذين كتبوا تقرير السفارة الأمريكية (يقصد تقرير الخارجية) في القاهرة لم يفعلوا سوى أنهم جاءوا بترجمات لبعض صحف المعارضة وتقارير منظمات مشكوك في أهدافها» .. «لقد أكدت مرارا-وما زلت أؤكد أن أجهزة الأمن تعمل في إطار القانون وتلتزم به».

*«أليس من مصلحة الولايات المتحدة رسم صورة زائفة عن الوضع في مصر أو دعم من يسعون إلى ذلك».

* لسنا مستعدين للتراجع عن مواجهة الإرهاب بكل حسم في الاطار الذى رسمه القانون.

* ان تقارير منظمة «ووتش» بالتحديد تتعمد الإساءة إلى مصر ، على نحو يدفع للشك في حقيقة نواياها.

* إذا كان في مصر بعض منظمات ترفع شعار حقوق الانسان فيما هي واجهة لنشاط آخر ،تصبح علاقاتها مع المنظمات الأجنبية مصدراً للإساءة الى صورة مصر . واذا كان بعض هذه المنظمات الأجنبية مشكوكا في دوافعه تصبح إزاء لعبة سياسية من الناحية الفعلية . عندئذ ربما تسعى منظمات أجنبية إلى الحصول على مقابل للتمويل الذى تقدمه إلى بعض المنظمات المصرية.

*معروف للجميع أن في مصر قضاء عادلا مستقلا ، وأى تجاوز يعرض عليه ،وليس هناك أى تدخل في شئونه.

ومن المؤسف أن يكون رد فعل الأجهزة الرسمية المصرية على تقرير الخارجية الأمريكية ، هو النفى وانكار ما هو ثابت بأكثر من دليل من انتهاك مستمر ومتصاعد لحقوق الانسان في مصر منذ عام ١٩٨١ ، وحتى الآن ، وشن حملة غوغائية -رسمية وصحفية- ضد منظمات حقوق الانسان في مصر، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان خاصة والتى تقوم بدور هام في الدفاع عن كرامة وشرف وحرية الانسان المصرى ، والدفاع عن كرامة الوطن بالتصدى للذين يلوثون وجه الوطن بهذه الجرائم البشعة التى تنتهك ضد ناسه.

واذا كان السيد السفير مساعد وزير الخارجية لا يعرف شيئا عن الموضوع ، وهو مجرد موظف كبير طلب منه الادلاء بهذا التصريح، فإن السيد وزير الداخلية يعرف ويعرف فأجهزة الأمن التى ترتكب هذه الجرائم تابعة له ، وتخضع لرئاسته.

إن السيد الوزير يعلم يقينا أن التعذيب يمارس في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزى بصورة منهجية مستمرة ومعتمدة كسياسة للحكم وأجهزة الأمن التابعة له.

واذا كان الوزير لا يعرف ويشكك ويتهم تقارير منظمات حقوق الانسان المصرية والعربية والدولية ، بما في ذلك تقارير منظمة العفو الدولية .. فما هو رأى الوزير في قرار لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة والصادر عام ١٩٩٣ ، والذى أدان حكومة مصر وعبر عما يساور اللجنة من «قلق إزاء ما تتلقاه من منظمات غير حكومية موثوق بها ، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة تؤكد استمرار التعذيب في مصر».

وما هو موقف الوزير -الذى ألح على أن في مصر قضاء عادلا ومستقلا، في احكام القضاء النهائية المتتالية والتى أثبتت وقوع التعذيب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر .. الحكم في قضية الجهاد (٤٨ لسنة ١٩٨٢) -الحكم في قضية الحركة الشعبية (٨٧ لسنة ١٩٨٣) - الحكم في قضايا الجماعات الاسلامية في عين شمس (٢٧٣٠-٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩) -الحكم في قضية التنظيم الناصرى (١٩٩٠) -الحكم في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب والصادر يوم ١٤ أغسطس ١٩٩٣ -احكام قضايا الفيديو (اسكندرية -امبابة) .. وكذلك تحقيقات النيابة العامة (المحضر ٩٤٤٦ لعام ٨١ -المحضر ٤١٢ لعام ٨٦ -المحضر ٤٩٦ لعام ٨٧ -المحضر ٤٨١ لعام ١٩٨٩ ، وأخيرا واقعة قتل المحامى«عبد الحارث مدنى» والذى توفى في السجن يوم٢٧ أبريل عقب القبض عليه بيوم واحد، ولم تعلن نتائج التحقيق في وفاته حتى اليوم ، رغم ان معاينة النيابة للجثة في ٣٠ أبريل أثبتت وجود اصابات ظاهرة ، وأن التقرير المبدئى للطب الشرعى أثبت أن الوفاة جنائية ، وأنه لوحظ في الجثة وجود جروح متفرقة في الجسم والرأس وتجمعات دموية في القصبة الهوائية».

وما هو رأى الوزير فيما قالته محكمة أمن الدولة برئاسة المستشار الجليل«محمد سعيد العشماوى» في حكمها في قضية التنظيم الناصرى .. «ان يقين المحكمة ليتزع

وضميرها يجزع وهى ترى أن أى متهم قد تعرض للتعذيب المادى والنفسى والعقلى . ويزداد الفزع ويتضاعف الجزع اذا حدث التعذيب بصورة وحشية منظمة كوضع قطع خشبية فى دبر المتهمين. ولا تجد المحكمة فى عصر حقوق الانسان وزمن حرية الوطن والمواطنين وصفا ملائما تصفه به، ولا تريد أن تتدنى لتصفه بوصفه البشع . غير انها ترى فى التعذيب عموما عدوانا على الشرعية واعتداء على حقوق الإنسان ممن واجبه الحفاظ على حقوق الإنسان..»

وما قول السيد اللواء حسن الألفى، فيما قالته المحكمة برئاسة المستشار د. وحيد محمود ابراهيم فى حكمها ببراءة المتهمين باغتيال المرحوم د. رفعت المحجوب من وقوع التعذيب على «جميع المتهمين الماثلين . وقد أثبت المحققون عند استجوابهم للمتهمين وجود اصابات بهم . كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم ، وتعليقهم وهم معصوبوا الأعين بقصد انتزاع الاعترافات منهم. وتكرار التعذيب بعد كل استجواب» .. «إن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجا على الشرعية وافتئاتا على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة ، ما دام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردها تقرير الطبيب الشرعى..» «ان الضمير القضائى يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل يرسف فى الأغلال والقيود بمعصوب العينين فى محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أو ضده هو نفسه ليفر بها من الهلاك . إن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة..».

والمؤسف أن وزير الداخلية الذى يعرف كل هذه الحقائق لا يجد ما يدافع به عن نفسه وعن حكومته وجهازه إلا إنكار ما هو ثابت وتوجيه الاتهام لنفر من شباب مصر يشتغل دفاعا عن الوطن وحقوق الانسان، فيصب غضبه على منظمات حقوق الانسان ، التى ما زالت الشرعية القانونية محجوبة عنها ، ويتهمها بالعمالة وخضوع عملها لاهداف حزبية ، ثم تسعى الحكومة التى ينتسب اليها إلى حلها عن طريق محاولة اخضاعها لقانون الجمعيات ، وهو واحد من أسوأ القوانين المقيدة للحريات فى مصر .

إن الرد الحقيقى على تقرير الخارجية الأمريكية -وبصرف النظر عن أهدافها ومعاييرها المزدوجة -يكون بالكف عن الانتهاك المستمر لحقوق الانسان فى مصر ، والقيام **باصلاح ديمقراطى حقيقى** يستند إلى النقاط التالية :

** **تحقيق ارادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة** باصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يوفر الضمانات السياسية ومشروع هذا القانون موجود أمام لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب منذ ٤ سنوات ، ولكنه معتقل وممنوع من أن يرى النور انتظارا لتوجيهات سياسية لا تصل!!

** **اطلاق حرية التنظيم سياسيا ونقابيا وديمقراطيا** .. باطلاق حرية تكوين الأحزاب والالتزام بمبدأ مدنية جهاز الدولة، والغاء الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وتنظيمات الحزب الحاكم ، والغاء الحظر على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع ، والغاء تدخل الدولة فى التنظيمات النقابية والعمالية والمهنية والتعاونية ، والغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية بالغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

** **الغاء كافة القوانين التى تنتهك حرية الرأى والاجتماع والتظاهر والإضراب ، أو تفرض قيودا على النشاط السياسى والجماهيرى.**

** **وضع برنامج لوقف التعذيب** من بين بنوده الاستجابة لما طالب به القضاء المصرى من «تعديل التشريع بحيث يتولى قضاة التحقيق وحدهم قضايا الرأى ، واعطاء المواطنين الحق فى تحريك الدعوة ضد ضباط الشرطة فى قضايا التعذيب دون حاجة لاستئذان النيابة وانما عن طريق الادعاء المباشر .. وتنفيذ ما طالب به مؤتمر العدالة من «إنهاء العمل بكل التشريعات والمحاكم الاستثنائية، حصر اختصاص القضاء العسكرى فى الجرائم العسكرية ، إلغاء محاكم أمن الدولة ، الغاء محاكم حماية القيم من العيب ، إلغاء نيابة أمن الدولة ، الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق..».

** **ضمان حق كل القوى السياسية فى النشر واستخدام أجهزة الاعلام القومية** ، بتحرير الاذاعة والتليفزيون من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم ، والغاء الرقابة فى الاذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة، والغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة.

** **المواجهة الشاملة للارهاب وحماية الوحدة الوطنية** «فبدون القضاء على الارهاب وأسبابه لا يمكن الحديث عن تداول حقيقى للسلطة.

** **تعديل الدستور بعد ذلك من خلال مجلس شعب منتخب انتخابا حرا.**

ان نقطة البداية لتحقيق هذا البرنامج هى **إنهاء احتكار الحزب الحاكم لأغلبية مقاعد مجلس الشعب ، وهو هدف ممكن اذا نسقت الأحزاب والقوى الديمقراطية جهودها لإجبار الحكومة على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية** ، وتوفير الضمانات الاساسية لانتخابات -لا أقول حرة نزيهة- ولكن أقل تزويرا .. ولنتذكر ما قاله قضاة مصر أنفسهم فى مؤتمر العدالة الأول فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦..

«واذا كان من المتفق عليه فى فقه القانون الدستورى أن الانتخابات الحرة النزيهة تعتبر مرآة للرأى العام ، وان إصلاح نظام الانتخابات ، هو الحجر الأساسى فى بنيان حركة الاصلاح السياسى ، وإن إحدى الضمانات الاساسية لسلامة العملية الانتخابية فى كافة مراحلها ، وهو وضعها تحت إشراف السلطة القضائية ، ومنح هذه السلطات اختصاصات واسعة تمكنها من منع وإيقاف أى تدخل فى الانتخابات أيا كان مصدر هذا التدخل ، وأن من شأن هذا الاشراف القضائى ، أن يؤدى فى النهاية إلى سلامة تكوين الهيئة التشريعية عن طريق تمثيلها الصحيح للناخبين ، وأن الفصل فى صحة العضوية هو مهمة قضائية بحتة لا تتعلق وتكوين المجالس النيابية ، وتقتضى حيادا لا ضمان له فى أغلبية حزبية ، وبالأخص غداة المعارك الانتخابية ، فإن المؤتمر يوصى : بتنظيم الاشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية ، وأن يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافة ، وإن استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل ، واسناد الفصل فى الطعون الانتخابية إلى القضاء».

الجو السياسي

قمة القاهرة..
مكاسب جديدة لإسرائيل
ومزيد من التنازلات العربية مجانا !!

أنهت مفاجأة عقد «قمة» رباعية فى القاهرة بين الرئيس مبارك والملك حسين والرئيس ياسر عرفات واسحاق رابين بداية شهر عسل بين أحزاب وقوى المعارضة والرئيس حسنى مبارك حول بعض جوانب سياسته العربية . لقد رحبت الأحزاب السياسية الرئيسية المعارضة والشيوعيون والإخوان المسلمون ، بموقف الحكومة المصرية كما ظهر فى القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء) ، والذى بدا متحفظا بعض الشئ على السوق الشرق أوسطية والدور المهيمن لإسرائيل والذى يهدف إلى تهميش الدور المصرى فى المنطقة . وتأكد هذا الترحيب والمساندة بعد إعلان الموقف المصرى الرافض للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ما لم توقع إسرائيل ، ثم مفاجأة عقد قمة ثلاثية فى الاسكندرية ضمت الرئيس مبارك والرئيس حافظ الأسد والملك فهد، والتحليلات التى سادت عقب قمة الاسكندرية مشيرة إلى حدوث تغيير إيجابى فى الدبلوماسية المصرية يعكس قلق الإدارة المصرية من محاولة تهميش الدور المصرى فى المنطقة وفرض الهيمنة الإسرائيلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المنطقة العربية.

وأشارت هذه التحليلات إلى أن قمة الأسكندرية ركزت على أهمية وقف الاندفاع العربى للتطبيع مع إسرائيل والقبول بكل المشروعات الاقتصادية والمالية والتجارية المطروحة من الجانب الإسرائيلى ، وتقديم مساندة أكبر للموقف السورى واللبنانى فى مباحثات التسوية. وبدء التحرك الفعال لتحقيق المصالحة العربية تمهيداً لتكوين موقف عربى موحد قدر الإمكان ، بالإضافة لاستخدام الإمكانيات المتاحة لتحسين الميزان المختل بين العرب و إسرائيل، مثل موضوع الامتناع عن توقيع اتفاقية حظر الأسلحة النووية فى أبريل القادم ما لم توقع إسرائيل.

وقد وجهت قمة القاهرة ضربة قاضية لكل هذه التحليلات . فالدوائر السياسية فى القاهرة اعتبرت مشاركة رابين فى اجتماع قمة عربى على هذا المستوى «مكسبا هاما وتنازلا لإسرائيل فى وقت بلغ فيه التعنت الإسرائيلى قمته» كما جاء فى تصريح المتحدث الرسمى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى. ولفت نظر هذه الدوائر التصريحات الأمريكية الرسمية التى ألحت على أن قمة القاهرة «ليست فقط حدثا تاريخيا لا سابقة له ، بل عملية التزام دراماتيكية من جانب الرئيس حسنى مبارك والملك حسين ورئيس الوزراء رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ببذل كل ما فى استطاعتهم من أجل التعاون وبناء السلام».على حد قول وارن كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكي.

وطبقا للدوائر الرسمية المصرية والأمريكية وأجهزة الإعلام ، فبالمبادرة التى اتخذها الرئيس مبارك بالدعوة لهذه «القمة» الغريبة التى ضمت الأطراف الثلاثة التى وقعت حكوماتها على اتفاقيات صلح وتسوية مع إسرائيل بالإضافة إلي إسرائيل ، قمت بالتشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة ، التى لعبت دورا فى التحضير لقمة القاهرة، وركزنا فى مشاوراتنا على أن لا تكون القمة مجرد اجتماع ، بل أن تنتج عنها مجموعة التزامات موقعة وإيجاد وسائل لتنفيذها» طبقا لتصريح مصدر رسمى فى الإدارة الأمريكية.

وقد ساعد على إمكانية عقد هذه «القمة» ، توقيع معاهدة الصلح الأردنية الإسرائيلية، ولقاء عرفات والملك حسين والاتفاقات الموقعة بينهما ، وبالتالى زوال التوتر الفلسطينى الأردنى ، ثم زيارة الرئيس حسنى مبارك للأردن ولقائه بالملك حسين وتحقيق مصالحة أردنية مصرية تعبر أزمة حرب الخليج.

ورغم أن الهدف المعلن لهذه الدعوة أو المبادرة المصرية هو «تقويم الموقف وخاصة فى المسار الفلسطينى والمشكلات التى تواجه العملية السلمية ، والنظر فى وضع عملية السلام وإنقاذها من الوضع المتدهور الذى تتعرض له» إلا أن هناك أهدافاً أخرى من وجهة النظر الرسمية المصرية لا تقل أهمية عن هذا الهدف . فالإدارة المصرية كانت فى حاجة إلى حدث كبير يزيل المخاوف الإسرائيلية من التحرك المصرى المتمثل فى قمة الاسكندرية والتى ألحت إسرائيل على أنه تحرك لمحاولة بناء موقف عربى مضاد لإسرائيل ومصالحها ، ويؤكد فى نفس الوقت استمرار الدور المصرى فى عملية التسوية السياسية التى انطلقت فى مدريد ، وجهود الرئيس مبارك فى دفع الأطراف العربية على القبول بالحلول الوسط وتقديم التنازلات المطلوبة لنجاح عملية التسوية ، وهو أمر تحتاجه الادارة المصرية بشدة لضمان الاهتمام الأمريكى بالمطالب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للحكومة المصرية ، وتخفيف ضغوط اللوبى الصهيونى فى الكونجرس الأمريكى ضد سياسات الرئيس مبارك الداخلية والخارجية واستهدفت الإدارة المصرية بالاضافة إلى ذلك التصدى لتهميش الدور المصرى وتأكيد أنها ما زالت لاعباً رئيسياً فى ساحة التسوية ، وهو ما تأكد بمجرد استجابة الأطراف الثلاثة للدعوة.

د. نبيل شعث فى حوار مع رون بروان خلال مؤتمر طابا

وبالإضافة للأهداف المصرية الخاصة فقد كانت هناك أهداف عربية تتعلق أساسا بمسار عملية التسوية عامة والفلسطينية خاصة ، فالأطراف العربية الثلاثة كانت فى حاجة لتوجيه رسالة إلى الرأى العام الإسرائيلى والإدارة الأمريكية ، تفيد بحرص الجانب العربى -الداخل فى اتفاقيات صلح وتسوية مع إسرائيل- على تحقيق التسوية السلمية التى ترعاها أمريكا، وعلى إخراج المسار الفلسطينى ومباحثات التسوية الإسرائيلية الفلسطينية واتفاق غزة أريحا من أزمته التى تعقدت بسلسلة من الأحداث والأفعال وردود الأفعال.

وتتركز الأهداف والمطالب الفلسطينية التى طرحت فى هذا اللقاء على ضرورة رفع الحصار الإسرائيلى المضروب على الضفة الغربية وقطاع غزة « وهو حصار لا مبرر له من حيث المبدأ ، ولأن نتائجه السلبية تعادل عمليات العنف التى تحصل» و إطلاق سراح جميع المعتقلين ، خاصة « ومعظم المعتقلين من أعضاء حركة فتح المؤيدة للسلام مع إسرائيل ، واستمرار اعتقالهم أمرا يدعو للاستغراب ويحرج القيادة الفلسطينية داخليا وخارجيا » كما قال ياسر عرفات، ووقف المستوطنات واجراءات تهويد القدس ، والتزام إسرائيل بالبنود والجداول الزمنية التى يحددها اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة ، وبصفة خاصة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وإجراء الانتخابات ، واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المتعثرة أصلا والتى تم تجميدها عقب العملية الفدائية فى ناتانيا.

بالمقابل كانت الأهداف الإسرائيلية ، الأمريكية تصب فى اتجاه آخر ، فباستثناء العمل على استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ، وهو أمر يهم إسرائيل بنفس قدر اهتمام الفلسطينيين، تركزت الاهتمامات الإسرائيلية فى نقطتين:

الأولى: الإسراع بالتطبيع ورفع الحواجز والعقبات أمام اجتياح إسرائيل للمنطقة العربية وفرض الإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية التى تقدم تحت عنوان السوق الشرق أوسطية ، وفى مقدمتها إلغاء المقاطعة العربية وإنشاء مشاريع سياحية وبترولية مشتركة ، ورفع القيود الجمركية ، والتطبيع الثقافى والتعليمى..إلخ.

الثانية: وهى الأولى من حيث الأهمية فى اللحظة الراهنة ، مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة فى الأراضى المحتلة وداخل إسرائيل (والتى تعتبرها إسرائيل وأمريكا عمليات إرهابية تقوم بها جماعات أصولية متطرفة) أى توفير الأمن لقوات الاحتلال الإسرائيلى فى المناطق المحتلة ، وقد دعا رابين بوضوح عشية اللقاء إلى تعاون رباعى فى مواجهة الإرهاب الأصولى ، ومحاصرة تنظيماته المسلحة داخل مناطق الحكم الذاتى . وقال شيمون بيريز : إن القمة «محاولة حقيقية لإيجاد ائتلاف من أجل السلام . فيجب أن لا تدع الفرصة للائتلاف الآخر المناهض للسلام ، كى يوقف المسيرة» وقال وارن كريستوفر «يجب عدم السماح لأعداء السلام بقتل السلام . إن قمة القاهرة جاءت بعد مشاورات مكثفة أجرتها الولايات المتحدة مع مصر والأطراف الأخرى. والهدف من هذه الجهود الجماعية هو إيجاد وسيلة لمواجهة الإرهاب والتطرف..»

وترى الدوائر السياسية المعارضة فى القاهرة أن نتائج هذه القمة «جاءت سلبية تماما وأضرت بهدف السلام الشامل والعادل» حسب قول المتحدث الرسمى باسم حزب التجمع . وقال بيان الحزب العربى الديمقراطى الناصرى«لقد انعقد الاجتماع المسمى بالقمة الرباعية وانقضى دون الاستجابة ولو جزئيا لأى من المطالب والحقوق العربية المشروعة . وتركها جميعها وبلا استثناء رهينة تفاوض تملك أمريكا مفاتيحه و إسرائيل زمامه . بينما كان الشئ الوحيد الواضح فى هذا الاجتماع المريب هو الاتفاق المذل لضمان أمن إسرائيل فى مواجهة المقاومة الفلسطينية التى أصبحت تندرج -حتى بالنسبة للعرب- تحت مسمى الإرهاب».

وطبقا لتصريح المتحدث الرسمى لحزب التجمع يوم الخميس ٩ فبراير ١٩٩٥ يمكن تلخيص نتائج هذا التحرك المصرى ، «فى تحقيق إسرائيل لمكاسب هامة جديدة، وتقديم العرب لمزيد من التنازلات المجانية..» لقد نجحت اسرائيل فى فرض تجاهل البيان الختامى لكل المطالب الفلسطينية والعربية لدفع عملية التسوية السلمية. فلم ترد كلمة أو يتخذ قرار برفع الحصار عن الأراضى الفلسطينية، أو الإفراج عن المعتقلين، أو وقف المستوطنات، أو إعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، أو التزام إسرائيل ببنود اتفاق أوسلو ومواعيده. كما تم استبعاد موضوع حظر الأسلحة النووية من المباحثات ، واكتفى بالاتفاق على استئناف المباحثات الفلسطينية، التى انتهت جولتها التاسعة (يوم الثلاثاء ٧ فبراير، وكذلك لقاء عرفات- بيريز يوم ٩ فبراير) ، بالفشل التام.

وحققت إسرائيل إقامة نوع من التكتل أو الائتلاف مع الدول العربية الثلاث الموقعة على اتفاقيات صلح معها وإكساب هذا التكتل شكلا مؤسسيا تثل فى لقاء

طابا لوزراء التجارة والاقتصاد والتعاون الدولي للدول الأربع والولايات المتحدة ، ولقاء واشنطون لوزراء خارجية هذه الدول يوم ١٢ فبراير (القادم). وألزمت إسرائيل الدول المشاركة في الاجتماع إدانة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي ، تحت اسم ادانة الارهاب وإراقة الدماء . ودفعت إسرائيل الدول الثلاث إلى الإسراع والهرولة للتطبيع معها إلى حد إصدار بيان عن اجتماع طابا أمس (الأربعاء ٨ فبراير) يعلن مساندة هذه الدول «لكل الجهود لإنهاء المقاطعة لإسرائيل..».

ولاحظت الدوائر السياسية والدبلوماسية في القاهرة أن ردود الفعل الفلسطينية بدت بالغة الحذر ومرتبكة في نفس الوقت.

فقد صرح أحمد قريع(أبو العلاء) عقب الاجتماع الوزاري الأسبوعي يوم السبت (٤ فبراير ١٩٩٥) ، والذي قدم فيه الرئيس ياسر عرفات تقريره عن لقاء القمة الرباعي في القاهرة ، قائلا:«توقع الطرف الفلسطيني أن تصدر عن قمة القاهرة جملة من الإشارات المشجعة بالنسبة إلى المسار الفلسطيني، وخصوصا حول الاستيطان ، غير أن الفلسطينيين خاب أملهم. والأزمة التي يشهدها هذا المسار لم تحظ بالاهتمام الكافي أو المأمول . وبات الفلسطينيون المؤيدون لعملية السلام يشعرون بصدمة حقيقية».

ولفتت مصادر فلسطينية النظر إلى أن عرفات اعترض على عقد مؤتمر صحفي مشترك للأطراف الأربعة في نهاية قمة القاهرة مبررا موقفه بأنه ليس هناك شئ يمكن التحدث عنه للصحفيين وحلا للموقف اقترح الوفد المصري إصدار بيان مشترك.

وأضاف ياسر عبد ربه أن التقدم في العملية السلمية معلق على قمة عرفات رابين ، و إسرائيل تحاول تجنب القضايا الكبيرة والتحول إلي القضايا القانونية ، ولم تتخذ قرار بمواصلة تنفيذ المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي واذا لم تحل قمة رابين عرفات القضايا المتنازع عليها فسوف يعقد الفلسطينيون اجتماعا موسعا لطرح السؤال الاستراتيجي وهو : هل عملية السلام هذه قابلة للتطبيق أم لا؟!.

مشيرا بهذا التصريح إلى المشاورات التي أجراها ياسر عرفات ومعه نبيل شعث والطيب عبد الرحيم عشية قمة القاهرة مع الدكتور حيدر عبد الشافي في منزله حيث طلب عرفات من د.. حيدر عبد الشافي القيام بمبادرة لدعوة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لحوار وطني شامل ، وذلك كخطوة يعقبها حوار بين منظمة التحرير كإطار للوطنية الفلسطينية وبين الحركة الإسلامية. ووصف المراقبون هذه الخطوة من جانب عرفات بأنها تعبير عن شعوره -قبل القمة- بالاكتئاب والإحباط وضرورة البحث عن مخرج بعد أن أغلق عليه رابين والإسلاميون كل المنافذ ، ومن هنا كان قراره بالسعي لتفعيل المنظمة وإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني في الداخل والخارج ، كبديل ومخرج.

وقد حرص الفلسطينيون عقب قمة القاهرة على نفي أن تكون قمة القاهرة تحالفاً أو إطاراً لانطلاق جديد . فقال الطيب عبد الرحيم «الفلسطينيون يشعرون بحساسية تجاه إضفاء أي طابع مؤسسي على انعقاد القمة ، التي جاءت بهدف إيجاد مخرج يحفظ وجه الجميع ،لحل جملة أزمات وليس أزمة واحدة ولاسيما في ضوء الأزمة التي شهدتها العلاقات المصرية الإسرائيلية والإسرائيلية الفلسطينية».

وفي نفس الوقت وعقب مقتل جندي إسرائيلي في غزة نتيجة عملية فدائية تبنتها الجبهة الديمقراطية ، نقل «رون براون» وزير التجارة الأمريكي عن عرفات تعهده أمامه«باجتثاث العنف والإرهاب» ، وقال براون«لقد تأثرت لأنه ومن دون مبادرة مني التزم (عرفات) نفسه اجتثاث العنف والإرهاب. ومن المهم جدا وجود مثل هذا الالتزام الذاتي لأن ذلك سيساعد في دفع عملية السلام».

أما ردود الفعل السورية فقد كانت ناقدة بقوة، فقال وزير الاعلام السوري ، أن قمة القاهرة «محاولة جديدة للخروج من الأزمة التي تعانيها أطراف اتفاق أوسلو بعدما تبين أن هذا الاتفاق لم يجلب سلاما وبعدما فشلت اللقاءات الثنائية بين المسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين في إيجاد مخرج منها » وأضاف قائلا: «الوضع الشعبي الداخلي بات يهدد ياسر عرفات ، كما أن اسحق رابين عاجز عن اتخاذ قرار يحقق السلام ، وهو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو حتى إيقاف بناء المستوطنات بسبب قلقه على مستقبله السياسي».

وجاءت تصريحات المسئولين الإسرائيليين لتزيد من حدة رد الفعل السوري ، فقد قال وزير الصحة الإسرائيلي «ابراهيم سنيه»: إن القمة الرباعية «تحذير» موجه إلى سوريا «يؤكد لها أن مسيرة السلام تتقدم .. وستسير قدما معهم أو بدونهم.. لن يهدد السوريون الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع بعض جيرانها ، ولن يكون في امكانهم أيضا التشبث بمطالب غير مقبولة في مفاوضاتهم السلمية »، وأضاف «بيريز» يتوجب على الرئيس حافظ الأسد

اسرائيل يشعل سيجارته أمام ملصقات معادية لعرفات في القدس

أن يقرر إذا ما كان سيبقى خارج شرق أوسط جديد هو على طريق التشوء».

ولفتت دوائر صحفية فى القاهرة النظر إلى تأزم طارئ نتيجة لقمة القاهرة فى العلاقات المصرية السورية . فقد ألغى اجتماع بين وزراء خارجية سوريا ومصر والسعودية كان مقررا عقده على هامش اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق . كما استقبل الرئيس مبارك كل وزراء الخارجية الست للدول المشاركة فى المؤتمر ولم يستقبل فاروق الشرع وزير الخارجية السورى.

وتوقفت الدوائر السياسية طويلا أمام رد فعل مفاجئ نقلته وكالات الأنباء من أبو ظبى . فقد أدلى أحمد حميد الطاير وزير الدولة لشئون المال والصناعة فى دولة الإمارات بحديث طويل نشر عشية زيارة بروان للإمارات وعقب اجتماع «طابا» الذى حضرته الدول الأربع المشاركة فى قمة القاهرة ووزير الخارجية الأمريكى . قال الطاير: «يجب تدارك مخاطر كل ما يطرح الآن من سوق شرق أوسطية أو بنك تنمية شرق أوسطى .. وليست هناك فائدة سياسية أو اقتصادية من اقامة تعاون بين الدول العربية و إسرائيل .. ان هدف التحركات الإسرائيلية الراهنة توجيه الأموال العربية نحو تنمية الاقتصاد الإسرائيلى .. وهل يجوز شرعا أن ترتبط الأموال العربية بمشاريع تخدم إسرائيل وتحل مشاكلها الاقتصادية؟ . وقبل الحديث أو التفكير بإنشاء سوق شرق أوسطية يجب أن يتوافر التوازن فى المصالح الأمنية والاقتصادية وتأمين الوطن العربى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ضد سياسات الهيمنة وفرض الامر الواقع.. ان ما يطرح الآن يقصد به دمج إسرائيل بالاقتصاديات العربية.. ان إسرائيل ودولاً غربية وأمريكا تطالب العرب برفع المقاطعة وفتح الحدود وتشجيع التجارة والسياحة . وهى تنسى أن المقاطعة حق مارسته الدول الأوروبية وأمريكا رغم انها لم تتعرض لاحتلال أراضيها أو الاعتداء عليها . فقد فرضت المقاطعة على الصين وفيتنام وكوريا وكوبا . وجمدت ارصدة بعض الدول . و إسرائيل تمارس الآن المقاطعة على مناطق الحكم الذاتى . وذلك عن طريق الاغلاق الكامل لها.. ان الدول العربية اليوم فى أشد الحاجة لأن تراجع مواقفها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والبدء فى تطبيق الاتفاقات المقررة فى إطار الجامعة العربية».

وتبدو أهمية هذه التصريحات من دولة خليجية أساسية فى ضوء النتائج السلبية لقمة القاهرة، وتوابعها فى طابا وواشنطون.

ففى البيان الصادر عن الاجتماع الخماسى فى طابا .. والذى رأسه «رونالد بروان» وزير التجارة الأمريكى، وشارك فيه «محمود محمد محمود» وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى «وعلى ابو راغب» وزير التجارة الاردنى و «نبيل شعث» وزير التخطيط والتعاون الدولى فى السلطة الفلسطينية، و«ميخا خاريش» وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى .. أكد أطراف قمة القاهرة الأربعة الحاجة لتحرير وتنسيق السياسات التجارية ، والعمل متعاونين فى نطاق الأهداف التى تم الاتفاق عليها فى مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى عقد فى الدار البيضاء فى المغرب ، ومؤتمر القمة المزمع عقده فى عمان فى الأردن (أكتوبر-١٩٩٥)، ومساندتهم لإنشاء بنك شرق أوسطى لزيادة تشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية وإزالة العوائق أمام أسواق حرة مفتوحة للتجارة والاستثمار فى المنطقة مع الولايات المتحدة باعتبار أنها شريك تجارى لهم . وكان لأخطر ما صدر من هذا اللقاء إعلان الوزراء «مساندتهم لكل الجهود لإنهاء مقاطعة إسرائيل» .

وقد انتقد «نبيل شعث» البيان الذى أضطر للتوقيع عليه، وقال «إن البيان يدعو إلى حرية التجارة وحرية المرور وكذلك رفع المقاطعة العربية لإسرائيل ، بينما الحدود الفلسطينية جميعها مغلقة بواسطة إسرائيل ، والأراضى الفلسطينية محرومة من حرية البضائع والأفراد . كيف يمكن أن ينجح مؤتمر طابا ويصدر بيانا يتضمن حرية العبور وانهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بينما الأراضى الفلسطينية تخضع لأقصى اجراءات الحصار التى لم تشهدها من قبل حيث لا توجد أى حرية للجانب الفلسطينى للتجارة مع مصر والأردن ، كما لم تسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية ببناء ميناء أو مطار على الأرض الفلسطينية» ، وختم تصريحه قائلا:« إنه وقع على الاتفاق بروح علم قيام إسرائيل فى المستقبل بفرض الحصار على الضفة وغزة والقدس»!

دول التسوية تدين المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي!

السلطة الفلسطينية تتساءل :

***هل عملية السلام هذه قابلة للتطبيق أم لا ؟**

وبعد التراجع العربى فى طابا والانتصار الإسرائيلى، جاء مؤتمر «بليرهاوس» فى واشنطون الذى شارك فيه وزراء خارجية الدول الخمسة «مصر- الاردن- فلسطين- إسرائيل-الولايات المتحدة» وحضر افتتاحه «كلينتون» ليؤكد أن مؤتمر القاهرة كان خطوة هائلة «تاريخية» لصالح إسرائيل ، خسر العرب فيه على طول الخط، وكسب الإسرائيليون بالمقابل. فلم يسفر المؤتمر الذى قالت الإدارة الأمريكية أن الهدف منه هو العمل على إيجاد وسائل لتنفيذ بنود البيان المشترك الذى صدر عنها فى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية» عن أى خطوة عملية و اكتفت بتأكيد عزمها على «تسريع مفاوضات السلام» و«مواجهة الارهاب»!.

وفى ضوء هذه التطورات اهتمت الدوائر السياسية المصرية باقتراح حزب التجمع وهو : عقد قمة لدول الجوار . فكما جاء فى نص تصريح المتحدث الرسمى .. «وحزب التجمع إذ يستشعر خطراً حقيقيا من هذه الخطوة التى أقدمت عليها الحكومة المصرية بصورة مفاجئة، يرى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح هذا الموقف وبصفة خاصة الإسراع بعقد قمة لدول الجوار تضم رؤساء «مصر وسوريا ولبنان والاردن» لرسم سياسة عربية صحيحة تسعى لتحقيق سلام شامل وعادل ، وتكون نواة لموقف عربى موحد ومصالحة عربية فى المستقبل ومساندة حقيقية للشعب الفلسطينى والسورى واللبنانى».

بعض الدوائر اليسارية ترى أن الحكومة المصرية لن تستجيب لهذا الاقتراح أو غيره ، فالحكم نتيجة لسياسته التى جعلته فى وضع تبعية للولايات المتحدة لا يستطيع اتخاذ مواقف حقيقية مثمرة مستقلة ومتحررة من ضغوط أمريكا و إسرائيل.

حديث هيكل: ترحيب حار.. وتحفظات أيضا!

د. عبد العظيم أنيس

تكتسب المحاضرة التى ألقاها الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل فى معرض الكتاب بالقاهرة الذى انعقد خلال شهر يناير أهمية خاصة لأسباب عديدة.. فى مقدمتها طبعا شخصية المتحدث والدور البارز الذى لعبه خلال المرحلة الناصرية والسنوات الأولى من حكم السادات ، والمؤلفات التى توفر على إصدارها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة ، وهى مؤلفات مليئة بالوثائق الهامة، التى تلقى أضواء كاشفة على الكثير من أحداث مصر الحديثة.

ومن هذه الأسباب أيضا أهمية الموضوع الذى تناوله هيكل فى تلك المحاضرة ، والتى اسماها «وصف بر مصر» اليوم . والاشارة هنا إلى مسألتين أوحتا بهذا العنوان ، أولاهما كتاب «وصف مصر» الذى أصدرته حملة نابليون على مصر فى السنوات الأخيرة، وأعده العلماء الفرنسيون من التخصصات المختلفة الذين اصطحبهم نابليون معه فى حملته العسكرية ، وثانيهما رواية «يوسف القعيد» التى صدرت بعد زيارة نيكسون لمصر فى السبعينات ، وما صاحبها من حملة تضليل لهذا الشعب بوهم الرخاء المنتظر، وكان اسم هذه الرواية «الحرب فى بر مصر».

وأشهد أن الأستاذ هيكل كان صريحا وجريئا فى وصف الحالة السيئة التى وصل إليها هذا الشعب خلال النظام الحالى . فمصر تتراجع إلى الوراء وفق معايير النمو الاقتصادى فى السنوات العشر الأخيرة، أى منذ عام ١٩٨٥ حتى اليوم؛ وقد أثبت هيكل هنا بأرقام البنك الدولى عن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر الذى بدأ يتدهور بشكل ملحوظ من ٢٫٩٢٪ خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) حتى وصل إلى ناقص ١٪ عام ١٩٩٣ . والأرقام التى زاد فيها معدل النمو الاقتصادى مثل الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩، أو الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ ارتبطت بجهد معين بذله الغرب أو حكومات الخليج سعيا وراء حث مصر على عمل سياسى أو عسكرى معين. فالفترة الأولى ارتبطت باتفاقيات فك الارتباط مع اسرائيل وإعادة فتح قناة السويس وهى فترة تدفق عائدات النفط . والفترة الثانية كانت الفترة التى شهدت اغتيال السادات وقلق الغرب على استقرار الأوضاع فى مصر وبالتالى رغبته فى مساعدة مصر على اجتياز العقبات.

هل هذا الجانب فى«وصف بر مصر» جديد حقا.

لقد سبق لى أن نشرت نفس هذه الارقام عن تدهور النمو الاقتصادى فى مصر فى مقالى باليسار (عدد ديسمبر ١٩٩٤) ، وأوضحت أن هذا التدهور قد ارتبط فى تقديرى بأمور ثلاثة أولها تدهور أسعار البترول فى السوق الدولية، وثانيها الضربة التى وجهها النشاط الإرهابى فى الصعيد لقطاع السياحة، وثالثها هبوط الانتاجية فى القطاع الصناعى نتيجة اتجاه الدولة لبيع القطاع العام،و بالتالى حالة القلق والترقب التى يعيشها العمال خوفا من الاستغناء عن أعداد غير قليلة منهم بعد البيع. ولا شك أن حصيلة الصادرات هى الأخرى فى تدهور فى السنوات الأخيرة، وهو أمر لا تنكره الحكومة ذاتها، وبالتالى لن تضيع وقتا فى تأكيد حدوثه . ومع أن ما قاله هيكل عن النمو الاقتصادى ليس جديدا إلا أن صدوره عنه وفى هذا المحفل العام يكسبه مصداقية وإعلاما واسعا قد لا يتحقق لمقال منشور فى اليسار.

وقد زاد هيكل الأمور وضوحا بإلقاء الضوء على قضية البطالة (وهذا أيضا موجود فى مقال اليسار المشار إليه) التى وصلت إلى أبعاد خطيرة وعلاقة هذه القضية بالأوضاع فى الصعيد . لكن الجديد حقا فى أرقام هيكل هو ما يتعلق بمسألة الاستقطاب فى المجتمع المصرى بين الأغنياء والفقراء أى بمسألة توزيع الدخل. وقد اعتمد هيكل فى هذا على تقرير دولى أيضا يظهر منه أن هناك ٥٠ فردا فى مصر يملكون ١٠٠-٢٠٠ مليون دولار، ١٠٠ فرد يملكون ٨٠-١٠٠ مليون دولار، ١٥٠ فرد يملكون ٥٠-٨٠ مليون دولار، ٢٢٠ يملكون ٣٠-٥٠ مليون دولار، ٣٥٠ فرد يملكون ١٥-٣٠ مليون دولار، ٢٨٠٠ شخص يملكون ١٠-١٥ مليون دولار، ٧٠٫٠٠٠ فرد يملكون ٥-١٠ مليون دولار . ولا يشمل هذا الإحصاء المصريين الذين يعيشون خارج مصر أو ملاك الأراضى والعقارات . وهذه الثروات -كما أوضح هيكل نفسه- تحققت فى معظمها من عمليات تقسيم وبيع الأراضى، ومن التركيبات التجارية ومن احتكار بعض السلع مثل الأسمنت أو السكر أو الحديد وبعضها تحقق من عمولات بيع السلاح! أى أن هذه الثروات باستثناءات قليلة-لم تكن نتيجة استثمار فى قطاع الصناعة أو الزراعة مثلا ، وإنما هى نتيجة استغلال فاضح وصريح لعلاقات مع أجهزة الدولة أو المسئولين ، مما يندرج تحت عنوان الفساد الواسع فى

النظام القائم.

وقد ختم هيكل هذا الجزء من محاضرته بالاستنتاج الصريح والواضح لكل من يريد أن يفهم بأن: «النار قريبة من الحطب بأكثر مما تحتمله سلامة الأحوال في مصر».

يرتبط بهذا مباشرة نظرة هيكل -وهي نظرة كافة القوى الشعبية في مصر- لمسألة الإرهاب والتمرد الحادث في صعيد مصر. والحقيقة أن هناك نظرتين لهذا الموضوع: الأولى، هي نظرة النظام الحاكم والتي تدعى وهما أن هؤلاء المتمردين هم شباب مأجورين يقومون بهذا مقابل نقود تأتي إليهم من الخارج، وأن الحكومة على وشك تصفيتهم والقضاء عليهم، وأن الحكومة ملتزمة بالقانون في تلك المهمة وبالتالي فإن بيانات جماعات حقوق الانسان في مصر أو الخارج عن تجاوزات أجهزة الأمن في العقاب الجماعي للعائلات أو القرى في الصعيد أو في القتل العشوائي هي مجموعة من الأكاذيب.

وهناك من ناحية أخرى النظرة التي دافع عنها هيكل في محاضرته، والتي ترى أن هناك -نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة وأوضاع الفساد المستشري القائم- سخطا عارما بين طبقات الشعب المصري وخللا اجتماعيا هائلا (نتيجة الاستقطاب) هو الخلفية الحقيقية لفهم ما يجري في صعيد مصر، وبالتالي فإن الحل الأمني وحده لا يؤدي إلى استقرار سياسي واجتماعي. وبجرأة وشجاعة قال هيكل في محاضرته: «إن تطبيق القانون لا يمكن أن يتأتى ببيانات تصدر كل يوم مؤداها أن سلاح الدولة قام لتوه بقتل جماعة ممن يشتبه أنهم من المتطرفين الإسلاميين».

ربما نكتفي بهذا العرض السريع للحديث الجرئ والصريح لهيكل في وصف الأوضاع في مصر حتى نصل إلى الجانب الأخير من محاضرته، وهو الخاص بالحلول التي يقترحها في مواجهة هذه الأوضاع، والذي ربما كان محل خلافنا معه في هذا الجزء.

إن القارئ لمقترحات هيكل في إعادة تنظيم الدولة وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية، وفي إنشاء مجلس للرئاسة من نواب الرئيس، وفي إبرام عقد اجتماعي جديد يجري إعلانه قبل الانتخابات القادمة، وفي طرح برنامج عمل طموح، وفي إعلان دستوري جديد.. الخ لابد سوف يتذكر هذا النمط من الحلول التي جرت عقب كل أزمة من أزمات النظام الناصري.

وأشير هنا على وجه الخصوص إلى أزمة انفراط الوحدة المصرية السورية في سبتمبر ١٩٦١، وما تلاها من طرح للميثاق الوطني وتشكيل مجلس للرئاسة، ثم الأزمة التي اعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما تلاها من بيان ٣٠ مارس وإعادة تشكيل الأجهزة الرئيسية في الدولة (المخابرات، قيادة الجبهة،... الخ).

لكن الفارق كبير بين أوضاع مصر في المرحلة الناصرية والأوضاع اليوم بحيث أن ما كان صالحا في الماضي لا يصلح لحل المشكلة اليوم. فالمشكلة هي أن مصر الرسمية قد مضت في طريق التبعية لواشنطن والتفاهم مع اسرائيل إلى حدود يصعب تماما التراجع عنها حتى لو وجدت الإرادة السياسية، وهي غير موجودة في رأيي، فالقروض المدانة بها مصر، والمساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة، والتغير الكبير الذي حدث في الموقف الدولي، والتزامات السلام مع إسرائيل.. **كل ذلك قد مكن واشنطن من رقبة هذا النظام بحيث يصعب تصور قطيعة له مع ماضيه.**

ولقد أثبتت الأحداث التي جرت بعد محاضرة هيكل صحة هذا الرأي. فالرئيس مبارك نفسه يقول في حديثه لصحيفة الحياة(في إشارة ضمنية إلى محاضرة هيكل) والمنشور في أهرام ١٢ فبراير الماضي، إن الدعوة إلى مجلس نواب رئاسي أو عقد اجتماعي جديد غير دستورية. والنظام يمضي في تحديه للرأي العام المصري- استعدادا للانتخابات المهنية والانتخابات العامة- بسرعة فائقة. فما هي التعديلات الجديدة لقوانين النقابات المهنية تناقش -دون أخذ رأي هذه النقابات- خلال ساعة واحدة رغم احتجاج نائبين من نواب الحزب الوطني نفسه، هما رئيسا نقابة الأطباء د. حمدي السيد، ونقابة التجاريين د. حلمي نمر، والذي حدث في الانتخابات التكميلية في قليوب والاسكندرية من تزوير فاضح إنما يدل على **أن السلطة في مصر غير أبهة بالرأي العام المصري، وإنما هي مصممة بإحكام قبضتها على الأوضاع في المحل الأول.**

وإذا كانت هناك مشاحنات (مكتومة غالبا وصريحة أحيانا) بين القاهرة وواشنطن حول بعض القضايا فإن هذه المشاحنات -باعتراف الطرفين- لا تمس جوهر التحالف القائم حاليا بينهما، وهو تحالف يحقق مصالح أمريكا وإسرائيل غالبا، وقلما يحقق مصلحة لشعب مصر. وإذا ظن واحد أن هناك مبالغة في هذا الاستنتاج فعليه أن يتذكر أن **هناك قوات أمريكية موجودة فعلا على الأراضي المصرية في سيناء وفق معاهدة** الصلح مع اسرائيل، وأن المناورات المشتركة

محمد حسنين هيكل

بين القوات الامريكية والقوات المصرية تجرى بشكل منتظم كل عدة سنوات، وأن الذين فرحوا باجتماع القمة العربية فى الاسكندرية لم يلبثوا أن صدمتهم بعد أيام اجتماعات القمة الرباعية التى ضمت رابين ، والدور الذى لعبته مصر الرسمية فى اتفاق أوسلو بين عرفات والاسرائيليين، وما تلاه من أدوار وتصريحات يدل بشكل واضح على أن مصر الرسمية ألقت بكل مستقبلها فى الشبكة الأمريكية الاسرائيلية، وأن العودة عن هذا الطريق شبه مستحيلة لأنه أمر يتعلق بمستقبل النظام نفسه وبقائه.

ولنتذكر أخيرا أن حلف الاطلنطى فى اجتماعاته الأخيرة التى اعتمدت «الأصولية الإسلامية» باعتبارها العدو الجديد للغرب قد قررت التنسيق الامنى مع خمس دول هى مصر وإسرائيل والمغرب وتونس وموريتانيا؛ وقالت بعض صحف الغرب إن هذا التنسيق الأمنى لا يستبعد إرسال قوات من حلف الاطلنطى لدعم وحماية النظم الحاكمة فى تلك البلدان!!.

تذمر فى جامعات مصر

ليس سرا أن جامعات مصر تشهد حالة من التوتر فى السنين الأخيرة بين بعض الاساتذة وإدارات الجامعات وذلك بسبب سيطرة الجامعيين الاسلاميين على العديد من نوادى هيئات التدريس ، ومحاولة الادارة تضييق الحصار على هذه النوادى وأنشطتها . وقصة الصدام بين رئيس جامعة أسيوط ونادى هيئة التدريس هناك معروفة ومنشورة فى العديد من الصحف، إذ أوقف هذا الرئيس صرف اشتراكات الاعضاء فى النادى خصما من مرتباتهم كما جرت العادة ، وحاول إنشاء نادى آخر لمنافسة النادى الذى يسيطر عليه الاسلاميون . ولقد قام رئيس جامعة الزقازيق -الدكتور رمزى الشاعر ، وهو

حسين كامل بهاء الدين

بالمناسبة المستشار القانونى لوزير التعليم -بتحويل رئيس نادى هيئة التدريس بالجامعة (وهو من الاسلاميين) إلى مجلس تأديب لأنه وصف د. رمزى الشاعر بأنه تَرزى قوانين!.

وهناك بالطبع أمثلة كثيرة أخرى لا مجال لعرضها وكلها تشير إلى حالة التوتر القائم منذ سنين بين الإسلاميين ومن يتعاطفون معهم من ناحية وبين رؤساء الجامعات من ناحية أخرى.

لكن فى الأسابيع الأخيرة طرأ تذمر جديد بين أساتذة الجامعات وبين رؤساء الجامعات ووزير التعليم بسبب تشكيل اللجان الدائمة للمجلس الأعلى للجامعات ، وهى اللجان المسئولة عن ترقيات المدرسين إلى وظيفة الأساتذة المساعدين، وترقيات الأساتذة المساعدين إلى وظيفة الأساتذة. وهذا التذمر الجديد لا يقتصر على الإسلاميين ، وإنما هو أوسع نطاقا من ذلك وقد يشمل العديد من أنصار النظام الحالى فى الجامعات.

ومنذ سنوات كانت هناك شكاوى عديدة من اللجان الدائمة المشكلة لتضخم أعداد أعضائها (بعض اللجان التى كان عددها ثلاثين عضوا) واحتوائها على اساتذة ليسوا محترمين من الناحية العلمية، وبالتالى اتجاه عدد من هذه اللجان إلى سياسة «الكوسة» ونظام «شيلنى وأنا أشيلك» بين الجامعات المختلفة . ولقد بلغ بى السخط على هذه الأوضاع المحزنة حد أن قدمت استقالة مسببة لوزير التعليم فى نوفمبر ١٩٧٤ من عضوية اللجنتين اللتين كنت عضوا بهما ، وهما لجنة الرياضيات ، ولجنة الإحصاء.

ولذلك فعندما فهمت فى الشهور الأخيرة أن المجلس الأعلى يتجه إلى تشكيل لجان صغيرة (من ٥ إلى ٧ أعضاء) تكون وظيفتها أقرب إلى مجلس تحرير مجلة علمية ترسل للأساتذة المتخصصين من خارج اللجنة أبحاث المتقدم لتقييمها ، ثم تتخذ هى القرار النهائى على ضوء تلك التقارير ،أقول عندما علمت بهذا سعدت جدا وتفاءلت بأن الأوضاع العلمية فى الجامعات تسير فى الاتجاه الصحيح، وزادت سعادتى عندما أكد لى بعض الاساتذة الذين يعملون فى المجلس الأعلى أن معيار اختيار أعضاء اللجان الصغيرة هذه هو الكفاءة العلمية والاستقامة الخلقية.

ولكن عندما أعلن عن التشكيل الجديد للجان الدائمة كانت هناك مفاجآت غير سارة كثيرة . **من أولها أن معيار الكفاءة العلمية لم يراع فى اختيار كل أعضاء اللجان** ، فهناك أعضاء تعثروا أكثر من مرة فى الحصول على وظيفة استاذ مساعد أو استاذ ، وتأخرت ترقيتهم سنوات بسبب ضعف بحوثهم ومع ذلك فهم أعضاء فى هذه اللجان الصغيرة، ولا تفسير لذلك إلا أن رؤساء الجامعات قد حشروا هذه الأسماء فى اللجان لاعتبارات غير علمية!.

الأسوأ من هذا أن بعض القمم المعروفة فى تخصصاتها المختلفة لم توضع فى اللجان أصلا وقد حدث هذا لأسباب غير مفهومة، وقيل إن بعض رؤساء الجامعات يصفون حساباتهم الشخصية مع بعض هذه القمم . وبالطبع لا أنكر أن بعض أعضاء اللجان ليسوا محل طعن من أحد، فهم مشهود لهم بالكفاءة العلمية والاستقامة والموضوعية فى الاحكام ، لكن هناك أيضا آخرون تنطبق عليهم نفس الأوصاف، وقد استبعدوا دون سبب مفهوم. الأمر الآخر أن مقررى هذه اللجان- وهم همزة الوصل بين اللجان والمجلس الأعلى -قد تم تعيينهم من المجلس الأعلى بدلا من أن يترك هذا لانتخاب أعضاء اللجنة كما جرت العادة من قبل. ومن دواعى التذمر أيضا- خصوصا بين أساتذة العلوم الاجتماعية والسياسية- هذا الشرط الجديد المطلوب تحقيقه عند التقدم للترقية، وهو أن يكتب المتقدم مقالا يشرح فيه كيفية استفادة البلاد من بحثه ،فهناك خشية من أن يكون هذا الباب مجالا للتحيز لانصار الحكومة فى الجامعة من ناحية وضد المعارضين لها من

ناحية أخرى.

ولقد كان من المفروض أن تناقش هذه القضايا في الصحف . لكن صفحة الرأى فى الأهرام لسبب غير مفهوم- لا تنشر إلا ما يؤيد سياسة وزير التعليم. وأنا وغيرى عانينا من هذا كثيرا عندما نكتب عن قضايا التعليم ونرسلها إلى الأهرام فلا نجد غير الإهمال ، وبصعوبة شديدة نشرت الاهرام مقالا لوزير الاقتصاد السابق د. سلطان أبو على ينتقد فيه تشكيل اللجان ، ثم نشرت فى اليوم التالى مقالا للدكتور أحمد شوقى يدافع فيه عن التشكيل الجديد . مع أن من المفروض أن تسمع كل الآراء لأن هذا هو الطريق الوحيد لإصلاح الجامعات.

رمضان كريم

احتشدت قنوات التليفزيون الثلاث- ولاسيما الأولى والثانية- بالعديد من البرامج التى تفتح عناوينها شهية المشاهد فى رمضان من فوازير نيللى إلى مسلسلات درامية ، إلى «حوار صريح جدا» ... الخ القائمة المشهية عند سماعها.

ولقد حاولت متابعة بعض هذه البرامج كما سألت آخرين عن رأيهم فيما شاهدوه . وباستثناء فوازير نيللى التى تبهر الناس باستعراضاتها الراقصة ، فإن هنالك شعورا واسعا بخيبة الأمل فى العديد من هذه البرامج. مثلا لقد كان الكثيرون يتطلعون إلى مسلسل «ليالى الحلمية» (الجزء الخامس) بشغف لما يعهدونه من امتياز مؤلفها الاستاذ أسامة أنور عكاشه فى أعماله الدرامية وفى رؤيته الراصدة لما يدور فى أحشاء المجتمع المصرى . لكن هذا الجزء الخامس بدا حتى كتابة هذه السطور (منتصف رمضان) دون توجه أو بوصلة ، وبدت حيرة على البدرى بين زهرة وشيرين أمرا متكلفا حقا لا يبرر كل هذا «المط» المبالغ فيه ، حتى صلاح السعدنى والذى أبدع من قبل فى «ليالى الحلمية» ، والعام الماضى فى «حسن ارابيسك» بدا ثقيل الظل ومتكلفا فى هذا الجزء الأخير.

وهناك برامج سخيفة السمعة من أمثال «عاوزين نشغل» الذى يحقن القسوة والسخرية من الباعة الجائلين دون سبب مفهوم ، أو من أمثال «ماتهناش زعل» وهو تقليد ضعيف ومتهافت لبرامج أجنبية حول موضوع الكاميرا الخفية .ثم هناك «كلام من دهب» الذى ينم عن جهل مقدمه ونزعته إلى السخرية من الناس الذين يقابلهم ، بحيث يمكن القول إن الكلام الوارد فيه هو كلام من صفيح، فما بالك بالذهب!.

لكنى أود أن أقدم تعليقا خاصا عن برنامج «حوار صريح جدا» لمنى الحسينى، وهى لاشك مذيعة خفيفة الدم وفى أسئلتها «شقاوة» محببة . لكن المشكلة أن الذين تتحاور معهم ليسوا بالذين يهمون الرأى العام الشعبى فى المحل الأول .فأبناء الشعب المصرى فى غالبيتهم لا يهمهم أن يعرفوا إن كانت الإشاعات التى أحاطت بالمطربة لطيفة عن زواجها صحيحة أم لا وهم ليسوا مشغولين بمعرفة الرقم الذى كان على صدر السجينة «ماجدة الخطيب» عندما كانت فى سجن القناطر منذ سنوات متهمة فى قضية مخدرات . ولا يعنيهم فى شئ أن يعرفوا إن كان الشيخ سيد مكاوى قادرا على فك ربطة عنقه وعقدها من جديد.

إن الحوار الصريح حقا والمفيد للناس يكون مع الوزراء والمحافظين والمسئولين عن القضايا التى تهم الناس وتشغل تفكيرهم.. فلو استطاعت منى الحسينى أن تدير حوارا صريحا مع وزير التعليم عن الثانوية العامة والدروس الخصوصية ومشكلات التعليم الابتدائى... الخ فإنها تكون قد أدت خدمة جليلة للمشاهد المصرى. ونفس الشئ ينطبق على وزير المالية وقراراته فى الجمارك وضريبة المبيعات ، أو وزير التموين أو محافظ القاهرة.

عندئذ وعندئذ فقط سوف يقتنع الناس أن التليفزيون يؤدى لهم خدمة جليلة حقا بجانب التسلية أما المغنية لطيفة والممثل حسين فهمى والممثلة ماجدة الخطيب ولاعب الكرة السابق طاهر ابو زيد فإن حياتهم وأسرارها لا تهم غير شريحة ضيقة جدا من هذا الشعب ، وهى شريحة أبعد ما تكون عن تمثيله. أليس كذلك؟!

سيد مكاوى

ليلى

مصر فى مفترق الطرق:
١٩٩٥ عام الحسم ونهاية السنوات الرمادية

مدحت الزاهد

كانت بدايات عام ١٩٩٥ فى مصر ساخنة ، فالأوضاع مشتعلة على عدة جبهات ، واشراقة العام بدأت بسلسلة أزمات من المحتمل امتدادها حتى مغربه ، موعد اطلاق انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر القادم.

والأزمات موروثة عن عام١٩٩٤ وعن أعوام مضت، ولكنها عام ١٩٩٥ قد تتراكم وتتأزم حتى تضع شكل الحكم كله فى أزمة بين ضرورة انفراجة تفتح الطريق لإصلاح ديمقراطى ، أو كابوس يمهد أجواء سبتمبر باستعادة الهيمنة التدريجية لكل ملامح الدولة البوليسية.

ولعله لهذا السبب أكد الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى محاضرته فى معرض الكتاب الدولى ، فى بداية العام، أنه مفترق طرق ، وأنه فى هذا العام تقترب النار من الحطب بأكثر مما تقتضى سلامة الأحوال فى بر مصر..

وربما تكفى العناوين وحدها لإدراك خطورة الأزمات الموروثة من الأعوام السابقة والممتدة لعام ٩٥ .

* أزمة فى علاقات الحكم بالنقابات المهنية ، تجرى على أرضية أوسع من توتر علاقات الحكم بالاخوان.

* وأزمة فى أوضاع الحركة العمالية ونقاباتها بمحاولة تجميد الهيكل النقابى وتحصينه من انعكاسات ضرورات مرحلة الخصخصة ومايصاحبها من توترات عمالية بالغة وذلك عن طريق تأكيد هيمنة القيادات الصفراء.

* وأزمة فى وضع المجالس المحلية ، بعد تقرير المفوضين الخاصة بعدم دستورية هذه المجالس التى جرت انتخاباتها بنظام القوائم بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا ، فى هذا المجال .

* وأزمة فى علاقات الحكم بالصحافة يفاقم من آثارها استشراء الفساد وانحراف السياسات . ومصالح الكتل والشلل فى قمة جهاز الدولة فى استمرار السيطرة من خلال رجالها المباشرين فى بلاط صاحبة الجلالة.

* وأزمة فى علاقات الحكم بالمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الانسان والنشاطات الخدمية والتنموية ، تدار بطريقة ضرورة خضوع هذه المنظمات لسلاسل شروط مماثلة لشروط القانون سئ السمعة رقم ٣٢ لسنة ٦٤ والخاص بنشاط الجمعيات الأهلية .

* وأزمة فى تطورات ظاهرة العنف والعنف المضاد ، والتى بدأت ساخنة هذا العام باحداث الاثنين ٢ يناير الأسود ،والأربعاء ٤ يناير ، الأسود أيضا (١) فى قرى مركز ملوى بمحافظة المنيا ، التى تحولت لمسرح عمليات ، وهى الأحداث التى

راح ضحيتها ١١ قتيلا و٢٢ مترلا مهدما ومئات المعتقلين بينما تستمر سياسة "حظر التجول" في محافظة مصرية !.

* و أزمة فيما لو نفذت الحكومة روشتة الصندوق لهذا العام (تخفيض الجنيه وبيع شركة كل ٣ أيام، وبعض البنوك وشركات التأمين) وأزمة فيما لو أمتنعت عن البيع !

* وأزمة في العلاقات المصرية - الأمريكية تفاقمت بعد تقرير الخارجية الأمريكية عن انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان في مصر عام ١٩٩٤ الذي لاتقتصر خطورته على ماتضمنه من معلومات، بل باعتباره ترمومترا لحرارة العلاقات مع الحكومات المعنية .. يذكر عنها .. أو يسكت عنها تبعا للرضا السامي، كما تمتد خطورته إلى اعتماد الكونجرس الأمريكي عليه في إقرار برنامج المساعدات الخارجية .

* وأزمة في العلاقات المصرية - الاسرائيلية لها انعكاسات أيضا على العلاقات المصرية الأمريكية بسبب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتحويل صيغة الأرض مقابل السلام إلى صيغة السلام مقابل الأمن والسلام ! وبسبب جرأة الحكومة على عقد قمة في الاسكندرية بين الرئيس مبارك، والملك فهد والرئيس الأسد.

وتجرى هذه الأزمات على أرضية أوسع تتعلق بمحاولة تهميش الدور المصري بعد أن استنفذ معظم أغراضه في فتح طريق التسوية للآخرين، وعزله عن المشرق العربي بجراحة تالية لجراحة كامب ديفيد، وإن تضمنت هذه المرة محاولة الاعتماد على الآخرين في مواجهة مصر، بعد الاعتماد على مصر في مواجهة الآخرين وتنشيط الشرق أوسطية في مثلث إسرائيل الأردن فلسطين وفي الخليج، وقد تمتد هذه الأزمة لمحاولة تغيير الجياد لامتصاص التوتر وشغل البلاد بالهم الداخلي !

صراع الإرادات

وكان هيكل قد عبر عن وجه آخر للأزمة في احتمالات صراع الإرادات في عدة مناسبات عام ١٩٩٥ .. مناسبة انتخابات النقابات المهنية .. والنقابات العمالية .. والتجديد النصفي لمجلس الشورى ثم انتخابات مجلس الشعب، هذا على فرض تأجيل حكم الدستورية العليا في المحليات .. مقترحا أن تكون الانتخابات فرصة لتجديد خلايا المجتمع رغم كل ماينطوي عليه هذا الخيار من تكاليف .. أن يفقد الحكم بعض "شرعيته" إن تدخل بغلاظة، أو بعض شعبيته " إن كف يده .

ولكن دوائر الحكم لم تستقبل إنذار هيكل لا بالترحيب أو حتى التحفظ، ولا" الشتائم " بسبب اعتماده في التشخيص على أرقام سيدنا البنك الدولي، مرجعية الحكومات، وربما أيضا بسبب ما اقترحه للعلاج الذي آثار لدى البعض الانطباع بمعالجة حالة سرطان بقرص أسبرين ! .. وفيما عدا بعض التلميحات الغامضة سكتت الحكومة، لعل الناس تنسى مع مرور الأيام، مع أن هيكل قد بلور في محاضرته ببراعة وقائع ألحت عليها قوى سياسية وتيارات فكرية عديدة، تابعت خيوط الأزمة وطالبت باصلاح عاجل قبل فوات الأوان .

حصار

ومن المرجح الظن أن الحكم لايدري، أو أنه ليس لديه في غرفة العمليات خطة، فهو لم يدفن كما يظن الناس، رأسه في الرمال، بل أعد خطة تطويق وتحزيم وحصار عن طريق استعادة الهيمنة على النقابات المهنية، بإجراءات ادارية تستدعي الأغلبية الغائبة " في مواجهة " الأقلية المنظمة "، وتمنع صدام الارادات على الساحة العمالية بمد الدورة النقابية لمدة عام آخر، وتقنين استمرار القيادات الصفراء، والتي يصعب توفير بديل لها في زمن الخصخصة الذي يؤدي لعملية فرز واسعة، ومحاولات تأجيل الموقف من المحليات، هذا العام الملتهب بما يكفي من انتخابات، وتقليم أظافر الصحافة باعداد خطة جهنمية لتعميم النقابيكل الإعلاميين في وزارة الأعلام ! حتى لو اقتضى الأمر تعديلات قانونية مفاجئة على قانون سلطة الصحافة وقانون النقابة، وقد أصبحت دوائر الحكم بارعة في شن هجمات خاطفة تنتهي بتعديل تشريعي في مجلس الشعب!.

وتشمل الخطة أيضا حملة مركزة ضد " بروتيكات حقوق الانسان" كما سماها تقرير صحفي أمني أخير وجمعيات الخدمات والأنشطة التنموية غير الخاضعة للهيمنة الحكومية .

الدولة الشمولية

وباختصار فإن هذا الجانب من الخطة يقوم على استعادة هيمنة الدولة الشمولية، ويدفع اليها بعض نقاد الشمولية في السياسة، وحتى الاقتصاد ! والمشكلة أن

الحكم، كما هو واضح مأزوم.

إضرابات واعتصامات

ولعله من المفيد الاقتراب من بعض ملامح الخطة الحكومية من خلال أزمة ساخنة مشتعلة الآن، بين النقابات المهنية وعلى الأخص الخاضعة لسيطرة الاخوان وبين الحكومة. وظاهر هذه المواجهة هو التعديلات المفاجئة التى أدخلها مجلس الشعب على القانون ١٠٠ وجوهرها القانون ١٠٠ ذاته مشكلة التعديلات أنها وضعت القانون على النار وحسمت الصراع حول جهة الاختصاص بعد طول نزاع بين بعض النقابات المهنية واللجنة القضائية حول موعد الانتخابات وموقعها وكتلة التصويت!.

وتشمل لوحات المشهد عملية انقضاض مباغتة فى مجلس الشعب انتهت بالتعديل، ومظاهرة خلف أسوار، واعتصامات واجتماعات واضرابات استمرت حتى ساعة كتابة هذه السطور.

عملية احياء الموتى تتم فى أوضاع بالغة الضعف، تنبئ عن أن ماقد تشهده البلاد ليس مجرد عملية صعود للدولة البوليسية فقط، بل إيضا اهتزائها!

مساومات

أما الجانب الآخر من الخطة فيقوم على المساومات مع أحزاب المعارضة للحيلولة دون صدام الارادات فى انتخابات مجلس الشعب والشورى من خلال الصيغة الذهبية للاجماع القومى فى مواجهة الارهاب، وبعملية توزيع الحصص، مستبعد منها الخارجين عن حظيرة الشرعية وعلى الأخص الاخوان المسلمون.

وتجد هذه العملية شروطا أفضل فى هذه المرة، لأنه رغم حرص الحكم على الاحتفاظ بنسبة الثلثين - كحد أدنى فى مجلس الشعب -وهو شرط انتخاب الرئيس، فإنه فى مجلس الشورى، الذى لاينتخب أحدا وكفت أحزاب المعارضة عن مقاطعته، يمكن تعويض منكوبى توزيع الحصص فى مجلس الشعب.

وهى كلها محاولات قد تخفف من بعض ملامح الصراع ولكنها قد لاتنفع الحكومة، وقد لاتنفع حتى فى مواجهة الارهاب، إذا كان المطلوب تخفيض صوت المعارضة المدنية، وحرمان الشعب من بديل ديمقراطى، مادام

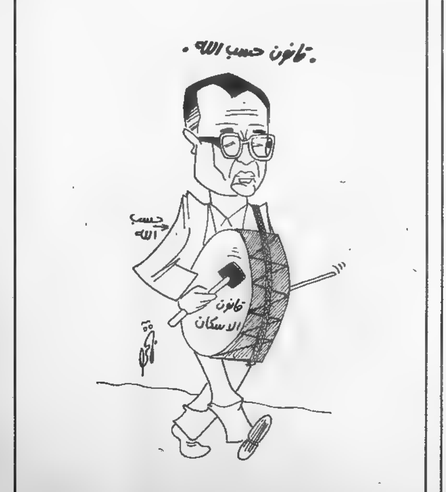

وكان التمهيد لهذا الهجوم قد بدأ بتوجيه تهمة احياء تنظيم محظور لبعض القيادات النقابية الاخوانية وحبسها على ذمة التحقيق ، ثم تواصل الهجوم بعد ذلك بالتعديلات الجديدة .

ومع ذلك لابد من التأكيد أن جوهر الصراع يتعلق بالقانون ذاته فالتعديلات التي أحالت القضاء للإشراف على الانتخابات في كل مراحلها ليست أسوأ مافيه .

فجوهر التعديلات أنها خلقت أداة تنفيذ المعطل ، وكشفت مع اجراءات أخرى عن نوايا الحكومة الأكيدة عن " قص الاخوان" من النقابات ، واخضاعها للهيمنة الحكومية عن طريق مواد القانون الأصلية التي انتهت تعبئة " الأغلبية الغائبة" لانتزاع النقابات من " الأقلية المنظمة" برفع نسبة النصاب القانوني للجمعيات العمومية ، وحظر اجراء الانتخابات في أيام العطلات الرسمية ، وهي فترة نسبية للأقلية المنظمة ، واجرائها في مواقع العمل بما يسهل احتمالات التدخل الاداري ، فضلا عن الاجراءات الادارية الخاصة بتسديد الاشتراكات.

ورغم أن وضع النقابات المهنية الكبيرة ينطوي على مشكلات حقيقية ، إلا أن معالجة الحكومة للأزمة كشفت عن الاستمرار في خطها التقليدي بمحاولة حسم الصراع بالاجراءات الادارية ، بدلا من الاهتمام ببحث اشكاليات العمل النقابي في النقابات الكبيرة ، وضرورات مقرطة النقابات ، باعادة التنظيم النقابي على أسس اللجان النقابية في المنشآت ، ويكون لها الشخصية القانونية لتمثيل العاملين ، وحق التفاوض الجماعي إبرام عقود العمل الجماعي وتشكيل الجمعية العمومية للنقابات العامة من المندوبين المنتخبين في اللجان النقابية ، وهو توجه من شأنه إحياء العمل من تحت واتاحة فرص النشاط لكل القوى " الحزب الوطني والاخوان والوفد واليسار وقطع الطريق على هيمنة الأقلية المنظمة ، بالاعتماد على شبكة واسعة من المنظمات القاعدية صاحبة الاعتبار.

سكوت

ولم يقتصر الهجوم على النقابات " الاخوانية " فمعظم مؤسسات المجتمع المدني وجدت نفسها فجأة في مهب العاصفة ، فنقابة الصحفيين التي كانت – الى حد ما – هادئة ، انتقلت إلى وضع التوتر بعد تعديل مفاجئ على قانون سلطة الصحافة يجيز التمديد لرؤساء مجالس الإدارات والتحرير في الصحف المسماه قومية بعد سن التقاعد .

وقد تم هذا الهجوم اختراقا لتوصيات الجمعيات العمومية والمؤتمر العام الثاني للصحفيين ، وفي وقت تصاعدت فيه موجة الغضب احتجاجا على سجن الكاتب الصحفي عادل حسين ، أمين عام حزب العمل ، بتهمة حيازة " أوراق محظورة" ومحاولة التنكيل به في سجنه إلى حد انتهاك حق الحياة .

ومن المحتمل أن يتواصل هذا الهجوم أيضا باحياء مشروع مشبوه للنقابة تبناه النقيب (!) ابراهيم نافع لتقليم أظافر الصحافة في محاربة الفساد ومواجهة سياسات الحكم بتعميم النقابة عن طريق ضم موظفي وزارة الإعلام الى جداول القيد ، وأجهزة التحقيق مع الصحفيين بناء على شكاوى الأفراد ، ونقلهم الى عمل اداري وتصنيفهم في فئات أ و ب و ج و د .ورغم أن إرادة الصحفيين اسقطت هذا المشروع في مؤتمر حاشد في أكتوبر ١٩٩٣ إلا أن الأنباء تتواتر عن محاولات لبعث الحياة فيه ، يعززها استمرار تلس الأجواء التي أفرزته من استشراء الفساد إلى انحراف السياسات إلى معالجة الأزمة بالإجراءات والتدابير البوليسية .

حصار الحركة العمالية

ومادام الحديث لايزال متصلا عن الأزمات فقد دخلت مصر أيضا عام ١٩٩٥ بمشروع مقدم لمجلس الشعب منذ شهور يحاول حصار الحركة العمالية من عدة اتجاهات .. والتحايل القانوني للتجديد في العمل النقابي للقيادات الصفراء التي بلغت سن التقاعد .. منع أعضاء النقابات العامة حق الترشيح لهذا المستوى مباشرة دون التصعيد من اللجان المصنعية المحرومة من حقوق التفاوض الجماعي .. تقييد حق الاضراب بسلاسل من حديد ، وقد أضيف إلى ذلك أخيرا اقتراح بتمديد الدورة العمالية لمدة عام آخر ، وجعل انتخاباتها مرة كل ٥ أعوام.

فاذا ماانتقلنا من النقابات إلى المنظمات غير الحكومية للنشاط الأهلي والديمقراطي ، فإنها قد تعرضت هي الأخرى لسلسلة هجمات حيث تم فتح النار على المنظمة المصرية لحقوق الانسان واتهمها وزير الداخلية اللواء حسن الألفي بالمشاركة في لعبة سياسية لصالح قوى خارجية تحت ضغط التمويل الأجنبي ، وكانت المناسبة صدور تقرير الخارجية الأمريكية عن انتهاكات الحريات وحقوق الانسان في مصر عام ١٩٩٤ عملا بالمثل السائر ، ماقدرش على الحمار .. الخ " رغم أن تقرير الخارجية الأمريكية تضمن وقائع لم ترد في تقارير المنظمة المصرية .. كما أنه كان أكثر حدة في بعض القضايا.

المنظمات غير الحكومية

ولم يقتصر الهجوم على المنظمة المصرية لحقوق الانسان تبرما بدورها في كشف الانتهاكات ، بل شمل مراكز الدراسات القانونية والنقابية التي تم اشهارها كشركات مدنية ، غير هادفة للربح ، هروبا من القيود الثقيلة لقانون الجمعيات الأهلية سيئ السمعة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقد تم تعزيز هذا الهجوم بطلب فتوى من وزارة العدل حول قانونية هذه الشركات ، وارسال خطابات سرية لمصلحة الضرائب بهدف التضييق عليها ، وشن حملات اعلامية حول بوتيكات حقوق الإنسان " والعمل الأهلي" وتوجيه اتهامات العمالة والارتزاق والتربح للقائمين عليها .

وكان قد جرى التمهيد لذلك كله أيضا بمحاولة تلفيق تهمة التخابر للمناضل الشيوعي صلاح عدلي لتأسيسه لمركز صحي في المعصرة بمشاركة مالية من اللجنة اليونانية والسوق الأوروبية المشتركة ثم سحبت أجهزة التحقيق الاتهام وحولته الى مخالفة الأمر العسكري الخاص بمنع التبرعات لافتقاده لركنين أساسيين :أ التخابر يتم مع دولة وليس لجنة ؛ وان انشاء مركز صحي يختلف عن انشاء ميليشيات تستهدف قلب نظام الحكم!

وحتى ساعة كتابة هذه السطور أيضا فإن الحملة على منظمات العمل الديمقراطي والخدمي التي تحايلت على الإطار القانوني الخانق لازالت على أشدها .

ولم تكن قد انتهت في مصر أصلا أزمة العنف والعنف المضاد فقد بدأت أحداث العام بوقائع الاثنين ٢ يناير الأسود والأربعاء ٤ يناير الأسود في ملوي والتي راح ضحيتها ١١ قتيلا ومئات المعتقلين و٢٢ منزلا حطمتها اللودرات عقابا للمتهمين الهاربين!.

ثم تواصلت أحداث العنف دامية بحادث قطار قنا ومشاهد القتل في مزارع القصب وطرقات مراكز وقرى محافظة المنيا التي تحولت لمسرح عمليات.

ومن البديهي أن هذه الأزمة بدورها سوف تمتد على جسد عام ١٩٩٥ الملطخ بالدماء ، مادامت السياسات التي أنتجت العنف ولازالت تنتجه تشتعل تحت الرماد.

هذا هو عنوان أزمات الداخل هذا العام قد يتصل بها مايؤدى اليه انخفاض نسبة النمو ومتوسط الدخول ومعدلات الادخار والاستثمار ، فضلا عن التوترات الاجتماعية المتوقعة مع استمرار برنامج الخصخصة ، والمقرر الانتهاء منه منتصف العام القادم .

وكان عام ١٩٩٤ قد شهد انتفاضات عمالية كبرى في المحلة وكفر الدوار دفاعا عن حق العمل والأجر العادل اتخذت شكل المسيرة والاعتصام ، ثم امتدت شرارتها الى باقى المواقع الصناعية .

تحسين المراكز

وإذا ما إنتقلنا إلى الأزمات الخاصة بالعلاقات المصرية – الأمريكية والمصرية – الاسرائيلية ، وقد يكون من المفيد ملاحظة ، أن الصراع ، ورغم الصوت العالى ، يدور فى جوهره ، حول تحسين المراكز وقد ينتهى بصفقات خارج موضوع النزاع (١) فالادارة المصرية لازالت مترددة فى حسمه بين عدة اتجاهات ، فقد سلمت فى البداية بمحاولات ابعادها من المشرق العربى والخليج فالتحقت بالاتحاد المغاربي وبدأت تظهر تحليلات " استراتيجية" حول العمق الاستراتيجى لمصر في المغرب العربى ! وضرورة التكامل مع دول المغرب بالذات، مع أن التوجه المصرى كان فى جوهره محاولة متأخره لاستخدام الجسر المغربى لأوربا ، بعد عملية استكشاف لنوايا أمريكية واسرائيلية ، ظهرت بعض ملامحها واضحة فى قمة الدار البيضاء الشرق أوسطية.

ومع إدراك الإدارة المصرية لاحتمالات تهميش الدور المصرى فى المعادلات الجديدة ، وإدراكها أن الأجواء التى ساهمت فى توفيرها والطريق الذى عبدته ، قد يؤثر على وضعها حاولت متأخرة أيضاً – وقمع ذلك فمن المفيد المحاولة – وقف موجة الهرولة نحو التطبيع ، والاحتفال الخليجى الصاخب بالصديقة الجديدة اسرائيل ، ورغم استمرار احتلالها للأراضى العربية ، فدعت القاهرة لقمة الاسكندرية لوقف الهرولة نحو التطبيع ، وبدت العلاقات المصرية – السورية حارة .. دافئة .

ولكن الادارة المصرية سرعان ماسكبت الماء البارد على الأمال – وربما الأوهام – التى أطلقتها قمة الاسكندرية فدعت تحت ضغوط أمريكية اسرائيلية الى قمة رباعية اسرائيلية مصرية – فلسطينية – أردنية فى القاهرة ، تلاها لقاءات لوزراء الاقتصاد والمال فى طابا واجتماعات لوزراء الخارجية في واشنطون .. وكانت قد تسربت قبل هذه الاجتماعات مذكرات اسرائيلية وقمة حول خطط لعقاب مصر!.

ومن المفارقات المذهلة فإن هذه الاجتماعات ، بدت من ناحية الشكل ، وكأنها محاولة اقتراب من مسار التفاوض الجماعى – المطلب العربى القديم– مع تعديل بسيط ، أن المفاوضات كانت تجرى حول التطبيع والشرق أوسطية .. لاحول الأرض المحتلة ، وأن الوفود المفاوضة اقتصرت على أطراف التسويات المنفردة ، دون سوريا ولبنان .

ولعل هذه المفاوضة تكشف فى حد ذاتها مستوى تدهور الأوضاع حتى **أصبح وكأنه مطلوب أن يصدر من القاهرة كل يوم تصريحا يؤكد أنها ليست ضد التطبيع ! ولاتتخذ من اسرائيل مواقف معادية !** وهكذا فإن ماأتت به قمة الاسكندرية ، أضاعته قمة القاهرة واجتماعات طابا وواشنطون ، مما أثار الشك حول احتمالات المواجهة المشتعلة الآن حول توقيع مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى ظل امتناع اسرائيل عن التوقيع ، فرغم ماتلعبه هذه المواجهة من استعادة بعض التماسك حول " النظام" ورموزه الوطنية " والقيام بنوع من عملية التعبئة الداخلية خلف الموقف المصرى فى عملية تحسين المراكز ، سواء تعلق الأمر ببرنامج المساعدات ، أو الدور الاقليمى لمصر، أو ماتثيره الصحافة الأمريكية عن الفساد ، أو ماقد تضمره بعض الجهات من نوايا شريرة أخرى ، ولعله فى هذا السياق يمكن فهم بعض ماجاء فى تقرير الخارجية الأمريكية عن الانتهاكات فى مصر فى أمور لاتتصل بدقة المعلومات ، بل اتجاه النوايا.

درس ايران

وعلى العموم فإن الحكم ظل يلمح لفترة طويلة ، تلميحا وتصريحا ، على أن الادارة الأمريكية تجرى اتصالات مع تنظيمات محظورة من خلف ظهر الحكومة ، **بل أن الرئيس مبارك ذهب الى حد اتهام الادارة الأمريكية بمحاولة علاج أخطائها فى ايران ، على حساب مصر.**

ومن المعروف أن الادارة الأمريكية اعتبرت انقطاع صلاتها بالخومينى أحد دروس الأزمة كما أنها راجعت موقفها من عدم الضغط على الشاه للقيام بالاصلاحات الضرورية قبل اندلاع التمرد ، لأنه فى زمن الثورة لايقود التنازل سوى إلى المزيد من تفكك الإرادة .

وفى هذا السياق أيضا قد يمكن فهم هجوم اللواء حسن الألفى وزير الداخلية على تقرير الخارجية الأمريكية الذى " تختلط فيه الاعتبارات السياسية " دون أن يفصح الوزير ، فى حواره مع جريدة الحياة بدقة عن هذه الاعتبارات .

خطوة للخلف

ومهما يكن من أمر فإن التبعية المصرية اقتصاديا وسياسيا للولايات المتحدة الأمريكية والالتزامات المترتبة عليها بموجب معاهدة كامب ديفيد يحيط مناوراتهما على هذه الجبهة بأشد التعقيدات ، فهى لاتمضى خطوة ، إلا وتتراجع خطوات ، وهى تجد نفسها فى هذا السياق أيضا مواجهة بأزمات ، فالاستمرار فى المواجهة يواجه بقائمة اتهامات حول عرقلة التطبيع والخروج عن اتفاق كامب ديفيد وروح مايسمى بعملية السلام ، وبالتالى تزايد الضغوط الأمريكية الاسرائيلية بصورة تجبرها عن التراجع وتسريح القوات التى تم تعبئتها فى غمار المواجهة . وهى أن تخلت عن المواجهة تجد أمامها مشروعا للتهميش وتخصيص الدعم السياسى والاقتصادى ، ومحاولات لبلورة معادلات جديدة عل حساب الدور المصرى.

ولاتقتصر المحاولات على هذا المدى فما تحاول أن تؤثر به مصر فى الخليج بقدرتها على أن تقول لا. سرعان مايبتلعه تلعثمها بكلمة " نعم".

وحاصل ذلك كله أن الوضع على الساحة الخارجية ، ينطوى أيضا على أزمة ، ولأن السياسات الداخلية والخارجية مترابطة بصورة يصعب فصم عراها ، فإن حاصل الأزمة الخارجية وتراجعات الحكومة على جبهاتها ، هو صعود جديد للحركة الوطنية عبر عن نفسه فى مبادرة الأحزاب والشيوخ لاحياء نشاط لجان مقاومة التطبيع والشرق أوسطية وبدا الشيوخ وكأنهم فى ريعان الشباب ، وبدا وكأن شيئا فى روح هذه الأمة أبى أن ينهزم أو يكسر ، ورفض الهوان. فمثلما تحركت مياه جديدة فى الحركة العمالية دفاعا عن حق العمل وديمقراطية النقابات ، وتحركت قوى عديدة للدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين ، وانتظمت مبادرات لكسر الاطار الخانق لقانون الجمعيات ، تحرك الشيوخ دفاعا عن الوطن .. وكلها مقدمات لعملية التغيير ، **فعام ١٩٩٥ لن يكون عاما رماديا وبالتالى لاتصلح فيه لا المواقف الرمادية ، ولا المقالات الرمادية فهو أكثر الأعوام اقترابا بمصر من مفترق الطرق ، كما قال الكاتب الكبير ، فى محاضرة افتتاحية العام .**

حوار حول الصحة.. مع وزير الظل..

د. سمير فياض:

المجتمع الذى لايحمى ولايرعى مجاناً قطاعه الحساس (أطفال-حوامل- طلبة- شباب) مجتمع منحط..

مصباح قطب

«كلى بيرجعنى» ليست عبارة للمزاح الشخصى بقدر ما هى تعبير عن حالة صحية لمجتمع أغلبيته من الفقراء ، مجتمع يحتاج ٤٠٪ من أفراده على الأقل للعلاج المجانى تماماً ، لكنهم لا يجدونه ، وان وجدوه ففى «قزازة المزيج» التى تصرفها كل المستشفيات المجانية لكل المرضى.

أغلبيه لن يعزيها أن نقول لها أن ترتيب مصر فى تقرير التنمية البشرية كان كذا، وكان أقل من الدولة الفلانية أو تلك، ولن يعزيها ان نذكر عدد الأسرة والأطباء لكل ألف من السكان ، ونسبة الانفاق الصحى إلى اجمالى الانفاق فى الموازنة العامة، ومدى تدنيها عن المعايير الدولية ، أو حتى المعلومات ذات الأبعاد الطبقية فيما يختص بمعدلات الوفيات والأعمار والانفاق الصحى، بين الاغنياء والفقراء.

من جانب آخر ، يستطيع هؤلاء ان يتعزوا ، ولو لطول العمر ، بكونهم يجدون العيش الحاف ، والطعمية أحياناً ، والنوم فى المحل (محل قفص الجرجير أو العيش أو حلة الجبن القريش أو بطن القارب» والتحلية بكوب وحيد من الشاى المعد على ركوة من المخلفات ، إلى غير ذلك من مفردات البؤس المصرى . لكن أنى لهم بمن يصبرهم على معزوفة «ربابة» الوجع التى تتغذى على تأوهات المرض -الموروث ,المكتسب- وهم يقفون حياله، غير مالكين من الدنيا شيئا ، بما فى ذلك معنى عبارة «شروى نقير» ذاتها ، عالم من الأوجاع المتحركة ، والمرتبة فى الذاكرة (من أول يوم ما جنبى قام عليه إلى أول ريح تخرج من المصارين بعد اجراء أى عملية) . أوجاع تتخلل حكاياتهم وصحوهم ونومهم وروائح الديتول فى المستشفيات والعيادات ، كما تتخلل الفولكلور الذى اصطنعوه لمساندة ذويهم فى محن المرض التى لا تجد الدواء ولا المداوى (يقول الزائر للمريض: إصبر دا المرض بيجيى من جبل ويروح من خرم إبرة!) لأجل أولئك .. الذين يرضون أن يأخذ منهم الله والمجتمع ، كا حاجة «بس الصحة»، ومن أجل عموم الشعب المصرى ، كان هذا الحوار الهام ، والمختلف ، مع «وزير صحة الظل»، د. سمير فياض ، رئيس مجلس ادارة المؤسسة العلاجية ، وأمين حزب التجمع بالقاهرة ، وعضو أمانته العامة ، وأحد القيادات المركزية التى تتمتع بحس شعبى وانسانى رفيع (لا يمكن أن ينسى المرء روح الفجيعة التى سادت الحزب ساعة أن أصيب د. فياض بنوبة مرضية قاسية اضطرته الي عدم النقاش، والى السفر للخارج للعلاج).

سيصبح شاملا

تكمن مناسبة الحوار فى قيام الحكومة بالاعداد لخصخصة قطاع الصحة، ضمن التزاماتها فى الاصلاح الاقتصادى ، وكذا قيام الحزب الوطنى باعداد مشروع لتعميم التأمين الصحى على جميع المصريين ، ما عدا العسكريين والأطفال تحت سن المدرسة، وهو المشروع الذى يحد لى تكتم شديد باللجنة الصحية للوطنى ويعهدا حتى عن وزير الصحة.

يهدف مشروع الوطنى إلى إلغاء دور الدولة فى العلاج المجانى ، وتحميل المواطن بما أسماه «رسوم» قيمتها ٥٠٪ من ثمن الخدمة بالتأمين الصحى داخل وخارج المستشفيات ، مع زيادة الاشتراكات وفرض رسوم على سلع وخدمات عديدة ، منها رسوم بالدولار على تذاكر الطائرات والسائحين !! استثنى المشروع من رسوم ال ٥٠٪ حالات قليلة مثل امراض القلب والجراحات الكبيرة، ونص على دمج هيئة التأمين الصحى مع المؤسسة العلاجية فى هيئة واحدة ، كما نص على كل ما من شأنه ان يجعل أسلوب تعميم التأمين هو الطريقة المصرية لخصخصة قطاع الصحة . وهنا يبدأ الحوار مع د. سمير فياض.

يقول د. سمير فياض : حظيت ورقة

اعددتها عن والخصخصة في مجال الخدمات العلاجية باهتمام إعلامي واسع ، لكنه في الأغلب لم يؤكد على ما بدأت به سطور ورقتي ألا وهو إننا بحاجة إلى سياسة صحية موحدة ، يتم وضعها مجتمعيا ، وفي إطار الدستور والتوافق العام . وقد أكدت أيضا في السطور الأولى انه لابد من الافادة من تجارب الدول المختلفة ، الشرقية والغربية واللاتينية ، في الخصخصة منعاً لحدوث مشكلات كتلك التي وقعت في شيلي ، عندما نفذت الخصخصة بأسلوب البيع الكامل للوحدات الصحية العامة ، مما نجم عنه ان أصبح من الصعب على الفقراء ومحدودي الدخل ان يحصلوا علي الخدمة وزيادة اعداد الوفيات ، وزيادة النسب المرضية لمختلف الأعمار ، وعدم العدالة في الحصول على الخدمة ، وقد أدى الأمر إلى عودة التدخل الحكومي المركزي مرة أخرى.

المعلومات

إذن المسألة كما يطرحها د. سمير أكثر تعقيداً ، وهو يقدم أولاً ، باقة منتقاة من المعلومات ، التي تنير جوانب المسألة الصحية في مصر ، منها:

***تبلغ الفئات غير القادرة على تحمل أي تكلفة للرعاية الصحية والعلاج في مصر نحو ٤٠٪ من السكان**

وتكشف دراسات منظمة الصحة العالمية، انه يمكن للرعاية الصحية الأولية ، التي يؤديها الممارس والأخصائي ، وبما فيها الوقاية والتوعية ، يمكن ان تحل ٨٠٪ من المشاكل الصحية للسكان ، وهذا يبين أهمية ذلك المجال.

*عدد المنتفعين البالغين بالتأمين الصحي يصل ٥ر٥ مليون مواطن ، يخدمهم خمسة آلاف سرير ، أي بواقع سرير لكل ألف من المنتفعين ، مع أن التأمين بدأ عام ١٩٦٤ بثلاثة أسرّة لكل ألف ، وقد فاقم من احتياج التأمين إلى طاقة جديدة، دخول نحو عشرة ملايين تلميذ إلى التأمين منذ فبراير ١٩٩٣

* عدد المنتفعين بتأمين اصابات العمل ٨ مليون مواطن بما يعني ان ٢ر٥ مليون منهم غير مشتركين في التأمين الصحي، ويلجأون إلى أساليب مختلفة للحصول على الرعاية.

يوجد قرار جمهوري صادر عام ١٩٧٢ ينص على دمج المؤسسة العلاجية بالقاهرة ، والتي نشأت عام ١٩٦٤ أيضا، بالهيئة العامة للتأمين الصحي ، تحت اسم الهيئة العامة للتأمين والعلاج ، لكنه لم ينفذ حتى الآن ، والمعنى ان الاتجاه إلى الدمج الآن لا يجب النظر إليه في اطار الخصخصة فقط ،ولكن في إطار وجود ظروف موضوعية ، غير أن الأهم هو كيف يتم الدمج.

ورأيي أن يتم من خلال عمل جهاز واحد ومستقل للتمويل ، مع بقاء أجهزة تنفيذ الخدمة منفصلة ، المهم في الأمرين الطاقة السريرية للتأمين بالقاهرة ، على سبيل المثال ١٥٠٠ سرير ، مع طاقة المؤسسة العلاجية ٣٥٠٠ سرير ، بما فيها مستشفى قليوب ، بالاضافة إلى ٨٠٠ سرير في عين شمس التخصصي و ١٢٠٠ في القصر العيني الجديد و ١٠٠٠ في الشرطة والسكة الحديد ، كل ذلك يمكن من تغطية الخدمات العلاجية المطلوبة للتأمين على البالغين بالقاهرة ، كمرضى وكاصابات عمل وطلاب ، دون حاجة إلى استثمارات جديدة ، ولاحظ اننا لم نحسب مستشفيات النقابات والقطاع الخاص الكبيرة . وفي كل الحالات فان قطاع المعامل والأشعة والرعاية يجب أن يعمل ٢٤ ساعة .

يطالع الممارس في التأمين الصحي ٣ زيارات يوميا بينما الحد التقليدي يتراوح بين ٥-٦ زيارات، وتبلغ نسبة التحويل من الممارس إلى الاخصائي ٢٩٪ و ٢٠٪ من المنتفعين بالقانونين ٣٢ (حكومة) و ٧٩ (قطاع أعمال) سنويا، نصيب الرأس من التكلفة في التأمين حاليا ٧٠ جنيها سنوياً ، ويبلغ منها نحو ٤٠ جنيها للدواء وحده ، والمعروف ان متوسط نصيب الفرد من الدواء على المستوى القومي يقارب أيضا ٤٠ جنيها

فكيف نتحدث عن وضع قيود اضافية على صرف الدواء في التأمين؟

تصل نسبة الأسرّة في الغرف بسرير والغرف بسريرين إلى ٦٨٪ من الأسرّة بالمؤسسة العلاجية (درجة أولى وثانية) مما ترتب عليه اشغال كامل للأسرّة في الغرف ذات أكثر من سريرين(الثالثة) واشغال محدود في غرف الأولى والثانية . هذا مع ملاحظة ان المؤسسة تخصص عدداً من أسرّة الثالثة للمجاني، وأن سعر الأولى والثانية بها يقل بنحو ٣٠-٤٠ ٪ عن المستشفيات المماثلة الاستثمارية ، والمعنى أيضا أن فيهما تقدم مؤشرعلى القدرة على الانفاق لدى الشعب المصري، ومؤشر على الحاجة لتخطيط يقوم بتشغيل كامل الطاقة ، وبالطبع لتصبح الحاجة أشد إلى التخطيط بتعميم التأمين الصحي وتنامي التطلع لتحسين الخدمة الصحية للمواطن.

* يتوقع ان يصل إجمالي الانفاق الصحي في مصر إلى ٥ر٤ مليار جنيه، ينفق نحو نصفها على الدواء وحده مع العلم بان نصيب الفرد من الانفاق في الدول الصناعية المتقدمة ١٤٦٨ دولار ، وفي مصر من ١٣- ١٥ دولار ، وفي الهند ١٣ دولار ، والصين ١١ دولار ١٢ ، ومع العلم أيضا بان نصيب المواطن من المخصص للانفاق على الصحة في الموازنة العامة ١٠ جنيهات ، يذهب ٦٨٪ منها إلى الباب الأول وهو أجور الأطباء والعاملين (المعلومة من ديباجة مشروع الحزب الوطني).

* أخيراً فإنه ومنذ انتهاء الخريطة الصحية لمصر ، وهو المشروع الذي بدأ من ١٩٧٧ ، وانتهى في ١٩٩٠ ، اصبحت توجد قاعدة بيانات معقولة ، حول الاوضاع الصحية للبلد ، وهي الآن تحت اشراف د. سمير جرجس بالوزارة ويتم تحديث البيانات (٦٨ مجلداً) كل ستة شهور غير ان النقص الحاد ، كما يقول د. سمير يتجلى في البيانات عن الانفاق ، وربما لوجود منافذ شتى لتأدية الخدمة يصعب الآن حصرها.

الآراء والاجتهادات

بعد المعلومات ، يدخل د.سمير فياض إلى قضيته ، بهجوم حاد على اليسار ، بقصوره وحماسه ، بسبب تخلف النظرة والاهتمام بقطاع الخدمات بشكل عام، وفي القلب منه الخدمة الصحية.

ويقول : اين هو الصحفى المتخصص لدينا؟ اين المؤسسة ، والندوة الصحية المجتمعية ، والتداول العام فى الحزب للقضية ، بل وأين الحوار القومى الذى يضم المنتفع ومقدم الخدمة ، والممول أيا كان ، حول السياسة الصحية؟.

ويضيف د. فهاطى : لابد ان نعنى الدعوى إلى سياسة صحية شاملة ، وموحده ، وغير حكومية ، أى توضع بمشاركة كل الأطراف ، بديلا من التنوع الفوضى الراهن ، وعن ازمة النظام الصحى ، والتى اتفق مع د. شريف عمر (حزب وطنى) فى انها ازمة فى النظام الصحى نفسه وليست فى مفرداته.بعد ذلك يأتى السماح بقيام التنافس الحر فى سوق الخدمة الصحية ، بين وحدات المستوى الواحد ، أيا كانت جهة تبعيتها : للوزارة للجامعات ، للجيش ، للشرطة ، للنقابات ، للخاص ، شرط عدم الوقوع فى براثن البيروقراطية والتسلط فى نظام العمل بأجر حتى فى المؤسسات التى تعمل باسلوب اقتصادى ، وأيضا شرط البعد عن النزعة التجارية أو الحماس الشعارى .. ولئن كانت الجهات الدولية تضغط لخصخصة الخدمات الصحية عن طريق بيع الوحدات العامة اساسا ، فانه يمكن فى اطار تبنى الخصخصة بمفهوم ما، هو مفهوم التعاقد ، وسآتى اليه تفصيلا ، لتحقيق مكاسب اجتماعية كبيرة للأغلبية المصرية ، فضلا عن دفع الدولة دفعاً إلى زيادة الانفاق الصحى ، حتى يصل إلى ٧٪ من الميزانية بدلا عن ٢٪ الآن وقبل ذلك هناك عدة مبادئ هامة لابد ان أؤكد عليها وهى: ان الانفاق على العلاج وعلى الوقاية ، استثمار للحفاظ على البشر ، والبشر اثمن رأس مال فى عملية التنمية . كما أن الصحة ليست فقط انعدام المرض أو العجز ، بل تعنى اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا ، وهى أحد الحقوق الأساسية للإنسان ويجب ان ينالها بلا تمييز تحت أى مسمى ، وان المجتمع الذى لا يحمى قطاعه الحساس المكون من الأطفال والحوامل والسيدات فى الولادة ، والطلبة، والشباب ، ولا يوفر له مجانا الرعاية ، لهو مجتمع متحط ، وأعنى بمجانى هنا ، ان تدفع الدولة ، لا أن تدفع

المستشفيات مع تحفظ ان المستشفى هو الآخر عليه واجب انسانى، هو تخصيص عدد من الأسرّة مجانا . ومن المبادئ أيضا.

كما يضيف د. سمير : ان الحوار هو أروع الاختراعات البشرية ، ومن ملاحظتى للتجربة الغربية، والأمريكية بالذات التى وصلت إلى مستويات حتى لم تصل اليها منظمة الصحة العالمية فى اوراقها .. من تلك التجربة أدعو إلى نقل «عدوى» هذا الاختراع إلى مصر ، خاصة فى المجال الصحى ، وعلى التجمع أيضا ان يأخذ المبادرة فى هذا الصدد- وثق يقول د. سمير -ان أى حوار بالفيديو او التليفزيون او الصحف او اجهزة المعلومات

الحوار القومى حول الصحة يجب أن يبدأ فوراً وعلى التجمع أن يأخذ زمام المبادرة

لنخصخص باختيارنا وبنظام التعاقد قبل ان يفرضوها علينا وبنظام البيع.

لست مفتونةً بالتكنولوجيا ولكنى ...!

أرفض أى عمل مشترك مع عناصر اليمين والتيار الدينى إلا فى مجال الصحة.

أعطنى قانوناً كالتأمين الصحى على التلاميذ وسوف أكسب به أصوات الناخبين لسنوات.

يستقطب فى حده الأدنى السكان فى سن المعاش، اولئك الذين يحرمهم النظام الحالى من التأمين الا اذا كتبوا طلباً قبل الاحالة بكذا شهر (مفهوم لماذا يتهرب التأمين من هذه الشريحة) . وتبلغ نسبة هؤلاء فى الدول الصناعية ، إى من فوق ٦٥ سنة ، نحو ١٥٪ وهم جماعات ذات تأثير اجتماعى وانتخابى قوى جدا وسيتنامى . وبطبيعة الحال فان نسبتهم فى مصر أقل ، لكن أرجاع المجمع من الصحة هنا اعلى . بما لا يقاس، أكثر من هنا ، وبصدد الحوار ، يقول د. سمير اننى كقيادة تجمعية ارفض اى عمل مشترك مع العناصر اليمينية أو الدينية ، لكن الأمر فى مجال الصحة يختلف ، فهى أم القضايا القومية ، وهى بطبيعتها ذات بعد انسانى ، مما يكسبها القدرة على تخطى الكثير من العوائق الفكرية والطبقية خاصة فى بلد مثل مصر ، أما آخر المبادئ العامة وأخطرها.

فهو ، أن تستمر الدولة ، فى كل الحالات التى سيتغير اليها النظام الصحى ، فى الانفاق على الأسرّة المجانية للفئات غير القادرة (٤٠ ٪ من السكان كما قلنا) و الالتزام بمجانية علاج حالات الطوارئ والكوارث والاسعاف فور دخولها ، ثم علاجها بأجر بعد ذلك ، أو بالمجان ، بحسب الحال ، وبحسب رغبة المصاب أوطالب الخدمة ، وكذلك ان تلتزم الدولة بالانفاق على الخدمات الطبية الوقائية بانواعها دون أى مقابل مادى.

وعود من المبادئ إلى مسار الحوار حول الخصخصة وتكاليف العلاج ومصير محدودى الدخل وتعميم التأمين فيقول د. سمير: اصبحت صيحة مشاركة المواطن فى تمويل الخدمة ، عالمية ، وهى بحد ذاتها مسألة محايدة ، ومطلوبة . ومن ثم فحين ندعو إلى تبنيها فى مصر ، فاننا لا ننطلق فقط عن عجز الدولة(أى دولة) عن القيام باعباء تمويل الرعاية الصحية وحدها ، وانما أيضا من قناعة بان المشاركة سبيل الي خدمة أرقى وأكفأ ، فضلا عن أن المشاركة ليست بديلا عن دور الدولة ، وانما تكملة له..ومن هنا ، ومن معطيات برنامج ما يسمى بالاصلاح الاقتصادى الذى التزمت به الحكومة، ومن قراءة للواقع المصرى والدولى ، وصلت إلي قناعة بأن أفضل اسلوب لاجراء الخصخصة فى هذا القطاع الحساس ، والتى

يمكن من أداء الخدمة بصورة مناسبة موحدة ، لمختلف فئات الشعب بغض النظر عن اسلوب دفع قيمة الخدمة ، هو أن تتم **الخصخصة بنظام التعاون المتعدد بمعنى التعاقد المباشر بين من يقدم الخدمة وبين الشركات والمنظمات والهيئات لعلاج افرادها**.-أو من خلال وسيط تأميني حكومي أو خاص، وذلك الي ان يتم إنشاء جهاز تمويلي كبير مستقل، ويمكن استمرار بعض تلك التعاقدات ، بجوار وجوده .وهناك كذلك التعاقد مع مقدمي الخدمة ومتابعي تنفيذ الاداء مثل التعاقد مع الأطباء والاخصائيين، ومع الفئات الفنية، ومع منظمات رقابة الجودة المتخصصة في تقديم الخدمات الطبية لتقييم أداء المستشفى وتحديد مستواها الفني والمهني وحقيقة فان تلك المنظمات لا توجد الآن. والتعاقد مع شركات متابعة مالية وفنية متخصصة لمتابعة اعمال المستشفى وتقييمها لاستمرارية التعاقد من عدمه . والتعاقد مع شركات لتقديم برامج تعليمية وتدريبية لمقدمي الخدمة وللمنتفعين . والتعاقد مع جهات تنفيذ الخدمات بالمستشفيات ، مثل الصيانة ورعاية الحدائق والمطابخ والنظافة والاتصالات والأمن والمغسلة الخ ، وامكانية مد النظام التعاقدي لدوائر غير تقليدية مثل الادارة الكاملة وعمليات التمويل والتدريب ، كل ذلك مع مزج التعاقدات بالدور الحكومي باساليب استرداد تكلفة الخدمة، وان يكون التدخل الحكومي من خلال دعم التمويل والتنظيم والتشريع لتحقيق اغراض اقتصاديات الخدمة الجيدة ، والعدل الاجتماعي .. بهذا وفي ظل السياسة الموحدة التي اشرت اليها ، لا يصبح المطروح هو بيع الوحدات العامة ، كما يسعى الخارج إلى دفعنا إليه ، وإنما الاستفادة من كامل الطاقة الصحية الموجودة ، وبأسلوب عصري كفء ومعقول التكلفة ، مع الحفاظ على الوحدات من خلال تأكيد حقها في الحصول على ثمن الخدمة وإعادة تدوير الفائض.

المحرر: المشكلة انه في المرحلة الانتقالية من الآن بكل عيوبه ، والى ان يتحقق النظام الجديد ، وهو سيقوم بالتدريج من ناحية تنفيذه ، وان كان سيبدأ شاملا من ناحية « لم الفلوس» (مصدري ورقة الحزب الوطني) فان الفئات الفقيرة في المجتمع المصري ستدفع ثمنا باهظاً لانعدام قدرتها على الحصول على الخدمة الصحية بالفلوس ، وانعدام الخدمة ذاتها فيما يسمى الآن بالمجاني. ثم ان النظام بعد أن يقوم ، ستكون له عيوبه ومنها الاختلالات الهيكلية في التمويل ، وزيادة الاعباء على المواطنين ، ويكفي ان الولايات المتحدة نفسها ، تقف عاجزة عن تنفيذ مشروع رئيسها للرعاية الصحية، مع ان د. سمير يشيد بالاساليب التمويلية والتنظيمية والادارية والتثقيفية المتقدمة للغاية في نظام الرعاية هناك عبر اشكال تأمينية ، منها «منظمات الحماية الطبية» التي يعمل من خلالها الآن نصف أطباء الولايات المتحدة ، ومنها نظم تعاقدية مختلفة بين وزارة الدفاع ومنظمات ومستشفيات . كما ان الدول المتقدمة- اغلبها-تسير الآن في اتجاه تقليص التمويل المقدم فيدراليا للرعاية الصحية باساليب منها نظام الميزانية الكلية، غير المسموح بتجاوزها.

التكنولوجيا

وكان ثاني المحاور التي توقف عندها الحوار طويلا ، هو قضية التكنولوجيا والصحة اذ تصورت -ولا زلت- ان لدى د. سمير ما يشبه الايمان **«بالحتمية التكنولوجية»** دون حذر كاف من أبعاد ارتباط ذلك بمصالح الرأسمال المنتج للتكنولوجية من ناحية وللواقع المصري من ناحية أخرى عموما قال د. سمير: انني **أؤمن ايمانا حاسما بان التكنولوجيا -الآلات والأنظمة المجربة -توفر الفلوس ، لا العكس** ؛ فمثلا انقصت التكنولوجيا المتوسط العام لمدة علاج المريض بالمستشفيات من ١٠- ١٢ يوماً ، في منتصف الخمسينات ، إلى ٤-٥ أيام الآن، وذلك على مدار العام . وقد اصبح العمل بالعيادات الخارجية يمتد إلى ١٢- ١٤ ساعة بفضل التكنولوجيا بدلا عن ٣-٤ ساعات ، وساعد التطور على تحول علاج حالات كثيرة من الداخل(المستشفى) إلى العيادة ، وظهر ما يسمى بعلاج المترددين الراجلين ، الذين تجري لهم تدخلات طبية متكررة مثل مناظير -جبس- عمليات رمد واذن وانف الخ مما ادى

لانتاص من يدخلون المستشفيات ، وظهرت منطقة الـ passl بقسميها الاداري والطبي ، حيث يتم عمل مسوح مبدئية وتحاليل للمريض قبل السماح بدخوله إلى الداخلي ، وبفضل **التكنولوجيا انقلب الحساب من حساب كام سرير لكل ألف من السكان إلى حساب كام يوم علاج لأن السرير يصل الآن إلى ٤٠٠ يوم علاج في السنة، مع التقدم ، في دولة مثل الولايات المتحدة.**

إذن أنا لست مفتونا بالكتكنولوجيا -يرد. فياض -وفي تقديري انه مع تحديث الأسْرة ، وتنمية الطاقم البشري ، وإيجاد وترقية الجانب المعلوماتي المنعدم حاليا ومع مضاعفة الانفاق الجاري على السرير في خمس سنوات ليصل إلى ٥٠ ألف جنيه في الوحدات المتخصصة ، و٢٠ ألف جنيه للسرير الريفي مبدئيا ، فانه يمكن ان نصل في مصر إلى مضاعفة عدد المرضى الذين يستعملون نفس الأسْرة دون استثمارات جديدة، وعلى أساس ١٠ أيام اقامة للمريض، ونسبة اشغال ٨٠٪ أما المخاوف من أن تكون مصر مقبرة للآلات الطبية ، فيمكن ترقيتها ، بان يتم استيراد الأجهزة بعد دراسة تشغيل وجدوى جادة ، وضمن نظام متكامل ، وبشرط نقل المعلومات ، والتدريب المستمر ، ووضع نظام أجور يناسب العمل على مثل هذه الأجهزة المتقدمة التي يصل ثمن الواحد منها عدة ملايين من الجنيهات احيانا (جهاز الرنين المغنطيسي مثلا).

المحرر: قال: د. **حمدي السيد** ان مصر استوردت ٧ أجهزة رنين مغنطيسي بثمن ٧ ملايين دولار للواحد ، بينما تخدم دولتي بلجيكا وهولندا جهاز واحد.

وأيضا قال لي د. **علاء الغنام** بالتأمين الصحي انه قال لأحد مسئولي المعونة الأمريكية المشاركين في مشروع ادخال الحاسب الي اعمال التأمين ، ان استخراج الملف في مصر لا يحتاج أكثر من دقيقتين أو أقل حاليا ، وانه لا داعي مثلا لميكنة عمل كهذا في بلد كثيف السكان يحتاج تكنولوجيا تلائمه.

وأخيرا قال لي د. **سمير فياض** نفسه ان الخبير الأجنبي في المسألة التكنولوجية ، بآلاتها ونظمها، يتقاضى في مصر ما بين ١٥٠-٢٠٠ ألف دولار في العام ، وانه لو تمت الخصخصة بنظام بيع الوحدات العامة فسيشتري بعضها أجانب ولنا ان نتصور كم ستكون التكلفة عندهم حينئذ؟.

أرفض وانبه

ويبقى من الحوار مع د.**سمير فياض** إنه قال ان قانون التأمين الصحي على التلاميذ واحد من أعظم القرارات التي صدرت في مصر ، وان الناس لا تعرف مزاياه حتى الآن، ويمكن للتجمع ان يقوم بدور ها هنا ، **حيث يتعمد التأمين اخفاء كراسة المزايا والتي منها حق ولي الأمر في اختيار اي مستشفى عام أو خاص مهما كان مستواه ، في منطقته ، أو حتى بعيدا عنها لعلاج ابنه.**

وأضاف د. فياض لو كان مشروعا كهذا معي -كحزب يساري- لقدمته وطبقته ، بحيث اضمن ان أحصل على أغلبية اصوات الناخبين إلى مدى سنوات.

وقال أيضا ان النظام الحالي الذي يسمح بتميز البعض بالانتفاع بعدة أنظمة للرعاية العلاجية، من خلال الشركة او الهيئة أو النقابة والتأمين والمجاني ، نظام مرفوض ، ويجب ، **مع تعميم التأمين والرقم القومي ، حظر الجمع بين أكثر من نظام بل ويجب من الآن حرمان من يتمتع باي نظام تأميني او نقابي من المجاني حتى يتاح للفقراء.** إن إجراء كهذا سيوفر الكثير ويكفي ان نذهب إلى القصر العيني ونرى علية القوم يعالجون هناك لندرك ما أقول.

ويضيف : إن الحديث عن الحاجة لترشيد استهلاك الدواء في التأمين الصحي لا معنى له ، أولا لأن الدواء هو الخدمة الأساسية التي ينالها المواطن فيه، ثانيا لأن ٤٠ جنيها للفرد ، من الأدوية كمتوسط ، مبلغ هزيل اساسا وثالثا لأن العيب في التأمين هو في كيفية انفاق الثلاثين جنيها التي تكمل السبعين تكلفة الرأس ، والعيب أساسا في ان يكون التأمين هو ممول الخدمة ومقدمها في آن وهناك اتفاق على ضرورة الفصل ، وعلى اتباع عدة نظم مرنة في تسعير الخدمات وتنظيم ادائها والرقابة عليها.

ويرفض د. سمير ما دعا اليه د. شريف عمر من عمل قانون خاص للعاملين في الرعاية الصحية جميعهم قائلا: ان القانون الخاص اسلوب عفا عليه الزمن ، وأصبح الأصل في المساندة والمشاركة هو نظام ربط الأجر بالإنتاج بأساليب شتى.

ويضيف : التنميط غلط في كل شيء ، لابد من التعدد وعلينا ان نخطط بشمولية ، ونترك المجال للتعدد ، وللبراجماتية عند التنفيذ ولا يجد د. سمير مجالا للخوف من ضغوط أصحاب المصالح الخاصة المستشفيات الاستثمارية في حالة تشغيلها من خلال التأمين بنظام التعاقد مشيراً إلى أن العالم طور الآن أساليب للرقابة والاشراف والمتابعة ، من القوة بما يكفي لتحقيق افضل خدمة بأقل كلفة ممكنة ، وقد ساعدت التكنولوجيا على ذلك أيضا.

ويدعو د. سمير **إلى رفض ما يطرحه الحزب الوطني من زيادات في الاشتراكات والرسوم مشيراً إلى ان** الحاجة إلى زيادة الموارد للنظام التأميني يجب ان تخضع للحوار ، وألا يتحمل المواطن في الزيادة التي ستتقرر إلا نسبة الربع ، اسوة بنسبة تحمل الاشتراكات (٣:١ للعامل وصاحب العمل) وعلى ان تكون أي رسوم على خدمة أو سلعة ، بقصد تمويل نظام التأمين خاضعة للحوار أيضا ، لأنها مساهمة غير مباشرة يدفعها المواطن . ويدعو د. فياض إلى الاستمرار في علاج العمالة غير المنظمة والهامشية في المجاني ، مع إدخال قطاعات منها بالتدريج إلى التأمين ،وزيادة المخصص في الميزانية للصحة بنسبة نصف في المائة سنويا حتى يصل إلى ٧٪ وزيادة الانفاق على الفرد في التأمين الصحي من ٧٠ الى ١٠٠ جنيه ، وجعل المظلة تستوعب من ٧٠-٨٠٪ من المجتمع بدلا عن ٣٠٪ الآن . وكسر معاناة المحافظات الطرفية(الصعيد) من الحرمان من اجهزة الخدمة الصحية والرعاية ، وذلك بعمل توزيع جغرافي عادل للخدمة والتمويل.

انتهى النقاش حول ذلك الجانب من رؤية د. سمير لقضية الصحة (الخصخصة والتأمين بالذات) وبقيت تساؤلات :

ما هي ضمانات ان تتحمل الدولة تكلفة علاج غير القادر وهل سينص على ذلك في الدستور اذا تعدل وتم الغاء نص المجانية وهو حصصا سلفي؟

وما مدى إمكانية تقبل القيادة المالية والتنفيذية للتأمين الشامل للرقابة الديمقراطية المجتمعية ، ، من خلال المشاركة في مجالس ادارة الوحدات وفي الجمعيات العمومية وروابط المنتفعين الخ، وهي الأشكال التي تدعم وتحمي النظام في الخارج؟

أليس من الوارد ان نجد انفسنا بإزاء بيروقراطية من نوع جديد- مسلحة بمرفقة تكنولوجية -يمكن ان تعربع (وتترهل) على عمليات إدارة النظام ومراقبته فتنتج نفس عيوب المركزية القديمة وبيروقراطيتها؟

ثم ماذا عن السفر إلى الخارج هل سيتم منعه بعد استيراد كل تلك الأجهزة ام سيزيد وستزيد فيه المحسوبية مع النظام الشامل .

وأخيراً : اذا كان د. سمير يؤكد على واجب ان تتحمل الدولة تكلفة رعاية غير القادرين (٤٠٪ الآن) (الطوارئ والكوارث والرقابة) فإن بإمكان المرء ان يقول إنها لن تفعل لأنه حتى لو تم توجيه كامل موازنة وزارة الصحة لهؤلاء ، فسيصبح نصيب الفرد حوالي ٢٥ جنيها فقط وذلك مبلغ هزيل.

في التقرير السرى للبنك المركزى المصرى

ارتفاع الديون داخليا وخارجيا وزيادة العجز التجارى

محمود الحضرى

أوصى البنك المركزى فى تقريره «السرى» إلى مجلس الشعب عن العام المالى ١٩٩٣-١٩٩٤ بوضع تيسيرات جديدة وتنظيم المزايا النسبية للمستثمرين داخل البلاد ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر فى الاستثمار والإنتاج ، وذلك حتى تتمكن الدولة من مواجهة مشاكل البطالة ، مع التركيز على المشروعات كثيفة العمالة.

كما طالب البنك بإنشاء شركات متخصصة فى تقييم وحدات قطاع الأعمال العام بهدف إعدادها للبيع عن طريق التداول فى أسهمها.

وأشار إلى أهمية إعداد قاعدة معلومات شاملة عن القوى العاملة والأعداد التى تدخل سوق العمل سنوياً لتحديد نسب البطالة الفعلية وتوزيعها جغرافياً . بما يساعد على معالجة النقص فى هذه المعلومات وتضاربها ، ورسم سياسات خاصة بالتعليم والتأهيل والتدريب والتأمين ضد البطالة.

وفى مجال التجارة الخارجية طالب البنك بإنشاء وكالات للتسويق الخارجى لمساعدة المصدرين فى تصريف منتجاتهم ، وتقديم تسهيلات للمستوردين فى الخارج من خلال ائتمان الصادرات.

ولمعالجة مشكلة تزايد الدين العام المحلى شدد البنك على أهمية التوسع فى إصدار سندات متوسطة وطويلة المدى بعائد مناسب لإعادة هيكلة الدين . وإحلال السندات التى فى حوزة البنك المركزى بأوراق قابلة للتداول.

وطالب بإعادة النظر فى نسب القروض الميسرة التى يتم تقديمها للمواطنين سواء فى الإسكان أو المشروعات أو الخدمات الإنتاجية صناعيا وزراعياً ،بحيث يتم تقديم القروض على أساس من الأولويات وفقا لاحتياجات الاقتصاد القومى.

وأوصى البنك بإصدار قانون الشيك للحد من استخدام الأوراق المالية وقانون التأجير التمويلى لمساعدة المستثمرين فى خفض التكلفة الرأسمالية. وتشجيع أسلوب بيع أسهم شركات قطاع الأعمال العام لطبقة عريضة من المدخرين والمؤسسات المالية ،مع توجيه حصيلة البيع ،إلى تصحيح الهياكل التمويلية للشركات حتى يمكن بيع كل أسهمها أو جانب منها.

ديون ٢٢٣ مليار جنيه

وذكر التقرير أن الدين الداخلى والخارجى إرتفع بنهاية يونيو ١٩٩٤ الى ٢٢٣ مليار جنيه و٣٨٠ مليون جنيه منها ٦ر١٢ مليار جنيه ديون داخلية و ٣٠ مليار و ٢٫٤ مليون دولار ديون خارجية.

(وأوضح التقرير أن الدين الداخلى ارتفع خلال العام المالى ١٩٩٤/٩٣ بواقع ٩ر٩ مليار جنيه. وتمثلت الديون المستحقة للهيئات الاقتصادية والحكومية ٥ر٥٩ مليار منها ٢ر٤٨ مليار جنيه عبارة عن إصدارات الصكوك والسندات و ٢ر٣٥ مليار اذون

عاطف صدقى

خزانة و ٦ر٤ مليار سندات الطاقة البديلة بينما الأرصدة في الحسابات لدى الجهاز المصرفي للدولة ٥ر٢٨ مليار.

وبلغت الديون المستحقة لهيئة التأمين والمعاشات ٩ر٢١ مليار جنيه ولهيئة التأمينات الاجتماعية ٨ر٢٥ مليار ولشهادات الاستثمار ٤ر١٢ مليار وودائع التوفير بالبريد ٧ر١ مليار -وسندات التنمية الدولارية ٣٠٠ مليون جنيه.

ورصد التقرير ملاحظة هامة خاصة بأن الدولة تصدر أذون خزانة بفائدة عالية وصلت في بعض الأحيان ١٧٪ بينما يتم إيداع حصيلة تلك الأذون بفائدة أقل لتتحمل الخزانة العامة الفارق،الذي يتراوح بين ٢٪و ٤٪. «بينما ما زالت الحكومة تقترض أموال التأمينات بفائدة منخفضة» وبلغت أعباء الدين الداخلي ٥ر١٣ مليار جنيه عبارة عن أقساط وفوائد.

٣٠ مليار ديون خارجية

وذكر التقرير أن الزيادة في الدين الخارجي بلغت ٧٠٠ مليون دولار خلال العام المالي الماضي ليصل حجم الدين ٣٠ مليار دولار و٢٤ مليون دولار بخلاف ديون غير مضمونة من الحكومة للقطاع الخاص تبلغ ٩٠٠ مليون دولار ، وبخلاف الديون العسكرية.

وترجع الزيادة لتغيير سعر صرف الدولار

البنك المركزي المصري

سري وغير قابل للتداول

تقرير
مقدم إلى مجلس الشعب
عن
الأوضاع النقدية والاقتصادية
خلال السنة المالية
١٩٩٤/٩٣

غلاف التقرير

مقابل عملات التعاقد على الديون ونتيجة تخفيض الشريحة الثانية من الديون بواقع ١٥٪ . وأوضح البنك المركزي أن هناك أسباباً أخرى وراء التراجع في الزيادة عن السنوات السابقة هي تسوية ديون خارجية بالبيع وتحويلها لدين بالجنيه المصري واستخدامها في إنفاق مباشر للاستثمار أو التصدير . وبلغ ما تم تسويته حوالى ٨٠٠ مليون دولار علاوة على انتهاء آجال بعض الديون الخارجية.

وأشار التقرير إلي أن ٧ر٨٤٪ من الديون الخارجية وبواقع ٤ر٢٥ مليار دولار لدى الدول الأعضاء بنادي باريس ، ومنها ١ر٢٠ مليار تخضع لاتفاق جدولة الديون الخارجية و ٥٣ مليار لا تخضع لهذا الاتفاق أما الديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية تبلغ٥ر٣ مليار دولار وللدول غير الأعضاء بنادي باريس ٧٠٠ مليون دولار و ٤٠٠ مليون عبارة عن ديون تسهيلات والتزامات حسابية.

ووصلت أعباء الديون الخارجية ملياري دولار ٦٠٪ منها فوائد إعادة الجدولة.وقال التقرير إن إجمالي ما تم اقتراضه خارجيا خلال عام ١٩٩٤/٩٣ حوالى ٥٨٢ مليون دولار مقابل ١١٦٤ مليون دولار العام المالي السابق.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول الدائنة بواقع ٧ر٤٠ ٪ ثم فرنسا ٢١٪ فاليابان ٨ر١٣٪ من إجمالي الدين العام الخارجي وألمانيا ٢ر١١٪ . ثم جاءت ايطاليا بواقع ٢٨٪ والنمسا ٩ر٢٪ وباقي الدول والهيئات الدولية بواقع ٥ر٧٪.

نصيب الفرد من الدين

ويقدر نصيب الفردمن الدين العام الداخلي ٢١٣٣ جنيها ومن الدين الخارجي ٥٢٦ دولاراً أى مايوازي ١٧٨٥ جنيها ليصل النصيب الكلي للفرد من الدين العام ٣٩١٨ جنيهاً . وذلك بنهاية يونيو ١٩٩٤ . وتبلغ بذلك ديون الأسرة المصرية بمتوسط ٥ أفراد في حدود ٢٠ ألف جنيه.

وكشف التقرير عن أن البنك المركزي تدخل عدة مرات للحفاظ على سعر الجنيه وذلك بشراء فائض النقد الأجنبي بالسوق لاحتواء الضغوط التصاعدية على سعر صرف الجنيه حتى يستقر وبلغت قيمة المشتروات خلال العام المالي ١٩٩٤/٩٣ حوالى ٤ر٤ مليار دولار منها ٥ر١ مليار مشتروات من السوق المصرفية و ٩ر٢ مليار دولار من الهيئات الاقتصادية. وتم استخدام ٨ر١ مليار في سداد مدفوعات للخارج منها خدمة الدين . ليصل حجم الفائض ٦ر٢ مليار دولار ليرتفع حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي إلى ١٧ مليار دولار بنهاية يونيو ١٩٩٤.

وبلغت الزيادة في سعر الدولار أمام الجنيه حوالى ٤ قروش بين سعره في يونيو ١٩٩٣

****

- الدين العام الإجمالي ٢٢٣ مليار و ٢٨٠ مليون جنيه.

- الديون المحلية ٦ر١٢١ مليار جنيه والخارجية ٣٠ مليار دولار.

- نصيب الفرد من الديون ٣٩١٨ جنيها ومتوسط الأسرة ٢٠ ألف جنيه.

- العجز في الميزان التجاري وصل ٧ر٢ مليار دولار.

- انخفاض معدل التضخم إلي ٩٪ بسبب انخفاض نمو السيولة النقدية.

ويونيو ١٩٩٤ ليصل سعر الدولار ٣٣٩ قرشاً مقابل ٣٣٥ قرشاً خلال نفس فترة المقارنة.

ولاحظ التقرير أن أذون الخزانة انخفضت إلى ٦ر٤ مليار جنيه مقابل ٥ر١٣ مليار العام المالي الأسبق ورغم ذلك مما زالت تمثل قلقاً في زيادة حجم الدين المحلي وأعبائه.

٧ر٧ مليار دولار العجز التجاري

وذكر التقرير أن معدل النمو ارتفع إلى ٦ر٣٪ خلال العام المالي الماضي مقابل ٥ر٢ ٪ عام ٩٢/١٩٩٣ بينما تشير أرقام البنك الدولي في نفس الصدد أن النمو لا يتجاوز ١٪ بل احيانا بالسالب بالحسابات الاقتصادية على الأسس الانتاجية.

وفي الوقت الذي أكد فيه تقرير البنك **الدولي أن متوسط نصيب المواطن المصري من الدخل القومي ٦٠٤ دولارات بينما يقدره البنك المركزي بـ ٣٨٠٠ جنيه أي ١١٢٠ دولاراً.** يقول البنك المركزي أنه وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن جهاز التعبئة العامة والإحصاء ، فإن معدل التضخم على أساس أسعار يونيو من العامين الماضيين يبلغ ٦ر٤٪ مقابل ١٥٪ بينما المتوسط العام ٩٪ مقابل ١ر١١٪.

ويبرر البنك المركزي هذا الانخفاض بالانتهاء من معظم الإجراءات الخاصة بتصحيح هياكل الأسعار وانخفاض معدل نمو السيولة المحلية من ٤ر١٩ ٪ إلى ٤ر١٢ ٪.

وفي الوقت الذي يقول فيه التقرير أن العجز في الميزانية يبلغ ٦ر٣ **مليار جنيه** بنسبة ٥ر٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٥ر٥ مليار بنسبة ١ر٤٪ بين عامي المقارنة أي بنسبة انخفاض ٥ر٣٤٪.

ففي هذا الوقت بلغ العجز في الميزان التجاري ٧ر٧ مليار دولار بزيادة ٤٠٠ مليون دولاراً وذلك نتيجة تراجع صادرات البترول وزيادة الواردات الاستثمارية . وهذا الجانب دائما تتجاهله الحكومة في أرقامها وبياناتها.

كما أن ما حققه ميزان المدفوعات من فائض بواقع ٨ر١ مليار دولار فإنه انخفض بواقع ٢ر٢ مليار دولار عن العام الأسبق .. ويرجع ذلك إلى انخفاض وتراجع عائد السياحة ونقص حصيلة الصادرات ، وانخفاض التحويلات الرسمية ، رغم زيادة تحويلات العاملين بالخارج.

تصفية بنوك أجنبية

وأشار تقرير البنك المركزي إلى أن عام ١٩٩٣/١٩٩٤ شهد تصفية عدد من فروع البنوك الأجنبية ووقف كافة أعمالها المصرفية ، وهذه الفروع :فرعان بالقاهرة والأسكندرية لبنك أوف أمريكا وفرع بنك ملي ايران بالقاهرة ، وفرع البنك التجاري الإيطالي.

وقال البنك إن عدد أفرع البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بلغت ١٣٨٨ فرعاً بزيادة ٣٩ فرعاً، علاوة على ٧٨٤ فرعاً لبنوك القرى التابعة لبنك الائتمان الزراعي ، كما ارتفع عدد شركات الصرافة خلال نفس العام ٧٩ شركة بزيادة ١٢ شركة بين يونيو ١٩٩٣ ويونيو ١٩٩٤.

٢ر١٣٩ مليار ودائع

وارتفع حجم الودائع بالجهاز المصرفي خلال العام المالي المنتهي في يونيو الماضي ١٣٩ مليار و٢٠٠ مليون جنيه بزيادة ٨ر٩ مليار جنيه ، واحتلت الودائع بالجنيه المصري ٧١٪ بإجمالي ٢ر٩٩ مليار وبزيادة ١ر١١ مليار.

وأرجع التقرير الزيادة لارتفاع سعر الفائدة على الجنيه مقابل انخفاض مستمر على الودائع الدولارية وبالعملات الأخرى.

وبلغت الودائع بالدولار ما يوازي ٤٠ مليار جنيه بانخفاض ٣ر١ مليار بين يونيو ١٩٩٣ ونفس أشهر ١٩٩٤.

واستحوذت البنوك الأربعة الكبرى والأهلي والقاهرة ومصر والأسكندرية على ٩ر٩٤ مليار جنيه من إجمالي تلك الودائع، وبزيادة ٧ر٤ مليار خلال عام واحد . وبلغت ودائع البنوك التجارية المشتركة والخاصة ٧ر٢١ مليار جنيه، بزيادة ٣٥ر٣ مليار . أما بنوك الاستثمار والأعمال فبلغت ودائعها ٩ر٦ مليار بزيادة ٣٨٠ مليون جنيه ، وفي البنوك المتخصصة بلغت الودائع ٥ر٣ مليار ، وفروع البنوك الأجنبية ٢ر٣ مليار ومنها ٥٠٠ مليون بالجنيه بزيادة ٤٦٢ مليون جنيه بعد السماح لها بقبول ودائع بالنقد المحلي، أما باقي ودائعها فهي بالنقد الاجنبي.

أخر أرقام

تشير آخر الأرقام أن اجمالي الديون الخارجية حتى نهاية ديسمبر الماضي بلغ ٤ر٣١ مليار دولار ، وأن الدين العام المحلي ارتفع إلى ٨ر١٢٥ مليار جنيه . كما ان الاحتياطي من النقد الأجنبي بالبنك المركزي اقترب من ١٨ مليار دولار.

انخفاض موارد السوق المصرفية

ورصد التقرير انخفاضا في موارد سوق الصرف الأجنبي بواقع مليار دولار حيث بلغت ٧ر١٤ مليار في نهاية يونيو ١٩٩٤ مقابل ٧ر١٥ مليار دولار في نهاية يونيو ١٩٩٣ ويرجع ذلك إلى انخفاض العائدات السياحية وحقق سوق الصرف بشكل عام فائضاً أقل من العام الماضي حيث يبلغ ٦ر٤ مليار مقابل ٣ر٦ مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستخدامات التي بلغت ١ر١٠ مليار دولار بزيادة ٨٠٠ مليون دولار عن العام الأسبق.

١٣٧ مليار سيولة نقدية

وعن حجم السيولة النقدية بالبنوك قال تقرير البنك المركزي عن الأداء المالي والنقدي لعام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ أنها ازدادت بواقع ١ر١٥ مليار جنيه بنحو ٤ر١٢ لترتفع الى ٩ر١٣٦ مليار جنيه .

وقدمت البنوك والجهاز المصرفي، قروضاً خلال العام الماضي ٥ر١٢ مليار ليصل إجمالي القروض ٨ر٩٧ مليار جنيه . قدمت البنوك العامة ٥ر٥٠٪ منها والتجارية المشتركة والخاصة ٢٤٪ والاستثمار والأعمال ١٤٪ والمتخصصة ١١٪ وباقي البنوك نصف في المائة.

ولاحظ التقرير أن ٤٥٪ من القروض توجهت لقطاع الصناعة و٤٢ ٪ للخدمات والتجارة و٣٪ فقط لقطاع الزراعة وهي نسبة ضئيلة جداً رغم زيادتها عن الأعوام السابقة.

كما لاحظ التقرير أن البنوك استثمرت ٧ر٤٩ مليار جنيه في الأوراق المالية وأذون الخزانة بزيادة ٧ر١١ مليار . واستثمرت البنوك الأربعة وحدها ٢٠ مليار جنيه وذلك لوجود فارق يصل الى ٢٪ و ٤٪ بين سعر الفائدة التجاري والفائدة على أذون الخزانة.

كما رصد ملاحظة أخرى وهي أن تقلص إصدار أذون الخزانة في النصف الثاني من العام المالي الماضي كان له الأثر المباشر في انخفاض سعر الفائدة على الجنيه وبشكل واضح.

اسلام لا كهانة

«المهاجر» بين «الميمونية» و«الحنابلة»

خليل عبد الكريم

أرجح أن ٩٩,٩٪ من قراء اليسار لم يسمعوا عن «الميمونية» ومعلوماتهم عن «الحنابلة» شفاهيه، وقد بح صوتي في الإلحاح على الرفاق الشيوعيين والاشتراكيين واليساريين والتقدميين .و المستنيرين .. إلخ بضرورة الإلتفات ولو بقدر محدود إلى الثقافة الدينية خاصة وأن (مسطوراتها) في الآونة الأخيرة غدت قيمة معيارية يسعى أصحابها بكل همة لان تكون هي الفيصل في اجازة أو منع كافة الإبداعات حتى التي لم تعرف وقت انبثاق (النصوص المقدسة) مثل المسرح والسينما والتلفاز والأوبرا والباليه.

والميمونية إحدى فرق الخوارج فلسهم المؤرخون الذين دونوا جُل مصنفاتهم في ظل الخلافة العباسية فألصقوا بهم كل نقيصة مع أن عدداً من رؤسائهم كان من خيرة الصحابة الذين مات الرسول عليه الصلاة والسلام وهو عنهم راض، وساهموا في فتوح البلدان وفيهم عبادة وزهادة وشجاعة فائقة وحب للشهادة في سبيل العقيدة، ونادوا بمبادئ ممتازة منها أن الإمامة العظمى مشاع بين جميع المسلمين وليست حكراً على قبيلة بعينها ولا تتم إلا بالبيعة العامة الشاملة لسائر الناس ولا تكون بالتعيين ولا بولاية العهد ولا بيد أهل الحل والعقد ولا بالتغلب والقهر.

ولكن غالبية الخوارج لما كانوا من عرب البادية الأجلاف فقد اشتهروا بضيق الأفق وأحادية النظرة وتحجر الفكر والتعصب للرأى لدرجة الهوس والتمسك بالشكليات وظاهر النص والمسارعة في تكفير المخالفين لهم حتى فيما بينهم، لذا انشطروا إلى عدة فرق منها الميمونية أتباع ميمون العجردى (بعض أو ربما أغلب مؤلفي كتب الفرق لا يعدونهم من الخوارج لجنوحهم وشذوذ آرائهم أ. هـ) ونظراً لعمق تنطعهم فقد أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن لانهم يتنزهون عن الخوض في أمور الغرام المشبوب وضعف نبي من أنبياء الله ووشك استجابته لنوازعه الآدمية مثل أي إنسان عادي لا عصمة له، وكذا لما جاء بالسورة من افتتان نسوةبالمدينة بالحسن الفائق الذي كان عليه يوسف حتى كدن أن يقطعن أياديهن بالسكاكين، ف (النصوص المقدسة) في مذهب الميمونية لا يليق بها ان تتناول العواطف الانسانية والميول البشرية والمشاعر والأحاسيس والغرائز.. الخ.

ولقد أثبتت «الهوجة» التي أثيرت حول فيلم «المهاجر» ان الميمونية وإن انقرضوا اسماً ورسماً إلا أن أفكارهم مازالت لدى البعض نابضة بالحياة.

أما الحنابلة فالصورة التي يرسمها لهم العامة مغلوطة إلى حد كبير فينعتونهم بالغلو والتطرف حتى إنهم عندما يصفون زميتاً حتى في أمر دنيوى يقولون عنه انه حنبلي والأمر على النقيض من ذلك ففي عدد من آرائهم توسعه على المسلمين ووقوف في جانب المعوزين والمحرومين.

ولكن أروع ما في شيخ مذهبهم أحمد بن حنبل قدس الله سره هو تمسكه بالقاعدة الرائعة (الأصل في الأشياء الإباحة) فاذا سئل عن أمر نظر في كتاب الله فان وجد فيه حكماً أفتى به والا بحث في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام (صنف الإمام أحمد مسنداً جمع فيه ما يزيد على ثلاثين ألف حديث دعا إلى الأخذ بها ، وأكد ان ما عداها من الأحاديث لا يؤبه به . أ . هـ) فان لم يجد فإلى أقوال الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم فإن لم يجد قال إن هذا عفو من الذى سكت عنه الله عز وجل أي أنه مباح.

فلو تخيلنا أن أحمد بن حنبل -نور الله ضريحه- يعيش في زماننا هذا وهو يلقى درسه الذى يؤمه خمسة آلاف على أقل تقدير يستمعون إليه وكأن على رؤوسهم الطير منهم خمسمائة من«أصحاب المحابر» (درجة علمية تعادل شهادة الماجستير الحالية أ. هـ) ، وجاءه من يستفتيه:

يا إمام المسلمين ما رأيك في ظهور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصحابة رضى الله عنهم في الأفلام وبمعنى أوضح قيام ممثلين بتشخيصهم؟

فيرد بوقاره المعهود: أنظرني إلى الغد لأراجع و أسمعك فتواى- وفي اليوم التالي يقول له : والله يا بني لم أجد آية ولا حديثاً ولا قول صحابي يحرّم ذلك فيعود السائل أفهم من كلامك أنه ليس هناك مانع من ظهورهم في الأفلام أي تشخيصهم؟.

فيجيبه الإمام: إعلم عافاني الله وإياك أن الأصل في الأشياء الإباحة وما دام لم يوجد نص مانع فيغدو ما سألت عنه هو من العفو والمباح والله تعالى أعلم .

وبعد

أليس من نكد الدنيا على مسلمي القرن الخامس عشر الهجرى أن تكون الروح المسيطرة على المتنفذين في المجامع الرسمية المقدسة أقرب إلى أفكار الميمونية وأبعد عن نهج إمام أهل السنة والجماعة وناصر السنة وقامع البدعة!!!

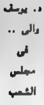

مؤامرة
صمت على موت وعمى مئات المواطنين ونفوق آلاف المواشى

عريان نصيف

أولا- الموضوع

مسئولية الدكتور يوسف والى بصفته المسئول عن هيئة الطب البيطرى عن وفاة وعمى واصابة مئات المواطنين، ونفوق واجهاض آلاف المواشي، نتيجة التعامل مع وباء «حمى الوادى المتصدع».

ثانيا- الوقائع

١- خطورة الوباء:

«حمى الوادى المتصدع».. مرض وبائى من أخطر الأمراض المشتركة التى تصيب الحيوان والانسان، وقد سمى بهذا الاسم نسبة إلى أحد أقاليم كينيا التى تم اكتشافه به لأول مرة.

وهو يصيب الماشية بكل أنواعها (أغنام- أبقار -جاموس) ويؤدى إما إلى نفوقها أو إلى اجهاض العشار (الحوامل) منها.

* ينتقل من الحيوان إلى الانسان:

* إما بشكل مباشر عن طريق دماء الحيوان المحملة بالفيروس، ومن هنا تكون اصابات الجزارين وربات البيوت والبيطرين.

* أو بالانتقال عن طريق بعض الحشرات كالبعوض والهاموش، ويساعد ارتفاع درجة الحرارة الجو علي انتشاره.

وتظهر اعراض الاصابه به- بالنسبة للانسان -على هيئة انفلونزا حادة(ارتفاع فى درجة الحرارة، صداع، آلام فى الظهر)، مع ورم فى الوجه واحمرار فى البشرة.

وهو قادر خلال ثلاث أو أربع أيام على الأكثر -على أن يودى بحياة الانسان، أو على الأقل اصابته بالأمراض التالية:

* النزيف فى شبكية العين، بما يؤدى إلى العمى الكامل أو الضعف الشديد فى الابصار لدى المصاب.
* التهاب الكبد.
* اصابة المخ.
* التهاب المفاصل.

٢- الوباء فى مصر فى عام ١٩٧٧، ١٩٧٨:

انتشر هذا الوباء فى مصر- لأول مرة -عام ١٩٧٨/١٩٧٧ وكانت محصلته اصابة أكثر من ١٨ ألف مواطن. ثم وفاة حوالى ٦٠٠ منهم، بالاضافة الي نفوق آلاف المواشي التى قدرت قيمتها -فى حينها بحوالى ١٠٠ مليون جنيه.

وعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية، قام العلماء والخبراء المصريون باجراء أكثر من ١٠٠ بحث و ١٠ رسائل دكتوراة حول هذا المرض. والأهم من ذلك أنهم تمكنوا -بكفاءة نادرة- من انتاج لقاح محلى(ميت) كان -كما يؤكد د. تطمى نظير رئيس قسم الفيرولوجى جهد بحوث صحة الحيوان، محصنا جيدا للمواشى ضد هذا المرض، ومنشطا للجهاز المناعى لدى الحيوانات، مما ادى -نتيجة تطعيم المواشي به- الي اختفاء الوباء من مصر طوال هذه المدة.

٣- الكارثة الأخيرة

منذ نهاية عام ١٩٩٣ وحتى نهاية ١٩٩٤ -وبصفة خاصة فى الفترة من يوليو حتى أكتوبر ١٩٩٤ -انتشر هذا الوباء فى مصر بشكل مدمر للماشية وللمواطنين، مما ادى إلى نفوق آلاف المواشي والى وفاة واصابة

مئات المواطنين في العديد من محافظات مصر وقراها.

وكان الوباء أكثر انتشارا في محافظات : الشرقية ، ودمياط (وخاصة في قرى مركز فارسكور) ، والدقهلية (وخاصة في مركزي المنزلة وشربين و أسوان (في مراكزها الخمسة) ، كفر الشيخ، الاسماعيلية (في قرى القصاصين ومنطقة الصالحية).

وبالاضافة إلى الاف المواشي التي نفقت أو اجهضت -ولم يتم حصرها- فإن خطورة الوضع -بالنسبة للمواطنين -تتضح مما يلي:-

*البيانات الرسمية الصادرة من وزارة الصحة في نهاية سبتمبر ١٩٩٤ تفيد اصابة ٧٥٠ مواطناً بهذه الحمى.

*في محافظة واحدة- هي الشرقية- وخلال شهرين فقط :

*استقبل مستشفى الزقازيق ٢٠٠٠ مصاب بهذه الحمى.

*رغم الجهود الطبية الكبيرة فقد ١٥٠ مواطن أبصارهم إما بشكل كلي (العمى) ، أو جزئي (الضعف الشديد في الابصار).

*في البحث التوثيقي الذي أجراه د. بهجت عوض الاستاذ بقسم الرمد ، تبين -علميا ومعمليا-أن ٨٠٪ من العينة محل البحث إصابتها ايجابية ، وأن ٥٠٪ من هذه الاصابات الايجابية أدت إلى العمى الكامل لمن لحقت به.

* ومع استيعابنا لما يؤكده الاساتذة الاخصائيون ، من أن الاصابة بهذه الحمى ، من الصعب -إن لم يكن من المستحيل حتى الآن- علاجها بعد عدة أيام من تسلل الفيروس إلى دم الانسان، لأدركنا حجم الكارثة.

٤- حمى الاستيراد، وراء حمى الوادي المتصدع:

بالإضافة الى المناخ الشديد الحرارة الذي اجتاح مصر في الصيف الأخير ، والذي ساعد -مع انتشار البعوض كحشرة جيدة النقل لهذا المرض -على اتساع نطاق الاصابة به.

فإن حمى الاستيراد ، كان لها الدور الرئيسي وراء انتشار هذا الوباء الخطير.

فنتيجة حمى الاستيراد المفتوح وانعدام الرقابة ، دخلت الي مصر قطعان من الجمال المستوردة الحاملة لهذا الفيروس.

واذا كان البعض -بالرغم من مسئوليتهم عن عدم الرقابة على هذه الجمال والتأكد من خلوها من هذا المرض أو غيره- سيردون على ذلك بأنه لم يثبت معمليا ان هذه الجمال هي سبب الوباء.

فهل يستطيعون انكار ان استيراد اللقاح الحي وتطعيم المواشي به كان وراء هذه الكارثة.

واذا استطاعوا ذلك ، فهل يستطيعون الرد على التساؤلات/ المساءلة التالية:

* على أي اساس علمي قرر المسئولون بهيئة الطب البيطري -بموافقة من الدكتور وزير الزراعة -على استيراد واستعمال اللقاح الحي، متجاهلين بعمد البحوث والدراسات لخبرة علماء مصر في هذا المجال ومن أجيال علمية متعاقبة نذكر منهم على سبيل المثال الاساتذة الدكاترة إمام زغلول، لطفي القرماني ، ثناء الباز، نظمي تظهر، والتي انتهت بأن اللقاح الميت هو الأفضل، وتم اثبات ذلك ليس نظريا ومعمليا فحسب ، ولكن من خلال تحصين المواشي به لأكثر من ثلاث عشرة سنة لم يظهر فيها المرض في مصر.

* ما الحكمة الخفية لتبرير استيراد واستعمال هذا اللقاح الحي ، بنجاح استعماله في أفريقيا ، في الوقت الذي يدرك فيه أي مسئول في مجال الطب البيطري أن الحيوانات في أفريقيا- التي يستخدم معها هذا المصل- تتميز بالسلامة المناعية، بعكس الوضع في مصر حيث أكدت بحوث معهد الأمصال واللقاحات البيطرية بوزارة الزراعة افتقاد الماشية المصرية للمناعة للدرجة التي يتضح منها- وفق البحوث المقدمة منذ عدة سنوات من د. ثناء الباز بصفتها رئيسة قسم الطاعون البقري والأمراض المشابهة له بالمعهد- ان حوالي ٦٠٪ من الماشية المصرية مصابة بفيروس «الميكوزا» المدمر لمناعة الحيوان.

وقد أدى ذلك- عند استعمال اللقاح الحي المستورد -إلى أنه لم يجد مقاومة عند الحيوان الذي تم تحصينه به ، فأصيب بالحمى ونقلها إلى الانسان.

* ما هي المصلحة القومية العليا، التي دعت المسئولين عن استيراد هذا اللقاح الي عدم الالتزام- مع افتراض صحة استخدام هذا اللقاح-بالنشرة العلمية المرفقة به والصادرة من المعمل الذي ينتجه بجنوب أفريقيا، والتي تنص على منع استخدامه للأغنام العشار ، وللأبقار والجاموس وعلى منع استخدام لحوم الماشية المحصنة به للأكل الآدمي إلا بعد مرور أسبوع من تاريخ التحصين.؟

ثالثا: أسانيد ، توضح حجم الكارثة ، وتحدد المسئولية عنها:

أ- دفاتر أحوال المستشفيات التالية خلال شهري أغسطس سبتمبر ١٩٩٤:

- حميات المنصورة.
- حميات دمياط
- حميات الزقازيق
- رمد الزقازيق.

ب- محاضر اجتماعات:

-الجلسة الطارئة للمجلس الشعبي المحلي لمركز فارسكور - يوليو ١٩٩٤.

- اجتماع مديري الادارات البيطرية بالجيزة - ٣/ ٩/ ١٩٩٤.

- اللقاء العلمي الذي نظمه قسم الرمد بطب الزقازيق- ٢٩/ ٩/ ٢٩٩٤.

-المؤتمر العلمي الذي نظمته نقابة الأطباء بدمياط - أغسطس ١٩٩٤.

جـ-تقارير طبية ومتخصصة

-تقرير مديرية الطب البيطري بمحافظة القليوبية - يوليو ١٩٩٤.

- تقرير معمل المصل واللقاح بالمجوزة.- أغسطس ١٩٩٤.

- تقرير اللجنة المشتركة من وزارة الصحة ونقابة الأطباء ،عن وضع الوباء بأسوان -أبريل ١٩٩٤.

-تقرير المعامل المركزية بوزارة الصحة ، عن نتيجة تحليل عينات دم من مصابين بالاسماعيلية -سبتمبر ١٩٩٤.

د- تحقيقات وأخبار نشرت بصحف مختلفة ولم يتم تكذيب ما جاء بها:

-الأهرام : ١٨/ ٢/ ١٩٩٣، و٢٨/١١/ ١٩٩٣ /٢٥ /٩ /١٩٩٤، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤

-الشعب : ٣٠/٨/١٩٩٤، ٢٣/ ٩/ ١٩٩٤ ، ١١/ ١٠/ ١٩٩٤.

-الأهالي : ٧/ ٩/ ١٩٩٤.

-التعاون : ١١/ ١٠/ ١٩٩٤.

***

.. وأخيرا

فإننا كيسار -مجلة وتوجه -لسنا كما يدعي البعض ، من أنصار الإثارة غير الموضوعية أو الرؤية السوداوية للأمور. بل على العكس فإن كل ممارساتنا - الحركية والإعلامية- تحاول دائما أن تدعم كل ما هو مضيء ومشرق في بلادنا وتحميه من كل ما يدمره أو يخربه.

ومن هذا المنطلق فإننا في مواجهة مثل هذه السياسات / الكوارث لا يمكن ان نشارك في مؤامرة الصمت والتعتيم ، والا تحولت «حمى الوادي المتصدع» إلى ما هو أخطر .. وهو «حمى المجتمع المتصدع»..!!

حملة امريكية تدعو الى تخلص مصر من ٣٥٪ من تسليح الجيش

الدعوة تنادى باستبدال الأسلحة الشرقية بأسلحة غربية.. الأسلحة والمعدات المستهدفة قيمتها ١٧ مليار دولار والبديل ٣٥ ملياراً

تزايدت فى الفترة الأخيرة الحملات الأمريكية المطالبة بتخلص مصر من كل ما لديها من أسلحة مصنعة فى الدول الشرقية بالكامل، أو باتفاق مشترك.وزادت الضغوط والحوارات والمحادثات التى تستهدف وضع جدول لتنفيذ مطالب أمريكا بتدمير تلك الأسلحة مع حلول عام ٢٠٠٥ تحت دعوى أن هذه النوعية لم تعد صالحة فى هذا العصر نظراً للتطور الذى أصاب صناعة السلاح عالمياً لدى الغرب.

ولم تعلن الجهات الأمريكية التى تتبنى هذه المطالب عن أسباب مقنعة وواضحة وتبرر دعوتها وحرصها الشديد الرامى لتخلص مصر من أسلحة اشترتها مصر عبر أكثر من ربع قرن.ووصلت الحملة إلى ذروتها عندما تبناها بعض الخبراء العسكريين الأمريكيين فى المحافل الدولية واللقاءات الثنائية وعلى صفحات الصحف والدوريات المتخصصة، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل امتدت لشكل جديد ، حيث تبنى تلك المطالب مسئولون عسكريون فى وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون»، وأثير الموضوع عدة مرات

المشير محمد حسين طنطاوى

خلال لقاءات وزيارات قام بها مسئولون عسكريون أمريكيون لمصر.

مصالح إسرائيلية

واعتبرت دوائر سياسية ودبلوماسية داخل البلاد أن تلك المطالب الأمريكية والتى تبنتها أطراف غربية أوروبية أخرى لا تخرج عن الضغوط التى تمارسها الإدارة الأمريكية فى ظل سياسات تستهدف المصالح الأمريكية وتصب فى النهاية لصالح إسرائيل.

وعندما وصلت بعض التفسيرات كشفت عن عدم علم الغرب وأمريكا بأهمية الأسلحة الشرقية التى تحتفظ بها مصر ، ومدى ما تم عليها من عمليات تطوير وتحديث حيث ادعى أصحاب الرأى الغربى أن استمرار الأسلحة فى الخدمة سيؤثر سلباً على قدرات القوات المسلحة المصرية فى ظل التطورات وتطور المفاهيم العسكرية بعكس تلك التى كانت سائدة عندما تم استخدام و شراء تلك الأسلحة ، كما ادعى خبراء الغرب أن هذه النوعية من المعدات والأسلحة الشرقية تم تصنيعها

لأهداف عسكرية زمنية وتدريبية مغايرة تماماً للوضع العسكري والاستراتيجي والتكتيكي السائد حالياً والذي تستخدمه مصر في تدريباتها ومناوراتها واستراتيجيتها.

التسليح ٣٥٪ من الشرق

ووفقاً للتقارير الدولية والأمريكية ومراكز البحوث العسكرية فإن أمريكا وأنصارها الغربيين **يطالبون مصر بالتخلص من أسلحة تتجاوز قيمتها ١٧ مليار دولار ، وهي عبارة عن طائرات ودبابات ومدافع وقطع بحرية ومدفعية.**

وتقول الأرقام أن الأسلحة التي تطالب أمريكا ومؤسساتها بالتخلص منها والتي تمتلكها القوات المسلحة المصرية وذلك وفقاً لما جاء بأحد التقارير التي التي أعدها مركز العلوم العسكرية الأمريكي أن بمصر ١٢٥٠ قاذف صاروخ مضاد للدبابات والمدرعات والطائرات من الإنتاج الشرقي، و١٩٠٠ عربة مدرعة و ١٦٠٠ دبابة من طرازات شرقية مختلفة، و١١٢٠ قطعة مدفعية و١٣٢ طائرة حربية من طرازات الهليوكبتر و المقاتلة والدفاعية و٣٥ قطعة بحرية من فرقطات وزوراق.

وتمثل تلك الأسلحة وغيرها من الأسلحة التقليدية حوالي ٣٥٪ من إجمالي تسليح القوات المسلحة، وذلك طبقا لأقل التقديرات العسكرية الدولية.

ولم تلق الدعوة الأمريكية الغربية قبولا داخل الأوساط السياسية والدبلوماسية والعسكرية في البلاد ، وقوبلت بعاصفة من الانتقادات اللاذعة ، وذلك من خلال تقارير ومذكرات أرسلتها الجهات المختصة على المستوى السياسي والعسكري ، ووصفت بعض تلك التقارير تلك الدعوة بأنها تحمل ما يمكن ان تسميته «السم في العسل» ووضع مصر في مأزق خطير في حالة التخلص من تلك الأسلحة وفقدان مصر قوة تسليحية ، لم تعد شرقية الصنع حالياً ، بقدر ما هي مصرية ١٠٠٪ ، نظراً لما أضيف اليها من تقنيات ورؤى وفكر عسكري مصري قدمته المراكز العلمية التابعة للقوات المسلحة والمعاهد العسكرية.

وقدرت التقارير المحايدة احتياج **البلاد لما لا يقل عن ٣٥ مليار دولار لإجراء عملية إحلال عسكري بالأسلحة الغربية محل الأسلحة الشرقية المستهدف التخلص منها.**

وتحتاج هذه العملية لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات وقد تمتد لما بعد عام ٢٠٠٥.

ولهذا ترى وجهة النظر المصرية أن هذا الموضوع وفقاً للرؤية الأمريكية يحمل في طياته أهدافاً في غاية الخطورة تصب في النهاية بمصالح الغرب وليس مصر، وأنها رؤية أقل ما يطلق عليها «تخريبية» لمصالح مصر والأمة العربية والأمن القومي.

حرمان مصر من استراتيجيتها

وتؤكد التقارير المصرية أن الغرض الحقيقي لهذه الدعوة المغرضة ليس تطوير وزيادة كفاءة القوات المسلحة المصرية ، والتخلص من عبء أسلحة لم يعد لاقتنائها مبرر، ويمثل تواجدها في مصر إهداراً لقدرات القوات المسلحة، وانما حرمان مصر من ثروة عسكرية وتاريخية مهمة جدا وفكر فني عسكري نجح في تمصير الأسلحة الشرقية وحولها الى أسلحة لا تقل عن الأنواع الأحدث غرباً وشرقاً . بل تتعدى تلك الحملة إلى أبعد من ذلك حيث ترى التحليلات الاستراتيجية حرمان مصر من النظرية العسكرية المصرية القائمة على استقلال الفكر والإدارة لآليات الفكر العسكري للقوات المسلحة.

وتصدى رجال الساسية والعلم العسكري والتنفيذيون لهذه الأفكار الغربية الأمريكية وكشفوا محتواها الحقي، وأشاروا إلى أن مصر عسكرياً حققت معادلة جديدة باعتمادها على تنويع السلاح، لاختيار الأنواع المناسبة والتي تتلاءم مع الأهداف والاستراتيجية المصرية عسكرياً وأمنياً، دون الارتباط بدولة محددة أو فكر ما، أو مدرسة عسكرية بعينها . ووصلت بذلك إلى ما يمكن أن يطلق عليه **العقيدة العسكرية المصرية.**

ويرى المحللون العسكريون أن دعوة أمريكا وأنصارها **استهدفت هذه العقيدة المصرية الخالصة ، وكسر تلك الاستقلالية التي حققت معادلة الاستراتيجية المصرية بتنويع مصادر السلاح وعدم الاعتماد المباشر على دولة محددة تؤدي في النهاية للاحتكار وسيطرة القرار الأجنبي على استيراد الأسلحة** . كما أن الهدف الأمريكي يستهدف أيضا وقف النجاحات التي تحققت في حصول مصر على أكبر ميزة غير متاحة لدول أخرى ، وهي الجمع بين السلاح الشرقي والغربي والدمج بينهما من خلال فكر مصري خالص ، علاوة على التطوير الذي لحق بالأسلحة الشرقية على مدى أكثر من ١٥ عاماً و أظهرت خلالها تلك الأسلحة بعد التطوير كفاءة عالية استحق أن يطلق عليها خبراء أجانب بأنها معجزة عسكرية مصرية ، بتحويل تلك الأسلحة «الخردة» إلى أكثر كفاءة أداء وتصنيعاً وفنياً.

وحسمت القيادة العسكرية والسياسية الموقف من هذه القضية بخطة طويلة وأخرى قصيرة المدى باستمرار التطوير لكل ما لدى القوات المسلحة من أسلحة شرقية الصنع لأن التخلص منها مسألة بعيدة المنال ولا يمكن الإقدام عليها ،وصدرت تعليمات بتوفير كل الأموال والإمكانيات اللازمة لذلك.

وتشمل الخطة **اجراء مزيد من الاتصالات واللقاءات مع الدول الشرقية للحصول على مزيد من قطع الغيار لتطوير القديم والتعاقد على ما هو أحدث**،وبالفعل قام خلال عام ١٩٩٤ أكثر من عشرة وفود بزيارات لدول **مثل الصين وروسيا ورومانيا وجمهوريات الكومنولث وأوكرانيا** وغيرها.

وفي نفس الوقت تدعو الخطة المصرية الى الاستمرار في الحصول على الأسلحة الغربية الحديثة والمتطورة.

ويبقى القول بأنه من المؤكد أن الحملة الأمريكية الغربية لن تتوقف ولكن في نفس الوقت نحن على ثقة أن هناك من سيتصدى لهم من القادة الوطنيين في كل موقع.

وليام بيري وزير الدفاع الأمريكي

قراءة في تقرير مصر المقدم لمؤتمر بكين للمرأة

فريدة النقاش

أصدر المجلس القومي للطفولة والأمومة التابع لمجلس الوزراء تقرير مصر الرسمي المقدم للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي ينعقد في بكين سبتمبر ١٩٩٥.

ويضم التقرير مجموعة من الجداول الإحصائية الهامة عن تطور نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية ، وهي الإحصائية التي تبين أن تخصيص مقاعد للمرأة بدءا من انتخابات ١٩٧٩ حتى انتخابات ١٩٨٤ قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد النساء النائبات، وسرعان ماتراجع هذا العدد بعد إلغاء القانون ، وهو مادعا الكثير من المنظمات النسائية والمهتمة بالمرأة إلى إعادة طرح موضوع تخصيص المقاعد للنساء وأدرجته كأحد مطالبها الرئيسية.

وتسجل الاحصائيات ارتفاعا مضطردا في نسبة مشاركة المرأة في فئة المديرين ، وأصحاب العمل من النساء مالكات المشاريع ، وزيادة مضطردة في معدلات البطالة بين النساء في نفس الوقت .

ورغم الزيادة في عدد دور الحضانة بنسبة كبيرة إلا أن هذه الدور لاتستوعب حتى الآن إلا ٨ر٣٪ من الأطفال في سن الحضانة مما يؤكد هامشية فعالية هذه الدور بالنسبة للأم العاملة .

كما تزداد نسبة الإناث إلى اجمالي الملتحقين بالتعليم الفني الثانوي وخريجي المدارس الفنية . بينما تصل الأمية بين النساء في الفئة العمرية من ٤٥ سنة فأكبر الى ٨٥٪ ، وتصل نسبة الأمية بين النساء الريفيات إلى ٧٦٪ في مقابل ٤٥٪ بين نساء الحضر.

وتتزايد بشكل عام نسب التحاق الإناث بالتعليم الإبتدائي لكنها تصل إلى ٥٪ فقط في عزب وقرى الوجه القبلي وترتفع نسب المسجلات من الإناث في كل من التعليم الاعدادي والثانوي، إلا أن توزيع الإناث على شعب الثانوية العامة(علوم . رياضيات . أدبي) يبين تركيز الخريجات في شعبتي الآداب والعلوم مع انخفاض النسبة إلى حد كبير في شعبة الرياضيات التي وصلت إلى ٦ر١٩٪ فقط مقارنة ب ٤٤٪ للآداب ، و٧ر٤٣٪ في العلوم ، مما يؤثر - كما يقول التقرير- على نسب التحاق الاناث بالكليات التي تؤهلهن للعمل في المجالات غير التقليدية مثل الهندسة والتكنولوجيا والالكترونيات والبترول والتعدين ، والمعاهد الفنية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالي وبالفعل يسجل تطور نسب خريجات الجامعات من الإناث تراجع

نسبة الإلتحاق بكلية الإلكترونيات من ١٤ إلى ١١الى ٧ في سنوات ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٠ كما تراجع وجودهن بنفس النسبة تقريبا في كلية البترول والتعدين .

وتزيد نسبة الاناث العاملات في مهنة التعليم فتصل في سنة ١٩٩٣ إلى ٦ر٥٣٪ من إجمالي العاملين .

إلا أن تركز النساء في مهنة التعليم يعد أيضا مؤشرا - حسب التقرير- على نوع من التقسيم التقليدي للعمل حسب النوع حيث تعتبر مهنة التعليم امتداداً لأدوار الرعاية التقليدية للنساء.

وفي ميدان الصحة يسجل التقرير ارتفاع متوسط عمر الإناث من حوالي ٥٢ سنة عام ١٩٨٢ الى حوالي ٦٦ سنة ١٩٩٣ بينما ترتفع معدلات وفيات الأمهات - ووفيات الأطفال الرضع (سنة فأقل) الى ٤٠ في الألف و٣٨ في الألف ،طبقا للمسح القومي الشامل ، وهو إحصاء يسجل التقرير تناقضه مع إحصائيات وزارة الصحة التي تقدم صورة وردية .

بينما يسجل إحصاء لمعهد التغذية القومية أن ٤ر٢٢٪ من النساء في فترة الخصوبة يعانين من الأنيميا الناجمة عن نقص الحديد، وتشير دراسة أخرى إلى ارتفاع نسبة فقر الدم الى ٥ر٤١٪ بين النساء اللاتي يرضعن أطفالهن في الثلاث أشهر الأولى من الولادة .

كما ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من الأنيميا من ٤٨٪ سنة ١٩٧٨ الى ٦ر٥١٪ سنة ١٩٨٦.

وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أن نسبة الأطفال في الفئة العمرية من سنة الى سنتين والمصابين بسوء التغذية قد بلغت ٢ر٧٥٪ سنة ٨٠/ ٨١ و٤ر٦٧٪ في سنة ٨٤/ ٨٥.

وتشير بعض الأبحاث الميدانية لليونسيف عن انتشار الأنيميا وسط الأطفال في المدارس إلى أن هذه النسبة تصل في العمر من ٦ - ١٢ سنة بين الذكور الى ٥٢٪ بينما تصل بين الإناث الى ٤٨٪ وتنعكس هذه النسبة على أساس الجنس في المرحلة العمرية من ١٢-١٨ سنة حيث تبلغ نسبة الذكور الذين يعانون من الأنيميا ٤٠٪ بينما ترتفع نسبة الإناث الى ٤٥٪.

بينما ارتفعت النسب المئوية للرضع المتطعمين باللقاح الثلاثي وشلل الأطفال من ٦٩٪ سنة ١٩٨٥ الى ٨٥٪ سنة ١٩٩٢.

وقد اهتمت وزارة الصحة بتسجيل الدايات وتدريبهن بالاشتراك مع هيئة اليونيسيف لأن نسبة الولادات بالمنازل في عام ١٩٩٠ بلغت ٦٩٫٨٪ ، وفي المستشفيات ٢٢٫٩٪ وعلى يد الداية ٥٧٫٩٪ طبقا لإحصائيات الوزارة.

وفي ميدان العمل سجلت الإناث معدلا للنشاط الاقتصادي يزيد قليلا على ٣٨٪ وذلك لفئات العمر ١٢ سنة فأكثر ، والسبب الرئيسي في انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في احصائيات التعدادات السكانية العامة لسنة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ يرجع إلى عدم حساب عمالة المرأة في قطاع الزراعة بصورة دقيقة ، حيث تبلغ معدلات نشاط الإناث في الزراعة ١٩٫٥٪ في ١٩٧٦ ، وحوالي ١١٪ سنة ١٩٨٦ ، طبقا للاحصاء التقليدي ، بينما تصل الى ٤١٪ في بحث العمالة بالعينة لسنة ١٩٨٤و٦٪ في بحث العمالة بالعينة لسنة ١٩٨٨.

إلا أن ٦٠٪ من النساء العاملات يعملن بدون أجر وذلك مقابل ١٤٪ فقط من الرجال .

وترتفع هذه النسبة في الريف ليصل عدد العاملات بدون أجر الى ٧٤٪ مقابل ٢١٪ للذكور ، وتبلغ حوالي ٢٣٪ في الحضر مقابل ٤٪ فقط للذكور .

إن حوالي ثلثي مساهمات النساء الاقتصادية غير مدفوعة الأجر .

وتتكدس عمالة المرأة في مجالات العمالة التقليدية المرتبطة بالنوع.

وركز التقرير على تشخيص وصف الحالة الراهنة للمرأة وتقديم مادة إحصائية هائلة يشكك هو نفسه في دقة بعضها ووصل إلى الاستنتاج التالي :

" حركة المرأة المصرية إلى المستقبل إنما تنطلق من واقع إمكانيات زاخرة بالحيوية ، حيث بلغت فاعلية المرأة المصرية درجة متقدمة والمناخ الاجتماعي العام يتقبل ذلك بل يدفعه قدما إلى الأمام ، حيث تقف الدولة بكل صلاحياتها عنصرا حافزا ومشجعا على التقدم.. وهي إذ تنطلق فإنما تنطلق نحو أهداف محددة ، ترتبط بالتحديات التي يواجهها المجتمع المصري في مجموعه ومن ثم فإن انطلاقها يسير منضبطا بآليات محددة وخطط منضبطة لتشكل من

ذلك كله الإستراتيجية المصرية لحركة المرأة فيها .

ويتوقف التقرير عند حدود التشخيص والوصف وذلك بسبب منطلقاته التي تبدأ دون أي انتقاد أو تصورات بديلة من الأرضية الاجتماعية الاقتصادية التي انتجتها سياسات الانفتاح الاقتصاد والالتزام ببرامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي أو مايسمى بروشتة صندوق النقد الدولي ، والتي أدت جميعا لزيادة الانقسام الطبقي في المجتمع المصري، وانكماش القاعدة الانتاجية الاقتصاد ، وزيادة الفقر ، والبطالة ، وتدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية . فبعد أن كانت مصر من الدول المتوسطة الدخل أصبحت من الدول المنخفضة الدخل مما أسفر عن مايسميه التقرير بظاهرة " تأنيث الفقر" التي ستظل تنشأ مابقيت هذه السياسات دون تغير .

ولايشير التقرير من قريب أو بعيد إلى حقيقة أنه على الأرضية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية للأزمة العميقة نشأت قوى الإسلام السياسي وتياراتها السلفية المعادية للمرأة ، ونفوذها المتزايد في أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة ،وفي مؤسسات وزارة التربية والتعليم ، وهو ماضاعف عملية تشويه صورة المرأة ووعيها بذاتها بعد أن أخذت النساء العاملات أو الباحثات عن عمل يصبحن الضحية الأولى للبطالة التي يفاقمها برنامج الانكماش الاقتصادي والركود والتضخم.

ويتعامل التقرير مع كل من الفقر والبطالة وانهيار مستوى المعيشة باعتبارها جميعا ظواهر طبيعية يمكن التعايش معها ومحاولة التخفيف منها دون أن يقر بأنها نتائج سياسات تنتهجها طبقة حاكمة تمثل مصالح متناقضة مع مصالح الغالبية العظمى من الشعب بنسائه ورجاله .

لذا يرى التقرير في مقدمته:

" أن أهم التحديات الخاصة بالنهوض بالمرأة ، هي تلك المتعلقة بسيادة القيم التقليدية خاصة في الريف المصري ، والتي أبطأت مسيرة المرأة عن الإندماج في مسار التنمية وخاصة في مجالات التعليم في بعض المناطق الريفية والنائية وفي الالتحاق بسوق العمل الرسمي ..."

ويتجاهل التقرير عن حقيقة أنه لاتوجد في مصر تنمية شاملة ، وليس هناك تنمية أصلا فقد بلغت معدلات التنمية في سنة من سنوات التسعينات ناقصا واحد في المائة طبقا لدراسات المؤسسات الدولية عن الاقتصاد المصري ، كذلك أدى التراجع الحاد في الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم إلى إخراج الفئات الأشد فقرا من التعليم الذي لم يعد مجانيا .

وقد كشفت دراسة فيلمية قامت بها منظمة اليونيسيف في إحدى القرى القريبة من القاهرة أن ٩٠٪ من فتيات القرية هن خارج المدرسة ليس بسبب التقاليد وإنما بسبب الفقر وبالتالي فهن يعجزن عن الالتحاق بسوق العمل الرسمي الذي يقوم فعلا بطرد المتعلمات منه .

ومعروف أن القيم التقليدية تسود حين يركد المجتمع وتعجز قواه الحية عن التقدم به إلى الأمام ، وهذا هو حال المجتمع المصري الذي دخل في أزمة شاملة برجاله ونسائه ، وهو مايحتاج إلى منطلقات جديدة ورؤى جديدة وتحالف طبقي جديد يقوده للخروج - صحيا- من هذه الأزمة

لكل هذه الأسباب تشتد الحاجة إلى تقرير شعبي تقدمه الحركة النسائية المصرية إلى ملتقى بكين يضع هذه الحقائق التي شخصها التقرير الرسمي في سياق جديد يخضعها للتحليل والتركيب والنقد حتى لايصبح تطوير واقع المرأه عملية خصم مما هو قائم في ظل الأزمة ، وإنما جزء من تطوير شامل للمجتمع المصري كله يدفع بمقتضاه إلى الأمام مستهدفا النمو الشامل وإعادة توزيع الثروة أي الديمقراطية الحقة من أجل التغيير إلى الأفضل ..وليس الثبات أي التراجع وهو ماأفضت إليه السياسات الحكومية .

د. مصطفى هيكل
قلعة الباشا.. وباشا القلعة

مصطفى هيكل و د. رفعت السعيد

الاسم : د. مصطفى عبد السلام هيكل

المهنة : موظف بالبريد - مذيع فى الاذاعة الفرنسية - أستاذ فى جامعة برلين .

الاسم الحركى : منصور - الباشا

عندما قبض على لأول مرة وكنت لم أزل طفلا فى الخامسة عشرة من عمره ، كان معى جيش من الفلاحين ، أثاروا الحنق لدى المسئولين بأكثر مما أثاروا الدهشة ، فكيف تسللت الشيوعية الى هؤلاء .. ؟

كانوا جميعا من قريتين «طناح (دقهلية) وهى بلد أحمد الرفاعى، وكفر غنام (دقهلية أيضا) وهى بلدة مصطفى هيكل ، وكان الاثنان قد وفدا الى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى عبر منظمة القلعة .

د. رفعت السعيد

وبقيت طويلا أستمتع بحديث من عبد الله عبد الحفيظ وأحمد هرمز ، وأحمد هيكل .. مفعم بمعرفة الحياة ومستغرق فى محبة الفقراء ، ويدور الحديث دوما ليصل الى نقطة الابهار والانبهار .. مصطفى هيكل .

حتى التقنا فى معتقل هايكستب (١٩٤٩) لأمارس انبهار بالقدرة الفائقة على تدفق حديث ممتع وسلس ومفيد.

وتنقطع الصلة ، لتتواصل عبر كتيبات عدة ، ثم تختفى حتى الكتيبات لقد سافر صاحبها الى فرنسا ، ليعمل فى اذاعتها لكنه لا يلبث أن يركل العمل والمرتب والملجأ إثر العدوان الثلاثى على مصر .. ويغادر إلى ألمانيا الديمقراطية .. حيث نلتقى طويلا وكثيرا .. ويبقى فى ألمانيا .

هناك .. حيث الجغرافيا تلعب دورا هاما عاش الفتى مصطفى هيكل . فى المنزل ٦ درب اللبانة بالقلعة . والجغرافيا مبهمة فالانجليز فى القلعة ، والفنانون اليساريون الملتهبون حماسا وتمردا فى البيت الملاصق تماما .. « بيت الفن » . ولم يحتاج الفتى ابن السابعة عشرة الى مقدرة الاقتحام التى تميز بها ، كى يدخل بيت الفن فأخوه الأكبر (أحمد) هناك برسمه . وفى بيت الفن طالع بانبهار« مندهش» لوحات السيرياليين الأوائل ، وسمع أشعار ومناقشات رواد البيت من سيرياليين وكتاب وشعراء ، ليبراليين وتروتسكيين ومجرد متمردين .. وهناك تعرف على التلمسانى وفؤاد كامل وأنور كامل .. وعصام الدين حفنى ناصف ، الذى عرفه بعبد الفتاح القاضى وتحدث معه هؤلاء طويلا .. عن الاحتلال ، والفاشية ، ومعاهدة ١٩٣٦ ، والقصر ، والماركسية .

والفتى ابن لشيخ أزهرى من هيئة كبار العلماء (كان الأب مستنيرا أو من مريدى الشيخ على عبد الرازق) ومن ثم تلقن أيضا فهما مستنيرا للدين وعلاقات حميمة بالكثير من رجاله .

وهكذا ومنذ عام ١٩٣٩، وهناك فى تلك الزاوية التى تفصل بين مسجدى الرفاعى والسلطان حسن كان يلتقى مجموعة من طلاب المدارس الثانوية من أبناء الحى الأغنياء منهم بالبيجامات ، والفقراء بالجلاليب يستمتعون اذ يستمعون بتهم لطالب متفرد منهم يعرف أكثر ، ويقرأ أكثر ، ويستوعب بفهم أوضح هو مصطفى هيكل الطالب بالخديوية الثانوية ورئيس جمعية الخطابة بها.

يروى عبد العزيز بيومى قصة واحد من لقاءاته مع مصطفى هيكل « مالبث مصطفى أن انطلق فى الحديث بشكل متواصل كالمدفع الرشاش سريع الطلقات بادئا

أحمد حمروش

سلامة موسى

من شرح معالم المجتمعات البدائية المسماه بالشيوعية البدائية مروراً بالعبودية والاقطاع والرأسمالية حتى الوصول الى الاشتراكية فالشيوعية ، موضحا القانون الذى يحكم عملية التطور من مرحلة لأخرى مستخدما تعبيرات جديدة علينا قوى الانتاج ، علاقات الانتاج .. والمادية التاريخية والاشتراكية الخيالية .. وأسماء مثل ماركس وهيجل وفيورباخ .. ثم تحدث عن القضية الوطنية بفهم مخالف تماما لما كنا نردده .. فبدلا من شعار وحدة وادى النيل ، تحدث عن الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى ، وحق تقرير المصير للشعب السودانى .. وبعدها وجدت نفسى منغمسا تماما مع **مصطفى هيكل** فى عالم السياسة المتلاطم .. حتى وصلنا معا الى منظمة القلعة »

ونعود للفتى مصطفى .. الذى استقى قدرا كبيراً من معلوماته عبر لقاءات مع **عصام الدين ناصف** ، و**عبد الفتاح القاضي** و**سلامة موسى** وعشرات من الكتب أعطوها له ، وكما كان يتعلم بشراهة كان يقتسم معلوماته بشراهة أيضا مع مجموعة الأصدقاء .. ويقول « كنا فى البداية مجموعة من الأصدقاء حوالى ثمانية .. أنا و**عبد العزيز بيومى** ، و**عبد الفتاح يونس** (طالب أزهرى - ابن شيخ التكية التركستانية) وكانت بؤرة شديدة العداء للاتحاد السوفييتى) و**محمد البخارى** (طالب أزهرى أيضـــا) و**عبد الفتاح هيكل** (شقيق مصطفى) وعامل بالمطبعة الأميرية اسمه رمضان ولاأذكر بقية اسمه وعامل فى الترسانة اسمه عبد العزيز لا أذكر أيضا بقية اسمه »

كانت مصــر تغلى .. وكان العداء للاستعمار هو الهم الأكبر .. وتعود تضاريس الحى لتفرض نفسها عليهم فإلى جوارهم المركز العام للاخوان المسلمين .. يذهبون ، يناقشون ، بل ويكسبون بعضا منهم ثم .. « وعن طريق **صلاح عبد الحافظ** التقيت بالمرشد العام **حسن البنا** .. ومع استمرار نشاطنا فى صفوف الاخوان أصدر مكتب الارشاد قرارا بعدم السماح لى بالدخول الى مقر المركز العام » ثم « وفى ٤١ -١٩٤٢ بدأ يتبلور فى مجموعتنا فكر اشتراكى محدد المعالم وان كان غير مدروس دراسة كافية .. وفى ذلك الحين وقع حادث ٤ فبراير ، وهزنا الحادث هزا عنيفا وأطاح بما كان لدينا من ميول وفدية وحثنا على أن نسعى نحو تنظيم مستقل . لم نكن نعلم أن هناك تنظيمات أخرى ، كان عالمنا محصورا فيما حولنا ، وبدأ كل منا يجمع أكبر قدر من الكتب والمجلات التى كانت تصل من سوريا ولبنان . وأمكننا أن نحصل على بعض الكتب الماركسية لندرسها بلهفة ومنها « **القيمة والثمن والربح** » و« **البيان الشيوعى** » و« **رأس المال والعمل المأجور** » وهكذا يمكننى القول أننا قد أصبحنا فى عام ١٩٤٢ حلقة ماركسية ، وبدأنا فى العمل كمنظمة ، كان معظمنا فى البداية طلابا ، وبدأ كل شخص منا يجند بعض معارفه ولم نكن نعلم على الاطلاق بوجود منظمات أخرى »

* * *

ولعل تجربة هذه المجموعة من الشبان التى سميت « **منظمة القلعة** » نسبة الى الحى الذى يعيش فيه أعضاؤها ، يمكنها أن تعطى لنا صورة عن مدى الشوق الجارف الذى كانت تمتلكه مصر نحو التقدم والاشتراكية ..

فبضعة طلاب .. لايمتلكون أية خبرة تنظيمية ، ولامعرفة نظرية كافية ينتشرون وبسرعة ليصبحوا تنظيما ويصل عددهم فى ظرف عام أو عامين إلى أكثر من مائة وخمسين عضوا..ولنترك **مصطفى هيكل** يتحدث « فى العام الدراسى ٤٢ -١٩٤٣ دخلت كلية التجارة جامعة فؤاد الأول (القاهرة) وواصلت عملية التجنيد النشيط للعديد من العناصر . (تتضمن ورقة الأستاذ **عبد العزيز بيومى** مناظرة ممتعة تعبر عن عقلية شباب هذه الفترة ، جرت بينه وبين مصطفى هيكل عندما التحق بكلية التجارة ، كلية البقالين ، ولم يدخل كلية الحقوق كلية الوزراء .. لكن مصطفى أكد أن كلية التجارة يمكنها أن تعلمه علم الاقتصاد .. والاقتصاد هو محرك التاريخ) وفى عام ١٩٤٤ اتسع نشاط منظمتنا وبدأت عملية التجنيد تخرج عن إطار حى القلعة ، وأتاح لى تواجدى بالجامعة ضم عناصر نشيطة وفعالة مثل **أحمد الرفاعى** - **عادل سيف النصر** - **مصطفى أغا** - **حمدى عبد الجواد** - **فؤاد عبد الحليم** ، ونشط أخى **عبد الفتاح** وسط طلاب مدرسة بنبا قادن الثانوية أما الأزهريان **محمد البخارى** و**عبد الفتاح يونس** فقد انطلقا فى تشكيل خلية من طلاب الأزهر»

.. « وحى القلعة ملئ بالحرفيين وضممنا بعض صانعى الأحذية وعن طريقهم بدأنا الاتصال بنقابة صانعى الأحذية ، ومن خلالها بنقابات أخرى ، وتعرفنا فى هذه الفترة بمحمود العسكرى وفضالى عبد المجيد ، كذلك فقد نشطنا فى الأجازات الصيفية فى قرانا ونجح أحمد الرفاعى فى ضم عدد من فلاحى قرية **طناح** ، ونجحت أنا وأخى عبد الفتاح فى اقامة نشاط فى قريتنا **كفر غنام** »

ثم .. « وبدأنا نشعر بالحاجة الملحة الى ترجمة عدد من الكتابات الماركسية معتمدين على معرفتنا باللغة الانجليزية، وبدأنا فى ترجمة بعض الكتب منها مثلا « أسس اللينينية » لكننا دهشنا عندما وجدناه مترجما ومطبوعا بالعربية »

* * *

ثمة جانب آخر لم نعرفه بعد .

فالشاب مصطفى .. عمه باشا عريق ، وواحد من رموز الأرستقراطية الاقطاعية بمصر محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

ومن هنا جاءت المفارقة ، عندما علمت المنظمات الأخرى بوجود هذه المنظمة المنحصرة في حي القلعة أسمتها « منظمة القلعة » وارتاحت هي إلى هذا الاسم . ثم علموا بأن مسئولها عمه الباشا الكبير فأسموه « الباشا » وتمسك هو بعد ذلك بالاسم رغم أن اسمه الحركي الأول كان « منصور » لكن مادامت المنظمة هي « القلعة » والوالي المقيم عبر التاريخ المصري هو باشا القلعة .. فليكن .

وتظل المنظمة الصغيرة في الاتساع بما يؤكد الشوق المصري للاشتراكية وتمضي لنستمع الى **مصطفى هيكل : «عبد العزيز** بيومي كان يتحرك في منطقة درب الحصر وأنا في الحلمية ، ورمضان عامل المطبعة الأميرية كان يتحرك في منطقة المحجر ، ومن القلعة الى سوق السلاح ثم الى الأزهر» .. « وفي إحدى زياراتي لهيكل باشا في مجلس الشيوخ تعرفت بالأستاذ محمد خطاب عضو المجلس (وكان خطاب يمتلك في ذلك إسما مدويا بسبب مطالباته المستمرة بإصلاح زراعي يحقق مصالح الفلاحين الفقراء)وقامت بيننا علاقة وطيدة ومناقشات مستمرة ، وعن طريق خطاب تعرفت بالضابط أحمد حمروش وضممته إلى التنظيم »

ويستشعر الفتى حاجة ملحة إلى الخبرة في بناء تنظيم شيوعي سري ، وإلى المعرفة الماركسية .. ويبدأ رحلة استطلاع طويلة « حاولنا الاتصال ببعض الشخصيات المعروفة بميولها الاشتراكية فاتصلنا بعصام الدين حفني ناصف ووجه لنا نصائح كثيرة لكنه رفض الانضمام إلينا على أساس أنه سيكون عبئا علينا لأنه مكشوف للأمن .. وعثرنا على كتابات لنقولا حداد لكنه كان رافضا بشكل كامل لموضوعة الحزب ، وكان ينصحنا بأن نقرأ ونقرأ .. ومنه أخذنا بعض الكتب .

ومن الشخصيات التي اتصلنا بها سلامة موسى وأعطانا انطباعا طيبا وأهدانا مجموعة من كتبه .. واتصلنا بمحمد عبد الله عنان وناقشناه طويلا في موضوع التنظيم وأسلوبه وتجاربه ، لكنه حاول أن ينصحنا بتنظيم ذي طقوس ، لكن النقاش معه أفادنا ، ومنه عرفنا فكرة الخلايا ذات الثلاثة أو الخمسة أعضاء وبدأنا نطبقها . وأخذنا ننمو »

.. كم كان هؤلاء الشبان متحمسين ، مندفعين في بحثهم عن المعرفة الماركسية ، والخبرة التنظيمية ؟ وكم تعبوا في العثور على مادتها الأولية عبر إلحاح ، ولقاءات صعبة ؟.

إن العبارات السابقة موحية تماما ، فهي تقدم صورة فريدة من الاصرار ، والتفاني .. والرغبة في التعلم .. ليس من أجل مجرد التعلم ، وإنما من أجل بناء منظمة نضالية ..

شهدى عطية الشافعى

ويأتي عام ١٩٤٦ ليجد المجموعة الصغيرة وقد كبرت بعض الشئ ، وليجد « الباشا » وقد تعرف على الماركسية بالقدر الذي مكنه من اعداد كورس تثقيفي طبعه على « البالوظة » ويصدر عددا من الكتيبات العلنية لتسهم في تثقيف أعضائه .. وتثقيف الآخرين .

ويقول .. « في البداية أعددت ملخصا لكتاب رأس المال في عام ١٩٤٥ كجزء من البرنامج التثقيفي لمنظمة القلعة ، وقد أصدرته مطبوعا في كتيب بعنوان « خلاصة رأس المال » (١٩٤٧) وفي سنة ١٩٤٥ أصدرت كتيبا بعنوان « مؤامرات في ميدان السياسة المصرية » ويتضمن تحليلاً لحقيقة جماعة الاخوان المسلمين ، وقد أسهمت في طبعه مجموعة من الرفديين . وفي ١٩٤٦ أصدرت كتيبا بعنوان « قضيتنا الوطنية بين الحكومة والشعب » وكان عبارة عن برنامج علني لمنظمة القلعة »

وبعد توحد القلعة في إطار منظمة حدتو واصل **مصطفى هيكل** إنتاجه الفكري .. « وفي عام ١٩٤٧ أصدرت أنا و**عبد الواحد بصيلة** كتيبا بعنوان « لماذا أيدنا الاتحاد السوفيتي » وفي١٩٤٧ أصدرت مع عبد الرحمن بصيلة كتيبا هو « تطور المجتمع » وقد صدر باسم سري هو **مصطفى عبد الرحمن** (الاسم الأول لكل منا) » .

وبعد خروجه من المعتقل أصدر عددا من المؤلفات .. « مذكرات معتقل » « السلام وحرية الشعوب » « أناشيد من فيتنام » « كيف نكتب القصة القصيرة »

.. لكننا بذلك نقفز بعيدا فلنعد الى القلعة .. وباشا القلعة .

العضوية وصلت كما قلنا إلى ١٥٠ عضوا وتشكلت له لجنة مركزية من « مصطفى هيكل - حمدي عبد الجواد - فؤاد عبد الحليم - أحمد حمروش - عبد الواحد بصيلة (محضر نقاش مع حمدي عبد الجواد - هكذا تكلم الشيوعيون - ص ٢٢٤)

وكان مصطفى هيكل السكرتير العام لهذه المنظمة الصغيرة .

لكنه ما إن سمع بوجود منظمات أخرى .. وبالدعوة لتوحيدها حتى اندفع بذات الحماس رافعا شعارا صاغه بنفسه ورمما لنفسه « ليس ثوريا من لايوحد الثوريين »

وانتهى الأمر بالقلعة أن توحد بعضها مع منظمة ايسكرا وبعضها الآخر مع منظمة الحركة المصرية للتحرر الوطني ، ثم التقى الجميع في إطار الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني .

لكن شهدي عطيه الذي كان أول من اتصل من ايسكرا بمصطفى هيكل ، والذي أصبح قياديا بارزا في حدتو مالبث أن بدأ مأسماه « التكتل الثوري » احتجاجا على دور كوريول والأجانب عامة .. ورفض مصطفى التكتل لكنه حاول إعادة شهدي على أساس أن يصبح السكرتير العام وأن يعزل الأجانب في قسم خاص . ولم يكن هذا حلا عمليا فكيف يكافأ المتكتل بتصعيده إلى أهم موقع : في المنظمة : السكرتير العام.

ويجد مصطفى هيكل وعديد من كوادر حدتو أنفسهم في موقف معقد .. « كنا نرفض تكتل شهدي وندينه ونطالبه بالعودة. ونتنقد سياسة القيادة ، ونرفض الانقسام »

وقاد هذا الموقف المرتبك أصحابه إلى خطأ مرتبك فأصدروا نشرة تعارض الجميع واسمها « صوت المعارضة » واستمروا خاضعين لقيادة حدتو..

.. ويعتقل مصطفى هيكل في عام ١٩٤٩ . ولم تشفع له قرابته بالباشا الذي كان واحدا من كبار الحكام ورئيسا لمجلس الشيوخ

.. وبعدها يسافر إلى فرنسا ثم ألمانيا .. لتبدأ رحلة اغتراب بلا نهاية .

---

* تستند هذه الصفحات إلى مصادر عدة: أرشيفي الخاص. محاضر مناقشاتي مع مصطفى هيكل وأحمد عبد الجواد التي ضمنت في كتابي هكذا تكلم الشيوعيون؟ وإلى ورقة تفضل بإعدادها بناء على طلب الأستاذ عبد العزيز بيومي المحامي صديق صبا ورفاق كفاح مصطفى هيكل وعنوانها «رحلتي من قلعة صلاح الدين إلى قلعة مصطفى هيكل».

"ندوة روما" هل تدفع الأزمة السياسية في الجزائر باتجاه الحل ام التصعيد؟

«إذا قتلنا واحداً من الاسلاميين فقط فى مقابل عشرة منا فنحن الرابحون فى نهاية المطاف..

هذه هى إحدى مقولات الرئيس الجزائرى الأمين زروال التى تلخص موقفه من حل الأزمة السياسية فى الجزائر والتى بدأت مع إلغاء نتائج الانتخابات التى كادت أن تفوز فيها الجبهة الإسلامية للانقاذ عام ١٩٩١، والتى على إثرها تدخل الجيش ليجبر الرئيس الأسبق الشاذلى بن جديد على تقديم إستقالته ويضع بدلاً منه الرئيس الأسبق (الذى اغتيل فيما بعد) محمد بوضياف، ثم الرئيس السابق على كافى وأخيراً الرئيس الحالى الأمين زروال .. أى أن الأزمة السياسية استهلكت حتى الآن ثلاثة رؤساء (خلافا لزروال) أحدهم تم اغتياله ، وتشير بعض أصابع الأتهام إلى أطراف من النخبة الحاكمة نفسها فى ذلك العمل، هذا إضافة إلى حوالى ٤٥ ألف قتيل منذ الأزمة وحتى الآن.

ومن هنا يبدو تبسيط الرئيس زروال للأزمة والذى أورده فى مقولته ليس أمراً سطحياً فقط وإنما هو يعبر عن عدم تقديره للدماء التى تنزف سواء من الإسلاميين أو من الجيش(الذى يعبر عنه بـ«منا») فكلا الجانبين مواطنون جزائريون.

إلا أنه من الواضح أن الحكم فى الجزائر إختار الحل بالاستئصال وهو الطريق الذى يؤيده رموز عديدة فى الحكم مثل اللواء العمارى رئيس الأركان و سليم سعدى وزير الداخلية ورموز عديدة فى المعارضة مثل سعيد سعدى أحد الرموز البربرية وزعيم حزب التجمع من أجل الديمقراطية والثقافة.

ويرى البعض أن رؤية المراقبين لازدواجية الأمين زروال فى تعامله مع الأزمة ترجع إلى عاملين الأول: هو سيطرة كبار الضباط الذين أجبروا بن جديد على الأستقالة فى ١١ يناير ١٩٩٢ على مصائر الأمور وتوجهاته الفعلية وبخاصة تلك المجموعة التى أطلقت عليها بعض الصحف «عصابة الأربعة» ، وهم اللواء خالد نزار واللواء محمد مدين (توفيق) واللواء محمد العمارى واللواء محمد العواتى. وهذه المجموعة ترى فى الحوار تهديداً جدياً لوحدة المؤسسة العسكرية ، وبالتالى كانت دائما ما تنبه الرئيس زروال بشتى الطرق كلما أمعن فى تقوية الحوار إلى أنه (أى الرئيس) مفوض مثل من سبقوه وأنهم الممسكون الفعليون بالسلطة .

أما الثانى: – وهو عكس الأول– فهو طريق الحوار الذى عمل زروال على تفريغه بشتى الطرق ، منها إقالة مسئولين متشددين وتعيين آخرين مرنين فى مناصب كبرى، ومنها الإفراج عن بعض قادة الجبهة الإسلامية لإنقاذ. وكان الهدف من ذلك أن يكمل الرئيس زروال «الحوار» الذى ورثه عن سابقه تحت اسم ندوة الوفاق الوطنى والذى كان يبدو فاشلا بكل المقاييس ، ومنها غيبة الأحزاب المعارضة الكبرى عن هذا الحوار وبذلك بدا الحوار وكأنه «مونولوج» خاص بالسلطة نفسها.

الأمين زروال

ومع أول بادرة حقيقية من جانب «الإنقاذ » بإحداث نقلة نوعية على مستوى الحوار وذلك باعلان عباس مدنى زعيم «الأنقاذ » مشاركته فى الحوار بلا قيد أو شرط وإتصاله بزعيم الجماعة الاسلامية المسلحة «الشريف قوسيمى» ، بهدف إيقاف العنف، بادر الأمين زروال بتقديم مفاجأة على عكس ما كان متوقعا حيث أعلن فى نوفمبر ١٩٩٤ فشل الحوار وطرح بديلا ما أسماه «الحوار مع الشعب » ، أى التحضير لانتخابات رئاسية قبل نهاية عام ١٩٩٥.

ومع هذا الوضع جاء رد أحزاب المعارضة الرئيسية وعلى رأسها الأحزاب التى حققت نجاحاً فى الأنتخابات الملغاة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وجبهة التحرير الوطنى) باجتماع روما (١) وروما(٢) تحت رعاية جمعية سانت ايجيديو الكاثوليكية فى إيطاليا . وتم الاتفاق فى الاجتماع الأخير على «العقد الوطنى» الذى وقعته خمسة أحزاب مهمة (من أصل سبعة) وحزبين صغيرين إضافة إلى منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان.

ورغم إعلان أطراف من السلطة الجزائرية (وزير الداخلية) رفضه لاجتماعى روما ١، ٢ »واتهام المشاركين فيه بالخيانة ، إلا أن ممثلين عن أحزاب المعارضة حاولوا أن يقابلوا الرئيس زروال لتقديم وثيقة «العقد الوطنى» إليه غير أن زروال رفض مقابلتهم وذلك ترافقا مع الانفجار الكبير الذى تبنته الجماعة الاسلامية المسلحة الرافضة للحوار ولاجتماعى روما أمام مركز الشرطة الرئيسى فى شارع عميرش بالعاصمة مما يدخل الجزائر فى مرحلة التصعيد وليس الحل الذى كاد أن يبدو قريبا مع توصل أطراف المعارضة الى اتفاق على وثيقة لم تحمل السلطة نفسها عناء النظر إليها.

والخطورة ليست فى استمرار الأزمة بين المعارضة والسلطة وإنما فى اذكاء الازمة بعوامل أخرى منها عوامل محلية وعلى رأسها نشاط الجماعات الارهابية مثل الجماعة الاسلامية المسلحة فى مثل هذه الظروف، وعوامل خارجية ومنها تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الأصولية وضغط اطراف دولية أوروبية على الحكم فى اتجاه تبنى الحوار ويشار هنا إلى مبادرة الرئيس ميتران التى أحدثت أزمة بين الجزائر وفرنسا مؤخراً ، وأعلنت على أثرها الخارجية الفرنسية عدم تبنيها للمبادرة.

ورغم ذلك يظل السؤال الأساسى مطروحاً

وهو، هل تساهم الجماعات ومنها في حل الأزمة أم في تصعيدها؟

والاجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

*** الأزمة**

لعل أهم ما تتسم به الأزمة في الجزائر هو أن أسبابها ليست أحادية وإنما هي أسباب متشعبة منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو إجتماعي ثقافي ولكل جانب من هذه الجوانب إسهاماته في تزايد الأزمة.

فبالنسبة للجانب الاقتصادي نجد أن الأزمة الاقتصادية بدأت بصورة متسارعة مع عام ١٩٨٦ عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي فتقلصت الموارد بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الانفاق العام نظراً إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات. إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها.

وبذلك وجدنا عجزاً في الجهاز الانتاجي وصل إلى ما بين ٢٠٪، ٥٠٪ للطاقة الفعلية، وارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة التي وصلت إلى ٢٥٪ من القوى العاملة، وتراجع الدخل الوطني وارتفع معدل التضخم إلى حد يثير القلق في منتصف الثمانينات وتزايدت حدته في التسعينات وخصوصا بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي(حول إعادة جدولة الديون عام ١٩٩٤) وما تبع ذلك من إجراءات مالية ونقدية مثل تخفيض قيمة العملة ب٥٠٪ وتحديد الأسعار وتجميد الأجور .. كل ذلك في ظل غياب الاستثمارات وديون تبلغ ٢٦ مليارا من الدولارات منها قروض قصيرة الأجل أما الجانب الاجتماعي الثقافي فيتلخص في اختلال القيم والمعايير الحاكمة للنظام المجتمعي ومن ذلك تدهور قيمة العمل والاداء والفعالية والكفاءة .. إلخ وانهيار تنظيم المناقشة السلمية بين الفئات والشرائح الاجتماعية أي انهيار النسق العام الذي يحدد رساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق تداول السلطة ودورات النخبة وأسس توزيع القوة في المجتمع. ويأتي ذلك في ظل فشل المؤسسات الاجتماعية (الأسرة -المدرسة) في القيام بدورها ترتيبا على الاضطراب العام للمجتمع قيمياً.

وترتب على ذلك تفاوت إجتماعي على أسس غير مشروعة وصاحب ذلك ردود فعل لقوى إجتماعية وسياسية استفادت من هذا التفاوت دفاعاً عن مواقعها ضمن النظام الحالي وهي نفس القوى التي تدعو لاستخدام العنف متحالفة مع التيارات السياسية المتطرفة أو مع تيارات النخبة الحاكمة الداعية للعنف (وكلاهما واحد في نتيجته النهائية بالنسبة لمصالحها) ويدفع ذلك في تصعيد الأزمة أكثر مما يدفع إلى حلها خاصة في غيبة الايمان بالتعددية، وهذا الوضع خلق وضعاً سياسياً مأزوماً في جانب منه معارضة ارهابية مسلحة تتمركز حول عوامل ثقافية مثل الدين والهوية، وفي جانب آخر السلطة بأنفتها الاستئصالي. **وبين هذا و ذاك تقف المعارضة ذات الجماهيرية الكبرى وداخلها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تعبر عن تيار لا يمكن إنكاره أو إهماله في الجزائر ومهما قيل عن الأغلبية الصامتة التي لم تصوت في الانتخابات فهناك ٣ مليون صوت لصالح هذا التيار.**

*** البعد الدولي**

ليست الجزائر مثل الصومال أو رواندا وإنما هي دولة فيها ثروات هامة على رأسها البترول والغاز ويجعل منها موقعها على البحر المتوسط في مواجهة أوروبا، منطقة مؤثرة في صنع المستقبل للتعامل بين الشمال والجنوب لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار عامل الهجرة إلى أوروبا (وبخاصة إلى فرنسا) التي تخشاه دولها وتعده خطراً على مجتمعاتها.

ومن هنا فان ما يحدث فيها له تأثير ومردوداته على المستوى العالمي مثلما هو كذلك على المستوى الاقليمي العربي. ومن هنا أيضا جاء الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة على الموقف من الأزمة الجزائرية ترتيبا على اختلاف مصالح كل منهما في الجزائر بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام.

والناظر الى نوعية جنسيات القتلى الأجانب الذين تستهدفهم الجماعات الاسلامية ربما- يجد تفسيره في الخلاف الفرنسي الأمريكي حول الجزائر، فرغم تعدد القتلى **فانه لم يحدث أن سقط أمريكي واحد، وفي المقابل تشجع الولايات المتحدة الأصوليين في الجزائر وبخاصة جبهة الانقاذ التي يقيم أحد قادتها والمتحدث بأسمها أنور هدام في الولايات المتحدة ويسمح له بممارسة نشاطه السياسي،** وربما يقترب الموقف الأمريكي من موقف دولة مثل ألمانيا **التي تستضيف رابح كبير وأسامة مدني** وهما من قادة جبهة الانقاذ أيضا.

بينما فرنسا ما زالت تساند الحكم الجزائري الذي يدعمه الجيش، وترى أطراف عديدة داخل الادارة الفرنسية نفس الرؤية الاستئصالية التي يحملها جنرالات الجيش الجزائري، ومن هؤلاء وزير الداخلية الفرنسي **شارل باسكوا.**

ويفسر الفرنسيون اهتمامهم بعدم وصول الأصوليين للحكم في الجزائر على عكس الولايات المتحدة **بخطورة حدث كهذا على فرنسا ذاتها نتيجة للهجرة والخوف من تأثر مصالحها القوية التي تربطها بالجزائر إضافة إلى الخطورة المترتبة على ذلك على دول المنطقة مثل تونس والمغرب،** بينما تعد الولايات المتحدة بعيدة عن ذلك وبالتالي فهي **تقدم المساعدة للأصوليين. حتى لا يتكرر معها ما حدث عند انتصار الثورة الإيرانية.**

بينما هناك من يرى أن الولايات المتحدة غير معنية بعامل الهوية أو الدين فهذا ملك الشعوب تختاره حسبما تشاء، وأن ما **يعنيها هو المصالح الاقتصادية تلك المصالح التي لن تتأثر** بقدوم الاسلاميين للجزائر وبالتالي فهي تتعامل معهم بعكس فرنسا التي تركت منذ الاستقلال شكل الاقتصاد للجزائر واهتمت فقط بالحفاظ على الجانب الثقافي وهو ما يدخلها أساسا في صراع مع الاسلاميين أو يدخلهم معها في صراع.

ويلاحظ مؤخرا إقبال الولايات المتحدة على العمل بقوة في مجال النفط في الجزائر. فقد ابرمت مجموعة (آركو) الأمريكية اتفاقا مع الجزائر لاستعمار حقل نفطي بعد سنتين من المفاوضات إلى جانب مضاعفة انتاج الحقل إلى حوالي ٥٦٣ مليون برميل واستثمار ٥٠ مليون دولار لتنمية حقول أخرى لحساب (سوناطراك) وباستثناء فرنسا فهناك ضغط غربي بشكل عام باتجاه الحوار مع المعارضة (خاصة التي ترفض العنف) هذاالضغط إلى جانب تصاعد الأزمة على كل المستويات قد يجبر السلطة على الانفتاح على المعارضة التي اجتمعت في روما ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وبهذا يصبح الخيار إما التقاء المعارضة التي وقعت على العقد الوطني، في روما ولها جماهيريتها الراسخة، مع السلطة والاتفاق على تسوية الأزمة الجزائرية وإما استمرار الحرب الأهلية التي يغذيها التطرف الأصولي والفساد المتغلغل في نظام الحكم.

خطة العزل الإسرائيلية تتضمن نشر الجيش حول المستوطنات

اتفقت مختلف الأوساط بان ما تسميه الحكومة الإسرائيلية-ب«**خطة الفصل مع الضفة والقطاع**» هي في حقيقة الأمر خطة لعزل هذه المناطق ولاسيما المأهولة بالسكان واقتطاع مساحات كبيرة منها لصالح المستوطنات والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية التوسعية.

وأكدت مصادر إسرائيلية عليمة أن قيادة الجيش الإسرائيلي قد بلورت الخطوط الرئيسية لهذه الخطة وأنها الآن باتت بانتظار الإقرار النهائي لرئيس الحكومة اسحق رابين.

وحسب هذه المصادر فان الخطة المذكورة تتضمن النقاط التالية:-

- يخصص الجيش الإسرائيلي قوات عاملة في الضفة الغربية لمهمات في الجانب الشرقي- أي داخل الضفة- لخط الحدود الفاصل مع إسرائيل أو ما يطلق عليه الخط الأخضر.

-لن يتم بناء جدران أمنية على طول خط الحدود، كما هو الحال في جنوب لبنان- ولكن إقامة مثل هذه الجدران ستتم في المناطق التي تلاصق فيها المستوطنات، المدن الفلسطينية أو أماكن التجمع السكانية العربية الأخرى.

-انتشار قوات حرس الحدود حول المستوطنات.

-فحص إمكانية إقامة مواقع عسكرية وتحصينات وابراج مراقبة واستخدام الكلاب على طول خط الفصل المزمع إقامته.

وأضافت المصادر المذكورة أن خطة الفصل تأخذ بعين الاعتبار **احتمالات إعادة نشر الجيش الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية ويلاحظ هنا استخدام عبارة** المدن الفلسطينية وليس التجمعات السكانية الفلسطينية مما يعني رسم خط عازل بين المدن والريف الفلسطيني.

حنا عميرة

رسالة القدس

وحسب التقديرات الأولية فان هذه الخطة ستكلف ٥٠٠ مليون شيكل اسرائيلي أو ما يعادل ١٧٠ مليون دولار.

من المطالبة بالانسحاب إلى إعادة الانتشار ثم الانتشار التدريجي!

لسنا بحاجة لتذكير أحد ان المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل قد ابتدأت من نقطة المطالبة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨ وانسحاب إسرائيل الشامل من جميع المناطق المحتلة. كما أكد الجانب الفلسطيني أيضا بان القرارين المذكورين ليسا موضوعين للنقاش وإنما للتنفيذ، ودارت الأيام وتواصلت المفاوضات ومعها التنازلات إلى أن جرى **الاتفاق على استبدال مطلب الانسحاب بطلب إعادة الانتشار خارج التجمعات السكانية الفلسطينية وجاء ذلك ضمن سياسة المرحلتين التي أقرها اتفاق أوسلو ومراحل المراحل التي تبعها اتفاق القاهرة وبعد ذلك تحددت التفسيرات الإسرائيلية لتحول الانتشار خارج التجمعات السكانية إلى إعادة انتشار خارج المدن، ومن ثم إلى إعادة انتشار للجيش وليس للشرطة وقوات حرس الحدود التي يجب أن تبقى في مكانها كما صرح** وزير الشرطة الإسرائيلي موشيه شاحال. أما الآن فيجري الحديث عن إعادة إنتشار من مدينة أو مدينتين وذلك وفق جدول يخضع بالكامل للاعتبارات الأمنية الاسرائيلية ومدى إستجابة السلطة الفلسطينية لهذه المتطلبات.

ومن الملفت للانتباه ان الاعتبارات الأمنية لحكومة رابين والتي تحاول فرضها على السلطة الفلسطينية لا تستند فقط إلى ما يتعلق بامن اسرائيل داخل حدودها، أي داخل الخط الأخضر، وانما أيضا إلى أمن المستوطنات والمستوطنين واعتبار الحدود بين الضفة والاردن حدودا أمنية اسرائيلية بالرغم من التوصل إلى اتفاقية السلام مع الحكومة الأردنية، وهذا يعني بشكل مباشر مطالبة **السلطة الفلسطينية بالرضوخ لاعتبارات أمنية من شأنها تكريس الاحتلال وابقائه على الأرض الفلسطينية وبادوات فلسطينية.**

لذلك كان من غير المفهوم، صدور تصريحات عن عدد من أقطاب السلطة الفلسطينية في غزة، ومنهم الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة، مفادها أن السلطة الفلسطينية تقبل باعادة انتشار تدريجي للقوات الإسرائيلية من مناطق معينة في

الضفة الغربية ضمن جدول زمني محدد ومتفق عليه؟ دون أن تقترن هذه الموافقة وهذا الجدول، بانسحاب تدريجي أيضا للمستوطنات باعتبارها المسبب الرئيسي لحالة عدم انعدام الأمن بالنسبة للفلسطينيين وأيضا لاعتبارها الاساس الذي يستند إليه رابين في طرح طلباته الأمنية ذات الطابع التوسعي ولكونها -أي المستوطنات- «قواعد أمنية» لبقاء الاحتلال.

إن عدم طرح مطلب الانسحاب التدريجي للاستيطان والمستوطنين في الضفة مع إعادة الانتشار التدريجي للقوات الإسرائيلية منها، يعني أن الجانب الفلسطيني قد قرر الاستجابة لسياسة المماطلة والتعطيل التي تتبعها إسرائيل في المفاوضات الجارية، كما أنه يعني أيضا إغراق المفاوضات بمراحل جديدة ولفترات زمنية طويلة، لانها ستشمل كل مدينة وقرية في الضفة الغربية حتى تصل إلى إعادة الانتشار ليس أكثر! ومقابل ثمن أمني باهظ على السلطة الفلسطينية أن تقدمه إذا ما واصلت السير وفق هذا المنهج.

وإذا كانت النتيجة ستكون بهذا الشكل فان السؤال: ما جدوى الإصرار على الاستمرار في مثل هذه المفاوضات!!.

الأمن أولا.. وجنين ثانيا أو عاشرا.

بعد اجتماع واشنطن الخماسي بين وزراء خارجية أمريكا ومصر والأردن وإسرائيل والفلسطينيين، وصدور البيان الذي أقره وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر والذي ربط بين التقدم في المفاوضات وبين استجابة السلطة الفلسطينية لشروط إسرائيل الأمنية، أصبح بالإمكان طبعا إدراج موضوع الأمن الإسرائيلي كنقطة أولى في المفاوضات على حاجز ايرز بين رابين وعرفات.

وهكذا فقد أعلن رابين بعد اجتماعه مع عرفات في ١٦ (فبراير) شباط بانهما تباحثا في قضايا الأمن والانتخابات وإعادة الانتشار وتوسيع نقل الصلاحيات، أي أن موضوع الأمن الإسرائيلي اضيف إلى جدول الأعمال كنقطة أولى لبحث باقي الموضوعات.

ويبدو أن هذه الاستجابة الفلسطينية أو اتساع الصدر الفلسطيني للاشتراطات الاسرائيلية المتصاعدة قد شجع رابين على امتحان الكرم الفلسطيني باقتراح جديد يقضي بإقامة إدارة مدنية في جنين من الناحيتين الاقتصادية والبلدية وبدون شرطة فلسطينية مع بقاء الأمن تحت السيطرة الإسرائيلية.

هذا يعني أن إعادة الانتشار التدريجي التي وافق عليها الجانب الفلسطيني من حيث المبدأ قد تحولت بالنسبة للجانب الإسرائيلي إلى أداة مدنية بالتدريج أو بالقطاعي مع بقاء القوات الاسرائيلية وعدم نشرها في هذه المرحلة على الأقل ما دامت السلطة الفلسطينية لم تثبت بعد جدارتها الأمنية ولأن ذلك يتعارض مع احتياجات إسرائيل الأمنية.

ويدل أن يعلن الجانب الفلسطيني اعتراضه على هذا الاقتراح فقد اكتفى «بعدم الترحيب بالفكرة» وهذا من شأنه أن يشجع رابين على المضي في وضع المفاوضات الجارية في مسرب ثانوي جدا ليس بحاجة لأي مفاوضات أصلا، أي تعريب الإدارة المدنية الإسرائيلية أو اقامة ادارة مدنية فلسطينية تحت السيطرة الاسرائيلية، وإجراء الانتخابات ضمن هذه المعادلة.

إن تعريب الادارة المدنية كان مطلبا اسرائيليا منذ إنشاء هذه الادارة في مطلع الثمانينات وقد اصطدم تطبيقه بمقاومة الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة وبالتالي فقد تولى هذه الادارة ضباط اسرائيليون حتى هذا التاريخ.

والآن تحاول إسرائيل نقل أعباء هذه الإدارة أي أعباء الاحتلال المالية، إلى السلطة الفلسطينية من خلال اقتراح جنين ثانيا بعد غزة وأريحا أولا..

لقد تشكلت الإدارة المدنية الإسرائيلية بامر عسكري صدر عن القائد العام لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة في ذلك الحين.. ويبدو أن رابين لن يحتاج حتى لمجرد الغاء هذا الأمر في حالة موافقة الجانب الفلسطيني على اقتراح تعريبها ... ان كان ذلك في جنين ثانيا.. أو عاشرا..

وعندما نقول عاشرا فهذا ليس من باب المبالغة وانما للتذكير بما ورد في اتفاق القاهرة عن جيب الهوجا وجيب النبي موسى في منطقة أريحا، حيث وضع هذان الجيبان تحت اشراف السلطة الفلسطينية وأما الطرق والمناطق المحيطة بهما فقد ابقيت، تحت السيطرة الإسرائيلية.

فهل المقصود الآن هو إقامة جيب جنين المدني تحت السيطرة الإسرائيلية ولبس الفلسطينية!! ان هذا بحد ذاته ينطوي على تراجع كبير حتى عما تم عرضه والم قبول به في غزة وأريحا.

حزب الشعب الفلسطيني يطالب بـ: وقف المفاوضات حتى تتوقف انتهاكات إسرائيل للاتفاقيات

أصدر حزب الشعب الفلسطيني بمناسبة ذكرى إعادة تأسيسه البيان التالي:

اعتاد حزبنا في العاشر من شباط كل عام ان يتخذ من هذه المناسبة اعادة تأسيسه، فرصة للحساب مع النفس حول نشاطه ودوره في الساحة الوطنية ومدى التزامه بالوعود التي قطعها على نفسه أمام جماهير شعبنا، والمواقف التي تعهد امامها بالدفاع عنها.

وقد تميز هذا العام منذ الذكرى الثانية عشرة لتأسيس حزب الشعب، بتوقيع اتفاق القاهرة، وقيام السلطة الفلسطينية، وتمادي السلطات الاسرائيلية في اجراءاتها القمعية ضد شعبنا، ومصادرتها لارض وطننا، واغلاقها للقدس العربية، وتكرر الاغلاقات والعقوبات الجماعية على الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوسع الاستيطاني خلافا لكل الاتفاقيات والاعراف الدولية بل والاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية نفسها وبقي الآلاف من أبناء شعبنا في السجون والمعتقلات، ولم يتحقق الرخاء الموعود بل زادت سوءا أحوال الجماهير الشعبية وتفشت البطالة، وظلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمارس سيطرتها كالمعتاد ضاربة عرض الحائط بما اتفقت عليه مع السلطة الفلسطينية، وتقزمت مطالب هذه السلطة من ضرورة تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالفترة الانتقالية وتسلم الصلاحيات في الضفة الغربية، واعادة انتشار قوات الاحتلال واجراء الانتخابات، إلى المطالبة بالتفاوض حولها.

وقد بات واضحا ان تحذيرات حزبنا من مخاطر وثغرات الاتفاقيات الموقعة من الحكومة الإسرائيلية كانت في محلها، وأن معارضتنا لاتفاق القاهرة كانت صحيحة، وأننا كنا

على حق حينما قلنا أن اتفاق القاهرة هو ترجمة إسرائيلية لاتفاق اعلان المبادئ ، وهو تنفيذ لبرنامج حزب العمل الإسرائيلي الحاكم الذى ينص على الانسحاب فقط من المناطق المأهولة بالسكان وضم الأجزاء الأخرى من وطننا إلى اسرائيل.

ولم يضيع المحتلون الإسرائيليون ، وقتاً ، فانطلقوا فى جهد محموم لتوسيع مستوطناتهم ورسم الخارطة التوسعية الإسرائيلية بالجرافات لتلتهم أكثر من نصف الضفة الغربية ، وقد كشف المحتلون الإسرائيليون نواياهم تجاه الحل النهائى للقضية الفلسطينية ، وكان شعار الفصل الذى خرج به رابين صريحاً فى رفضه حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وفى أهدافه التوسعية، وتوجهه لتمزيق الوحدة الاقليمية لارض وطننا والوحدة الوطنية لشعبنا. كما يصر حكام إسرائيل على استعداء السلطة الفلسطينية ضد قطاعات أخرى من الشعب ويغذون عوامل الاقتتال الداخلى بهدف اشغال شعبنا عن الاحتلال وممارساته وحرفه عن واجباته الكفاحية الاساسية لاجلاء المحتلين ومستوطنيهم عن اراضى الوطن الفلسطينى.

أمام كل هذه التعديات الاسرائيلية على الشعب الفلسطينى وارضه ، وأمام الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة حتى للاتفاقيات المعقودة مع السلطة الفلسطينية ، وأمام شراسة الهجمة الاستيطانية والمساعى الإسرائيلية المحمومة لتكريس الوضع الاحتلالى القائم وخاصة فى مدينة القدس العربية ؛ ويتوجب على السلطة الفلسطينية التى بررت قبولها للاتفاقيات مع إسرائيل بأنها ستقود إلى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وفى مقدمتها قيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، أن تعيد النظر فى موقفها بعد أن تبين فى التطبيق العملى أن تلك الاتفاقيات لم تكن إلا غطاءاً لتمر من تحته الاطماع التوسعية الاسرائيلية ،والتنكر للشرعية الدولية ولقرار مجلس الأمن ٢٤٢ . وبعد ان اتضح أن السلام الاسرائيلى يعنى حرمان الشعب الفلسطينى من حقوقه فى العيش بامن وسلام وحرية فى وطن حر مستقل بموجب قرارات الشرعية الدولية وفى حدود عام ٦٧ فى القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أيد حزبنا على الدوام الحل السلمى العادل للقضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى . وكان صادقاً مع شعبه ، وصريحاً معه فى هذا الموقف ، ولم يشارك الاخرين فى بناء القصور فى الهواء ، مثلما هو ليس مستعداً باسم قساوة الظروف الحالية التى تمر بها المنطقة والنضال العربى للقبول بالاملاءات الاسرائيلية، أو للتنازل عن حقنا فى تقرير المصير والعودة على اساس قرارات الشرعية الدولية.

لكن ما يجرى الأن من توسع استيطانى وانتهاك حتى للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، ووقوع هذه السلطة فى فخ التفاوض حول تعهدات إسرائيلية على الحكومة الإسرائيلية تنفيذها مثل إعادة الانتشار والانتخابات ، كل ذلك يشير إلى أن النهج التفاوضى الحالى قد وصل الى طريق مسدود ، ولا يخدم التمسك به غير الابقاء على الاحتلال الإسرائيلى!

لذلك فإن السلطة الفلسطينية ، من أجل السلام العادل ، مطالبة بوقف تلك المفاوضات حتى تتوقف كافة الانتهاكات الاسرائيلية للاتفاقيات ولقواعد التفاوض النزيه ، مثل التوسع الاستيطانى والاغلاقات ، والمماطلة فى تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية بموجب الاتفاقيات ، وبعد ذلك يجرى التفاوض على أسس جديدة ،مماثلة لما جرى عليه التفاوض مع مصر والأردن ، أى بالإقرار بمبدأ الانسحاب والتفاوض على الترتيبات الضرورية لقيام علاقات سلام وحدود آمنة بين دولتين مستقلتين على أرض فلسطين بحدودها الانتدابية.

ان نهج التفاوض على مراحل ، كما بينت تجربة التطبيق ، ليس سوى أداة لتمكين حكام إسرائيل من فرض الحل الذى يلائم اطماعهم التوسعية!

لذلك فإن على السلطة الفلسطينية أن تنتقل بقضية الشعب من حاجز ايرز إلى الأمم المتحدة ، وأن تعود إلى مرجعيتها من أجل الاهداف الوطنية الفلسطينية.

لقد ادرك شعبنا بحسه المبدع ، وخبرته الكفاحية ، ان النضال ضد الاستيطان يقع فى صميم النضال من أجل الوطن ، وانه ليس قضية تحتمل التأجيل والتسويف للمرحلة النهائية من المفاوضات ، وبدافع هذا الحس المبدع والوعى الوطنى العالى المستوى قامت لجان الدفاع عن الأراضى فى مختلف مواقع الاستيطان ، وتحولت تلك المواقع بنضال أبنائها وتضامن القوى الشعبية معهم إلى ساحات نضال ملتهبة ، فشلت أعمال القمع الاسرائيلية ومحاولات الاجهاض البيروقراطية من اطفائها.

فليكن العاشر من شباط مناسبة لتشديد النضال ضد الاستيطان ، ولرص الصفوف الوطنية من أجل اطلاق سراح السجناء والمعتقلين ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية وتأمين حق العودة.

ولتعش حية خالدة إلى الأبد ذكرى شهداء شعبنا.

حزب الشعب الفلسطينى

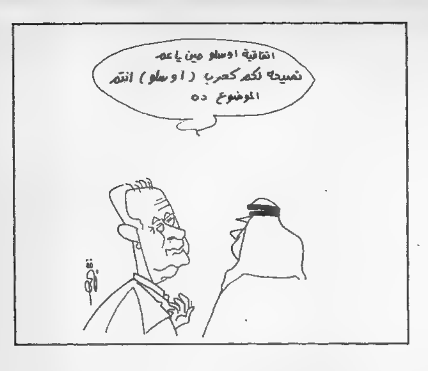

الخلاف الأسرائيلى ـ المصرى وإمكانية حسمه بكرامة

نظير مجلى

رسالة حيفا

نحن الذين نعيش فى اسرائيل ونعايش حكوماتها منذ حوالى نصف قرن ، لم نفاجأ أبدا بالمشكلة التى افتعلتها حكومة رابين مع مصر على خلفية نشاطها المبارك والمحمود لأجل تخليص الشرق الأوسط وتطهيره من السلاح غير التقليدى ، النووى والكيمياتى والبيولوجى . بل إننا نرى أن هذه المشكلة شبيهة جدا بالمشاكل التى نشأت وعرقلت المسار التفاوضى الإسرائيلى - الفلسطينى .

وإن كنا نرى أن حكومة رابين فى هجومها على القيادة المصرية ، ارتكبت خطأ فاحشا أحمق .. نعتقد فى ذات الوقت أن هذه التجربة مفيدة جدا للدول العربية المتجهة نحو اقامة علاقات مع اسرائيل. فاذا درستها بعمق وجدية واستخلصت منها العبر المناسبة ، فمن شأنها أن تحسن أداءها وتكون أكثر يقظة على مصالحها بحيث تقدم العلاقات على أساس من المساواة وتبادل المصالح . ولا نستبعد أبدا أن تؤدى هذه التجربة الى بداية تفهم أكبر للموقف الفلسطينى فى المفاوضات وربما بداية تعاون عربى شامل يجعل العلاقات مع اسرائيل متكافئة ونزيهة وصادقة ، وليس علاقات مفروضة من البيت الأبيض .

نقول : لم نفاجأ ، لأننا ذقنا على جلودنا هذا الأسلوب وآثاره وتطوراته .

فما الذى حدث هنا بالضبط؟

الجامعة العربية ، على مستوى لجنة إدارية - فنية ، أعدت مسودة معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح غير التقليدى .. استهدفت طرحها على مجلس الجامعة بمستوى وزراء الخارجية العرب لدراسته والبت بشأنه . والمشروع ، كما اتضح من تفاصيل نصوصه ، أخذ بالاعتبار ليس فقط مصالح العرب بل مصالح اسرائيل أيضا اذ أنه يتحدث عن توقيع اسرائيل وجميع الدول العربية وكذلك إيران .

وكما هو معروف ، فان هذا الموضوع سيطر على الخط الدبلوماسى المصرى-الإسرائيلى منذ عدة أشهر . واسرائيل رفضت من البداية التوقيع على الميثاق الدولى لمراقبة السلاح النووى . فانتقدتها مصر وبدأت بحملة اقناع عالمية ضد الموقف الإسرائيلى ووجدت حكومة رابين مخرجا لها من الموضوع حين أعلنت أنها لن توقع على اتفاق نزع السلاح النووى إلا اذا أقيم سلام شامل فى الشرق الأوسط يشمل العراق وايران وليبيا وقد ردت مصر على ذلك باقتراح مفحم اذ طرحت مشروع التوقيع على معاهدة توقعها جميع دول المنطقة بما فيها ليبيا والعراق وايران وتبنت لجنة الجامعة العربية المشروع . وأعدت مسودته النهائية.

وبهذا سقطت ذرائع حكومة رابين فلم تجد ما ترد به سوى الهجوم الذى شنه رئيس الحكومة على وزارة الخارجية المصرية :" هنالك رياح شريرة معادية لإسرائيل تهب فى وزارة الخارجية المصرية " (قالها رابين أمام اجتماع لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست يوم الأربعاء ١٥ شباط/ فبراير)

مثل هذا التصريح ليس متبعا فى العلاقات بين الدول ففى اللغة الدبلوماسية يستطيع رئيس دولة أن ينتقد أو يهاجم سياسة دولة أخرى . لكن أن يقوم بالإشارة بأصبع الاتهام نحو جهة محددة (وزارة الخارجية) فهذا تدخل فظ فى الشؤون الداخلية يفهم منه ضغط على الرئيس كى يعاقب وزارة الخارجية محذرا أو متهلا.

ومع صدور تصريح رابين ، بدأت تطلق الشائعات والتكهنات فى اسرائيل حول احتمال أن يقوم الرئيس مبارك بنزع ثقته عن الوزير عمرو موسى فيقيله أو يوبخه ، فى أحسن الحالات ، ويحد من تأثيره ويخفض مكانته فيسقط مشروع نزع السلاح النووى وتواصل المسيرة .

ولم يقتصر الأمر على هجوم رابين . فقد اشتغل أيضا خط التحالف الاستراتيجى الأمريكى - الإسرائيلى . وإذا بوزير الخارجية وارن كريستوفر، يوجه " انتقادا شديدا" للموقف المصرى فى موضوع معاهدة نزع السلاح . ويبلغ به الأمر أن يعتبر هذا الموقف " مناقضا للمصالح الأمريكية ".

ولكن الرئيس المصرى حسنى مبارك صدم رابين وكريستوفر وكل المراقبين الاسرائيليين والأمريكيين ، حين خرج بهجوم مضاد على رابين (دون أن يتطرق للإدارة الأمريكية) وتبنى علنيا موقف الوزير عمرو موسى . مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة المعركة . فهرع شمعون بيرس ، وهو دبلوماسى متفتح أذكى من رابين وأكثر منه حساسية تجاه الكرامة العربية ، هرع إلى باريس لمقابلة عمرو موسى والتخفيف من حدة التوتر.

(عند كتابة هذه السطور لم يكن قد عقد لقاء بيرس - موسى بعد لنعرف نتائجه).

خلفية هذه المواقف

قد يستغرب المتفرج المحايد من دوافع هذا الموقف الإسرائيلى ، اذ أن الموقف المصرى-العربى أقرب إلى المنطق والنزاهة .

فالمنطق يقول أنه في ظل انطلاق عملية تفاوض حول سلام بين اسرائيل والعرب، ينبغي أن يكون السلام شاملا ومبنيا على أساس إزالة كل الشكوك وأسباب التوتر وأخطار الحرب.. ولا يكون هناك سلام حقيقي طالما أن هناك طرفا أو أكثر يطور أسلحة الدمار.

والنزاهة تحتم أخذ مصلحة جميع الأطراف بعين الاعتبار. وفي هذه الحالة اهتم المشروع المصري بازالة مخاوف إسرائيل أيضا. فشملت إيران وكل الدول العربية.

وكان المتوقع أن ترفض المشروع ايران أو ليبيا وحتى العراق، لكن اسرائيل لم تترك لهذه الدول فرصة للرفض، وسبقتها إلى إعلان رفضها.

وجاء هذا الموقف ليس فقط من باب الحماقة وقصر النظر، بل بالأساس من باب الاعتماد على عقلية قديمة تتغذى بقواعد النظام العالمي الجديد وما أنتجه منذ انهيار المنظومة الاشتراكية واندلاع حرب الخليج العالمي.

لقد تغيرت مفاهيم كثيرة في إسرائيل ولدى قادتها في الحقبة الأخيرة، خصوصا مع التوصل إلى اتفاق أوسلو. لكن الكثير من أساليب التفكير لم تتغير بعد في إسرائيل خصوصا لدى رئيس الحكومة رابين واستخباراته وقياداته العسكرية. يريدون أن يثق بهم العرب أجمعين.. لكنهم هم لايثقون بالعرب. يريدون، بشكل صريح، أن يكون الضمان للسلام تفوقا اسرائيليا عسكريا استراتيجيا على كل الجيوش العربية ومعها ايران. وقد اقنعوا العرب بموقفهم هذا من خلال القول أن الأنظمة العربية غير ديموقراطية ولذلك فهي غير ثابتة. قد تحدث انقلابات تغير القادة والسياسة.

أما اسرائيل - يقولون - فهي دولة ديموقراطية اذا تغيرت فيها الحكومة فان كل حكومة جديدة تحترم الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السابقة". ويتجاهلون في هذا المعرض أن الليكود، وهو القوة الوحيدة التي تشكل بديلا من حزب العمل في القيادة، أعلن على لسان العديد من قادته أنه اذا عاد الى الحكم، لن يحترم توقيع حكومة رابين على اتفاق أوسلو وسيعمل على سن قوانين لضم الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة إلى حدود إسرائيل الرسمية.

من الواضح أن الواقع اللا ديمقراطي في العالم العربي يساعد حكومة اسرائيل على هذا الطرح في دول الغرب ويساعدها أكثر أسلوب قوى التطرف والتعصب في الحركات الاسلامية السياسية التي تعتمد على الارهاب وتطرح شعارات "اقامة دولة اسلامية" على شاكلة ايران وتشعر العالم أجمع بأنها تهدد استقراره وأمنه في كل الأرجاء.

لكن هناك أيضا **الدعم الأمريكي المطلق للموقف الإسرائيلي** فالإدارة الأمريكية الحالية، مثل معظم سابقاتها، تضع في برامجها صراحة مسألة "**ضمان التفوق الاسرائيلي الاستراتيجي على جميع الدول العربية**". وتصريحات وزير الخارجية، كريستوفر، بشأن معاهدة نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط واضحة. ويقال أنه، حين التقى عمرو موسى، يوم ١٦ شباط / فبراير، هدده بالمساس بالعلاقات بين البلدين اذا لم يتوقف هذا النشاط.

موقف عربي موحد

إن الموقف الإسرائيلي في هذا الموضوع هونهج مبدئي حتي الآن. ينبغي أن يعرفه كل من يتعامل أو يريد أن يتعامل مع اسرائيل.

ولن يتغير هذا النهج إلا حين يجد في مواجهته موقفا صارما، مثلما هو الموقف المصري الحالي في قضية نزع السلاح النووي. وهذا الموقف (المصري) يتصف بالنزاهة والموضوعية والكرامة وأيضا بالاهتمام بمصلحة اسرائيل أيضا.. شرط أن لايكون على حساب مصالح الآخرين.

خذوا نموذجا آخر من هذا الأسلوب، في تعامل حكومة رابين مع الطرف الفلسطيني.

لقد وصل الأمر بهم لدرجة مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بأن تقطع دابر الارهاب، الذي تقوم به" حماس" و" الجهاد". مع أن كل حكومات إسرائيل وجيوشها المقوار ومخابراتها التي تنافس ال" سي. أي. ايه" وال" كا. جي. بيه".. عجزت عن مكافحته. ولا تكتفي بمطالبة الفلسطينيين. بل بحجة عدم مكافحة الارهاب تعاقبهم. فتفرض الحصار وتوقف عملية الإنسحاب من الضفة الغربية وتعرقل المفاوضات وتماطل في تنفيذ بقية بنود اتفاقي أوسلو والقاهرة.

تجري عملية سلام مع الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تمارس سلطات احتلالها وكأن لاوجود للسلام تواصل الاستيطان والقمع والقتل ومصادرة الأرض.

تدعي أنها متمسكة بالتفاوض مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ومقتنعة بأنها تفعل ذلك ليس حبا أو تقديرا للرجل بقدر ماهو لأنها مدركة أنه الرجل القوي في صفوف الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تسعى لاضعافه وزعزعة مكانته، بالتصريحات الاستفزازية وبالمطالب المخترعة منه وأصبحت هذه السياسة الاسرائيلية غذاء فقط لأعداء السلام من الطرفين.

لكن المشكلة هنا أن الشعب الفلسطيني لايتمتع بعد بدولة، مثل مصر، حتى يتصدى بقوة جدية للمحاولات الاسرائيلية. فهو شعب نصفه في الشتات وثلثه تحت الاحتلال القسري وثلاثة أرباعه يعيش في أوضاع اقتصادية متدهورة مابين الفقر والجوع.

والشعب الفلسطيني، رغم ما ذاق من مر العذاب ودفع من ثمن باهظ (أكثر من مائة ألف شهيد)، فقد وهبه الله التمزق إلى عشرين فصيلا وفصيل، فتح وجبهة شعبية وجبهة شعبية - قيادة عامة وجبهة ديمقراطية وجبهة النضال العربي وجبهة التحرير العربية وحزب الشعب والحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي.

والشعب الفلسطيني أمضى حوالي القرن في النضال من أجل التحرر واشعل انتفاضة بطولية كانت الدافع الأساسي للجوء الغرب واسرائيل إلى طاولة المفاوضات. ولكن انتفاضته بهتت بعد سنتين كبيرتين من الصمود. وراحت تفرز مظاهر سلبية لاتليق باسمها مثل: خفض مستوى التعليم إلى الدرك، الصراعات الدموية الداخلية وتحويل العديد من الشجارات الفردية إلى أعمال قتل وانتقام.

باختصار، الشعب الفلسطيني دخل المفاوضات ضعيفا. ولم يلق الدعم الكافي والمناسب من الأخوة العرب. وكان هذا بمثابة واحد من عناصر ضعف الاتفاقيات وسلبياتها، إضافة إلى عناصر أخرى ليست موضوعنا الآن.

والتجربة مع الطرف الفلسطيني شجعت حكومة رابين على اتباع الأسلوب نفسه مع بقية العرب. لكنها لم تجد لها متسعا من الوقت مع مصر في موضوع التسلح النووي **واذا وقفت كل الدول العربية بما فيها العراق وليبيا والأردن وسوريا وفلسطين والسعودية والخليج، مع مصر في معركتها العادلة لتجريد الشرق الأوسط من السلاح النووي وغير التقليدي.. فستنتهي القضية بنجاح وكرامة.**

الفريق عبد الرحمن سعيد:
الأزمة فى السودان.. أزمة حكم و أزمة معارضة

أمينة النقاش

كيف تفكر القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية ، التى تعد فصيلا رئيسيا من فصائل المعارضة، وأحد الأطراف الهامة المشكلة «للتجمع الوطنى الديمقراطى» المعارض. وما هو موقفها من قضايا الحرب والسلم فى السودان؟ وهل توافق على حق تقرير المصير للجنوبيين؟ وكيف تفسر الخلافات الحادة بين أطراف المعارضة السودانية؟

عن هذه الأسئلة وغيرها. يجيب الفريق«عبد الرحمن سعيد» «٥٦ عاما» أحد القيادات البارزة فى«القيادة الشرعية» للقوات المسلحة السودانية . تخرج فى الكلية الحربية فى الخرطوم عام ١٩٦٢ . وعمل فى سلاح المهندسين حتى رقى قائداً له. كما عمل فى السلك الدبلوماسى ، ملحقا عسكريا لفترة ، حتى رقى إلى مرتبة نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات بالقيادة العامة للقوات المسلحة ، وبقى فى هذا المنصب حتى انقلاب يونيو عام ١٩٨٩ ، حيث أحيل للمعاش وغادر السودان إلى مصر عام ١٩٩٠ لينضم مع بقية القيادة الشرعية إلى«التجمع»

السياسيون لا العسكريون

سألت الفريق عبد الرحمن سعيد..

**** لعبت القوات المسلحة السودانية دوراً حاسماً في الحياة السياسية منذ الاستقلال وحتى الآن ، بالرغم من وجود حركة حزبية ، فما هي أولاً ملامح هذا الدور؟ وما هي الظروف التي هيأت القيام به؟**

-بالفعل لعبت القوات المسلحة دوراً كبيراً جداً في الحياة السياسية السودانية فتاريخ القوات المسلحة يرجع إلى الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها، وكان لها دور كبير في شمال أفريقيا ومنطقة شرق السودان. وبقيت القوات المسلحة محصور عملها في الشئون العسكرية دون الخوض في أي عمل سياسي . وفي عام ١٩٤٨ تخرجت الدفعة الأولى من الكلية الحربية التي أنشئت على النمط البريطاني ، حيث قسمت القوات المسلحة إلى عدة كتائب في شرق أو غرب أو شمال السودان، وكانت تلك الكتائب قوية، مدربة تدريبا عاليا، تتنافس فيما بينها على أي المناطق أعلى تدريبا وأكثر انضباطاً . وأول دخول للقوات المسلحة في العمل السياسي، كان مشاركتها في سلسلة الانقلابات التي جرت في السودان والتي بدأت بانقلاب عام ١٩٥٨ بعد ثلاث سنوات من الحكم الوطني. وفي هذا العام دعيت القوات المسلحة بواسطة القوى السياسية لاستلام السلطة في ذروة المكايدة السياسية بين الاحزاب. فحزب الأمة الذي كان يحوز الأغلبية البرلمانية، شعر أن البساط سيسحب من تحت قدميه ، وأن الاتحاديين على وشك أخذ السلطة منه، فآثر ألا يسلم السلطة للحزب الآخر، أو للقوى السياسية الأخرى في البرلمان ، فاستدعى القوات المسلحة للتدخل واستلام السلطة. وكان على رأس القوات المسلحة آنذاك الفريق إبراهيم عبود ، الذي أصبح رئيسا للجمهورية بموجب هذا الإنقلاب.

وتدخلت القوات المسلحة بشكلها الهرمي حيث أصبح القائد العام هو رئيس الجمهورية، ويليه في الأقدمية بقية الضباط. لكن الضباط الذين لم يتولوا مناصب ، وتم تجاوزهم لأسباب ربما تتعلق بكفاءتهم أو غير ذلك ، لم يقبلوا تلك الأوضاع، وحاولوا القيام بانقلاب مضاد، فدخلنا في سلسلة من الانقلابات وكانت تلك الإنقلابات ، لا يكتب لها النجاح حيث تتكشف ويتم ضربها قبل أن تظهر على السطح. وبعد الإنقلاب الأول الذي دعيت له القوات المسلحة من قبل الأحزاب السياسية ، وبعد انقضاء ٦ سنوات بدأ الحكم العسكري في التآكل ، وانطلقت إنتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وذهب الحكم العسكري ، وجاء الحكم الديمقراطي ، وبعد الفترة الانتقالية أجريت الانتخابات.

مرة أخرى تكررت المأساة . وكرر الحكم الديمقراطي أخطاءه ، من مكائد حزبية ورفض الهزيمة داخل البرلمان ورفض القبول بنتائج الانتخابات ، وبدأت المشاكل تظهر من جديد . ومن هنا انتهز الحزب الشيوعي الفرصة - وكان خارج الحكم آنذاك-بمساعدة مجموعة من الضباط ، ليقفز إلى السلطة بإنقلاب مايو عام ١٩٦٩ ، الذي لعب فيه الشيوعيون السودانيون دوراً أساسياً ، حيث تولوا المناصب الرئيسية في الحكومة. وفي لقاء أخير اعترف أحد قادة الحزب الشيوعي السوداني بأن أحد الأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي ، هو محاولة القفز على السلطة، بإجهاض الحكم الديمقراطي ، عبر إنقلاب عسكري ، كان على رأسه «جعفر محمد نميري».

لكن نميري لم يستمر طويلا في تحالفه مع الشيوعيين ، إذ شعر أن الحزب الشيوعي قد أخذ يتغلغل في الحياة السياسية، فدخل في صدام معه ، واعتقل أعداداً هائلة منهم وأبعدهم بالتالي عن المناصب التي كانوا قد تقلدوها . وما حدث بالضبط في عام ١٩٧١ أن الحزب الشيوعي أدرك أن نميري ، ليس لعبة في يده ، فحاول التخلص منه، فسبقهم هو وتخلص منهم فيما عرف بمحاولة إنقلاب «هاشم العطا»،وبعد تخلصه من الشيوعيين ، إنفرد نميري بحكم السودان مستعينا بالتكنوقراط في مختلف نواحي الحياة السودانية.

السعي للانفراد بالسلطة

وماهي العوامل التي تحكمت في إضعاف حكم«نميري»؟.

هناك عدة عوامل ، على رأسها ، أن «نميري» وقع في أخطاء كبيرة جداً منها استقطاب بعض الأحزاب ، كان على رأسها مجموعة الأخوان المسلمين بقيادة د. **حسن الترابي** التي تغلغلت في كافة أجهزة الدولة والحكم حتى أواخر أيام عهد نميري. وحين بدأ نميري يشعر بقوة نفوذ جماعة «**حسن الترابي**» ،فاعتقلها وزج بها في السجون ، ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة جدا . وهذا مؤشر آخر على أن الأحزاب طوال الحكم العسكري، تثب إلى الحكم ، وتسعى للانفراد بالسيطرة والهيمنة .وبرغم أن نميري انفرد بالحكم طوال ١٦ عاماً، والغى فيها الأحزاب الا أن الاخوان تمكنوا من العمل والتغلغل والنفوذ لأجهزة الحكم، وسعوا إلى توجيه حكم نميري توجيها يتلاقى مع فكرها وأيديولوجيتها، وصاغوا له قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ، التي ظلت معضلة للسنوات التي تليها وخلقت كافة المشاكل التي عجز حكم الانتفاضة على حلها ، كما نصبوا نميري إماماً، حتى تمكن الشعب السوداني من الانتفاضة في ابريل عام ١٩٨٥ ليطيح بنميري ويغير نظام الحكم.

تجاهل التحذير

**** بعض الدارسين لتاريخ السودان يحملون الجيش مسئولية الانقضاض على الديمقراطية من إنقلاب نوفمبر عام ١٩٨٥، مروراً بإنقلاب مايو ١٩٦٩ وإنتهاء بإنقلاب الجبهة الاسلامية في يونيو ١٩٨٩ . فهل توافق على ذلك؟**

- هذا غير صحيح ولننظر ماذا جرى لنتمكن من التوصل لتقييم دقيق له. فبعد الانتفاضة تشكلت الحكومة الانتقالية من العسكريين وجزء من السياسيين ممن لا ينتمون لأحزاب . وبعد عام من الحكم الانتقالي أجريت الانتخابات ،وجاء حكم

الفريق عمر عبد الرحمن سعيد

ديمقراطي منتخب. فما الذي جرى؟. عاد الأخوان المسلمون في شكل جديد هو حزب الجبهة الاسلامية القومية، التي نالت المركز الثالث في الانتخابات، وبدأ حزب الجبهة يعمل داخل القوات المسلحة وبشكل سافر ومكشوف للجميع. أخذت الجبهة في استقطاب الضباط والجنود. ولقد تنبهت السلطة السياسية آنذاك، بأن الجبهة الإسلامية تعمل داخل القوات المسلحة، مما يعطي مؤشرا خطرا على قومية تركيبة القوات المسلحة. لكن السلطة السياسية لم تتصرف على ضوء هذه الحقيقة. وأخذت الجبهة تصعد من نشاطها داخل الجيش بإرسال الضابط لتلقى دورات في المركز الاسلامي للوعظ والإرشاد وتتدخل في بعض الوحدات بحضور قياداتها الشخصية اليها، وبإمداد بعض الضباط بأموال طائلة، وتسخير بعض البنوك لتسهيل منح الضباط والجنود أموالا بصورة ميسرة، لتجنيدهم واستقطابهم. وكان هناك أكثر من مؤشر على أن الجبهة الإسلامية تعمل داخل القوات المسلحة، من أجل إجهاض الوضع الديمقراطي، وإحلال بديل له. واستطاعت الجبهة ان تكون هي هذا البديل، بنجاحها في انقلاب يونيو ١٩٨٩، واستيلائها على السلطة، لتكون هذه هي المرة الثالثة في السودان، التي تستولي فيها القوات المسلحة على السلطة بتدخل آخرين.

*** وما هو ردك على من يقولون أن تدخل الجيش في شؤون السياسة هو الذي أفضى لانقلاب يونيو ١٩٨٩ وقضى على الانتفاضة؟**

– هذا غير صحيح. لقد أرسلت القوات المسلحة في ٢٠ فبراير١٩٨٩ مذكرة للسلطة السياسية، نبهت فيها لخطورة الموقف في حرب الجنوب، وعدم التكافؤ في التسليح بين الأخوة الجنوبيين والقوات النظامية التي أصيبت بضعف التسليح بعد سقوط نميري، وانخفضت روحها المعنوية للزج بها في القتال في مناطق لاتتوافر فيها الحدود الدنيا للشروط الإنسانية. . أكدنا في هذه المذكرة أن القوات المسلحة مع الديمقراطية، ولا نريد إجهاضها، بل نريد إصلاح حال القوات المسلحة، بأن توفر الدولة لها احتياجاتها، أو تذهب إلى السلام، وفقا للاتفاقية التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية. كل هذه الأحداث تؤكد أن القوات المسلحة السودانية في حد ذاتها ليست انقلابية، ولا ترنو إلى السلطة، لأنها ليست بعيدة المنال، لأننا نمتلك السلاح الذي يمكننا من إحداث انقلاب. ولقد استغلت هذه المذكرة من قبل جهة سياسية أيضا هي حزب الجبهة الاسلامية القومية، التي قامت بخديعة كبرى للقوات المسلحة بأن قيادة القوات المسلحة، قررت الاستيلاء على السلطة، وطلبت من كل القادة إرسال موافقتهم دون أي تحرك، ثم اعتقلوا عدداً كبيراً من قيادات القوات المسلحة مع قادة الحركة السياسية وأودعوا السجون وهكذا أستطيع التأكيد مرة أخرى أن القوات المسلحة السودانية، لم تعرف في تاريخها بأنها انقلابية. بالاضافة إلى ذلك فإن الضباط الذين كانوا يقومون بهذه الانقلابات، سواء كان ذلك في انقلاب نميري أو انقلاب الجبهة الاسلامية، هم ضباط معروفون لا أمل لهم في أن يتقدموا الصفوف، مع زملائهم لتولي مواقع قيادية، لذلك يسهل اغراؤهم بالوصول إلى قمة السلطة عبر إنقلاب. والخلاصة ان **المسئول الأول عن إجهاض الديمقراطيات الثلاث في السودان هي الممارسة الحزبية للقوى السياسية وليس القوات المسلحة،** ففي إنقلاب ١٩٥٨ سلمت السلطة السياسية تسليما للجيش في مكايدة بين الحزبين الكبيرين، وفي إنقلاب نميري أدى طرد الحزب الشيوعي من البرلمان إلى تغلغله داخل القوات المسلحة واستقطاب بعض الضباط لتنفيذ هذا الانقلاب، أما الانقلاب الأخير فقد وضع بشكل نهائي أنه ان بتخطيط من حزب الجبهة الإسلامية القومية.

أخطار على الديمقراطية

**** هل يعني ذلك أن سعي الأحزاب السودانية، لتشكيل أنصار لها داخل القوات المسلحة، يشكل خطرا من وجهة نظرك على الديمقراطية؟**

– بالقطع هو خطر على الديمقراطية وعلى القوات المسلحة في نفس الوقت. فالقوات المسلحة هي تركيبة قومية، ينضم إليها أهالي شمال وشرق وغرب وجنوب السودان، وهذه مناطق معروف انها مقفولة على أحزاب بعينها فشمال وشرق السودان هي مناطق معروفة بولائها للحزب الإتحادي الديمقراطي، وغرب السودان هو منطقة نفوذ لحزب الأمة، مما يسهل العمل وسط قبائل هذه المناطق. وعند نشأتها كانت القوات المسلحة بعيدة عن المدن إلا أن ذلك لم يعد متحققا لضيق إمكانيات القوات المسلحة، ولعدم امتلاكها لكوادر مؤهلة تأهيلا عاليا، فلقد أصبحت تتواجد وسط المدن الآهلة بالسكان، وتعيش وسطهم، تعاني ما يعانونه ويستقطب كوادرها من يريد، فلذلك أصبحت القوات المسلحة «هي الحصان الرابع» الذي يسعى كل حزب أن يكسبه إلى جانبه. وما لم تستطيع القوات المسلحة السودانية ان تبني معسكراتها خارج المدن، وأن تملأ وقت الجنود والضباط بالتدريب والتثقيف، فلن نتمكن من إيجاد قوات مسلحة عازفة عن الإنقلابات فالسلاح الذي تحوزه القوات المسلحة هو ملك للشعب الذي دفع ثمنه، ويجب توجيهه ضد من يحاول أن يسئ للشعب وأن يهدد وحدة تراب الوطن.

**** ألا تستفيد القوات المسلحة بشكل عام من حكم الأنظمة العسكرية؟**

–الجيش السوداني، هو أكثر الأطراف تضرراً من النظم العسكرية. ففي ظل تلك النظم، يكون الهم الأول للقوات المسلحة هو حماية النظام-وحسب دون أن تلتفت لمهامها الأساسية، فالقوات المسلحة في أي دولة من المفروض أن تواصل التدريب والتعلم لحماية الأمن الخارجي للبلاد. لكن هذا الدور ينحسر في ظل الأنظمة العسكرية، حيث يقتصر عمل القوات المسلحة على تأمين النظام القائم وهذا ليس عمل القوات المسلحة. وفي ظل الأنظمة الديمقراطية، تتمكن القوات المسلحة من التفرغ للتدريب ورفع كفاءتها ودرجات تأهيلها، حتى لو شاركت في بعض الأدوار الأخرى كبناء الجسور أو شق الطرق أو إقامة المشاريع، وهي أدوار لا تظهر في عهود الحكم العسكري. والعلاج لظاهرة تدخل القوات المسلحة في إجهاض الديمقراطية يتمثل في اختيار الجنود والضباط للانضمام للكلية الحربية، وإبعاد المعسكرات من مناطق الكثافة السكانية ورفع المعاناة عن الجنود لتوفير سبل حياتهم المعيشية بشكل كريم، وتوفير وسائل مواصلات معقولة لتقلهم إلى معسكراتهم. فالنأي بالجنود والضباط عن الاحتكاكات اليومية والمشاكل الاجتماعية السائدة، هو الخطوة الأولى الضرورية للحد من ظاهرة جذب الجنود للمشاركة في إحداث إنقلابات. هذا بالإضافة إلى الأهمية القصوى لعمليات تثقيف الجنود والضباط، ثم ملء أوقاتهم بالتدريب حتى لا يشعرون بالفراغ، أو إشراكهم في إقامة مشاريع للمجتمع المدني.

الجنود والسياسة

*** وما هى الطريقة المثلى لكى يعبر الجنود والضباط عن آرائهم السياسية من وجهة نظرك؟**

– عندما يلتحق الجنود بالقوات المسلحة ، فإنهم يوقعون إقرارا بالابتعاد عن العمل السياسى المباشر لكنهم فى نفس الوقت يسمح لهم بالأدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، وهو شكل من أشكال الممارسة السياسية.

**** هناك إتهام موجه للقوات المسلحة السودانية ، بأنها تعمدت الإبقاء على قوانين سبتمبر خلال فترة الحكم الانتقالى ،مما أدخل حكم الانتفاضة فى دوامة من المشاكل بسببها انتهت بإسقاطه ، فما هو ردك على هذا الأتهام؟**

– بالنسبة للفترة الانتقالية ، فقد كانت قصيرة ولم تتجاوز العام ، وهناك أسباب متعددة لعجز الحكم الانتقالى عن الاستجابة لمطالب الانتفاضة ، لعل فى مقدمتها تكوين المجلس العسكرى الانتقالى ، الذى تشكل من شخصيات كانت ضالعة فى حكم نميرى ،وفى مقدمتهم رئيسه الفريق«**عبد الرحمن سوار الذهب**» فضلا عن عدد من الضباط الذين شغلوا مواقع فى قيادة الجيش. ولقد صمتت القوات المسلحة على تكوين المجلس الانتقالى بهذا الشكل ، تحسبا لمنع أى انقسامات، و الانتفاضة فى بدايتها ، وأعتقد أن هذا الصمت كان عملا عقلانيا بدلا من التناحر بين قيادات الجيش فى حال الاعتراض على تشكيل المجلس. ولقصر الفترة الانتقالية، دخل رئيسى فى دفع المجلس الانتقالى لوضع الأمور الأكثر سهولة على جدول أولوياته، فأرجأ تنفيذ القرارات الصعبة وفى مقدمتها الاستجابة للمطلب الشعبى بإلغاء قوانين سبتمبر . ولقد كان لى شرف أن أكون سكرتيرا لهذا المجلس العسكرى الانتقالى.

لقد لمست بنفسى هروب المجلس من مواجهة القضايا الكبرى، واتكال المجلس العسكرى ومجلس الوزراء كل منهما على الآخر للتهرب من تحمل المسئولية ، ولذلك لم تحسم القضايا المعلقة الأساسية فى الفترة الانتقالية. وربما يرجع ذلك أيضا إلى أن تحديد عام واحد فقط للفترة الانتقالية كان خطأ كبيراً، فالمفروض أن نحدد المشاكل المطلوب حلها ثم نحدد الفترة الزمنية الكافية للتوصل لهذا الحل وليس العكس . كما أن رئيس مجلس وزراء الحكم الأنتقالى **د.الجزولى دفع الله**، كان ضعيفا بدوره ، فلم ينفذ برنامج الانتفاضة الشعبية ومطالبها وشعاراتها.

**** هل توافق على من يتهمون الجيش بالإسراع بإجهاض الانتفاضة ، ويستدلون على ذلك بمذكرة فبراير الشهيرة فى ١٩٨٩؟.**

– بالقطع لا أوافق . ففى فبراير ١٩٨٩ كنت واحداً من قيادات الجيش السودانى ، كما كنت أحد الذين شاهدوا مولد مذكرة فبراير منذ لحظاتها الأولى. فقد ذهبت للجنوب وكنت آنذاك نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات . انسحبت قوة من هناك فى وقت لا يجوز فيه الانسحاب، فتسببت فى خسائر فادحة، وفى سقوط مدينة بأكملها والتقيت بالجنود المنسحبين لمعرفة ملابسات انسحابهم، فوجدتهم فى حالة يرثى لها ، حيث بقوا فى موقعهم مدة ثلاثة أشهر بدون ذخائر أو طعام أو ملابس أو سلاح مناسب ، وحين عدت أبلغت القائد العام للقوات المسلحة بخطورة الموقف فى الجنوب الذى ينذر بمزيد من التدهور ،وقلت إما أن نتحمل مسئوليتنا كاملة ، أو نتخلى عنها ، وأن هذه المسئولية تقتضى مواجهة القيادة السياسية بهذه الأحوال المترديه للقوات النظامية ، وقبل ذلك مكاشفة قيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة بتلك الأوضاع.. وقد كان، حيث دعينا تلك القيادات من كل أنحاء السودان لاجتماع مشترك لمناقشة مطالب القوات المسلحة من الحكومة لتوفير العتاد والطعام والذخيرة وكل ما يلزم الجنود من احتياجات ، وصمتت الحكومة على هذه المطالب، ودفعت الجنود للموت فى حرب غير متكافئة. فقررت القيادات إرسال مذكرة فبراير إلى **الصادق المهدى** التى ترمى إلى إلزام الحكومة ببرنامج الانتفاضة.

وهذه المذكرة لم تمل علينا من أى جهة، بل أملاها علينا ضميرنا الوطنى ، وتقدم بها القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الأركان ، لرأس الدولة السيد **أحمد الميرغنى**، ولرئيس الوزراء **الصادق المهدى**، بسرية تامة.

لكن هذه المذكرة عوملت بشكل غير كريم ، إذ سعى رئيس الوزراء ، إلى محاولة الإساءة إلى قيادات القوات المسلحة وكفاءتها ، وكشف هو عن المذكرة وراح يشهر بها ويسخر من مطالبها ويتحايل عليها. فرفض تنفيذ المطالب التى وردت بالمذكرة هو الذى أدى للإنقلاب العسكرى وليس تقديها، لأن أحد مطالبها الرئيسية كان دعوتها لتأهيل الجيش تأهيلا معقولا لمواصلة الحرب ، أو القبول بمبادرة السلام السودانية للتوصل لحل سلمى لها وهو ما رفضه الصادق المهدى.

أزمة حكم ومعارضة

**** هل الأزمة السودانية الراهنة أزمة حكم ، أم أزمة معارضة؟**

– هى أزمة حكم فى المقام الأول ، لكن ذلك لا يبرأ المعارضة من المسئولية عن هذه الأزمة ، فالحكومة الحالية عجزت عن أن تسير البلاد ، وهى مقاطعة من كل دول الجوار العربية ، وكل الدول الأفريقية والأوروبية ، وهو ما يعنى أنها مقاطعة من كل دول العالم ، والحالة الاقتصادية تكاد أن

******

القوى السياسية هى التى سعت للانقلابات العسكرية وليس العسكريين.

★★

النصيحة بغزو مصر للسودان (!) .. خدمة لنظام الجبهة الاسلامية..

تكون منهارة، والشعب السوداني كاد أن يكون كله من المتسولين، بسبب الغلاء وارتفاع مستويات المعيشة بشكل يفوق قدرات كل الفئات الاجتماعية، مع تخلي الدولة عن دورها في رعاية الخدمات التعليمية والصحية، وتوفير فرص العمل للمواطنين مما شرد مئات الآلاف منهم ودفعهم للهجرة خارج البلاد، والمسئول الأول عن أزمة الحكم هو نظام الجبهة الإسلامية القائم في السودان.

*** هذا عن الحكم فماذا عن المعارضة؟**

– المعارضة للحكم بدأت في داخل السودان، ثم انتقل جناح منها للخارج وانتظم في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي لكن إنعدام جهة خارجية تحتضن هذه المعارضة وتوفر لها الأجواء الملائمة للنشاط، قد حول هذه المعارضة إلى فصائل متشرذمة متناحرة. لكن الأمل ما زال يحدوني في أن تتحد المعارضة وأن تنبذ خلافاتها الجانبية البسيطة لأن عدوها جميعها واحد هو نظام الجبهة الإسلامية القومية القائم في الخرطوم. وحل الخلافات القائمة الآن في التجمع ممكن، بأن تلتقي كل أطرافه للحوار دون شروط مسبقة، للمناقشة في القضايا التي تهم الشعب السوداني في الداخل، ورسم الخطط المستقبلية للحكم دون الحديث عن أنصبة كل حزب، لأن ذلك حديث سابق عن أوانه، فالحوار بيننا يجب أن يكون السودان أولا وليس الحزب الذي أنتمي إليه.

سياسة المكايدة

*** هناك من يقولون أن قضية المنافسة السياسية بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي، أصبحت تشكل عائقا أمام تطور المعارضة السودانية، فما رأيك في هذا القول؟**

– لا أعتقد بذلك فالحزبان الكبيران، هما جزء رئيسي من المكون الأساسي للخريطة السياسية السودانية، وعليهما أن يتحملا المسئولية وأن يكفا عن حالة المكايدة السياسية فيما بينهما، وأن يتواصيا على أن الظرف القائم يحتاج إلى جهدهما المشترك، وإلى جهود كل الأطراف، إذ ليس بمقدور حزب واحد أن يغير النظام القائم في السودان بمفرده، فالمقياس الوحيد لأفضلية حزب على آخر ليس حجم جماهيره، أو ماذا حصل في الانتخابات، ولكن ماذا فعل لإضعاف النظام القائم.

*** إلى أي مدى يمكن أن تعتبر مشاركة القيادة الشرعية للقوات المسلحة في التجمع الوطني، اختياراً للكفاح المسلح لإسقاط النظام السوداني؟**

– منذ انضمت القيادة الشرعية للتجمع تم الاتفاق مع مختلف فصائله، على اسقاط النظام بكل الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح، مرورا بالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات الخ.

لكن المعادلة السياسية السودانية القائمة على العمل المشترك للنقابات والأحزاب والقوات المسلحة، تعني أن للأخيرة دوراً سياسيا في الفترة الإنتقالية، فضلا عن تهيئة الأوضاع في الداخل والخارج لإسقاط النظام بشكل يضمن وحدة السودان ولا يحوله إلى فصائل مسلحة متناحرة كما يجري في الصومال أو لبنان أو أفغانستان.

العصيان هو الحل

*** هل تعتقد أن الأسلوب السوداني المعروف القائم على العصيان المدني العام لا زال صالحا لإحداث التغيير في السودان؟**

– نعم. لكن على الجميع أن يعلموا أن أسلوب الانتفاضة والعصيان المدني يحتاج إلى حماية مسلحة، فالجبهة الاسلامية تعمل الآن جاهدة لإحلال مليشياتها محل القوات المسلحة، لكني أعتقد أنها لم تنجح تماما في سياسة الاحلال التي تتبعها، فما زال الجزء الأكبر من القوات المسلحة يحمل مشاعر قومية، سوف ينضم بمنتهى السهولة لأية انتفاضة شعبية تحدث في المستقبل لحماية المواطنين من بطش أنصار الجبهة الإسلامية.

*** لأول مرة منذ وقوع الحرب الأهلية في السودان، تجمع القيادات الجنوبية على المطالبة بحق تقرير المصير للجنوب فما هو موقف القوات المسلحة من ذلك؟**

– لقد أكدنا في القيادة الشرعية أننا مع وحدة السودان، لكن الذي استجد أن الأخوة في الحركة الشعبية، طالبوا بتقرير المصير كحق من حقوق الإنسان. ولقد أعلنا أننا لا نعترض على ذلك من حيث المبدأ، لكننا توصلنا عبر اتفاق مع معظم القوى السياسية، أن هذا الحق يمارس ليس في ظل النظام القائم، ولكن بعد إسقاطه وبعد الفترة الانتقالية التي إتفق على أن تكون خمس سنوات، وبمشاركة الجنوبيين معنا في وضع الأسس لمستقبل الحكم في السودان، فإذا لم يقبلوا بهذه الأسس، أو اذا لم تنفذ فيحق للأخوة الجنوبيين آنئذ المطالبة بحق تقرير المصير، حتى لو أدى ذلك إلى انفصال الجنوب. ولقد وافق الجنوبيون على ذلك بتوقيعهم معنا على «إعلان نيروبي» الذي ينص على ما سبق. كما أنهم وافقوا معنا على مبادرة دول «الإيجاد» التي تضع الأسس لحل سلمي لمشكلة الجنوب. والقيادة الشرعية تسعى لإلزام جميع الأطراف بما فيها الحركة الشعبية ببنود تلك الاتفاقيات.

*** ما هو موقف القيادة الشرعية من الاتفاقين اللذين وقعهما حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية مؤخراً؟**

– لقد وافقنا على اتفاق الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية، كما وقعنا مع بقية فصائل التجمع على بنود هذا الاتفاق أما بخصوص إتفاق «شقدوم» بين الأمة والحركة، فلدينا تحفظات عليه، تقوم على أساس أن هذا الاتفاق يتجاوز اعلان نيروبي الذي سبق أن وافقت عليه فصائل المعارضة، كما يتعارض مع ميثاق التجمع نفسه، في تحديد مدة الفترة الانتقالية، وشكل الحكم الذي تم الاتفاق على أن يكون حكما لامركزيا بينما اتفاق «شقدوم» يتحدث عن حكم كونفدرالي للجنوب وفيدرالي للشمال، والقوات المسلحة ضد هذا على طول الخط. وفي حين اتفقا على أن تكون فترة الحكم الانتقالي متداولة بين النقابات والأحزاب والجيش فقد تحدث إتفاق شقدوم عن حكم رئاسي إلى غير ذلك من القضايا الخلافية ولذلك فإن التجمع قال أن كل القضايا المختلف عليها تحال إلى المؤتمر الدستوري الذي سيحدد مستقبل السودان.

*** برزت دعوات صحفية في القاهرة تحض الحكومة المصرية على غزو السودان لتأديب نظامه، فما رأيك في ذلك، وما هي الطريقة المثلى لحل المشاكل بين الحكومتين المصرية والسودانية؟**

– هذه دعوات خطرة، تثبت أركان النظام السوداني، ولا تزعزعه، وإذا حدثت ستبقى سابقة في تاريخ مصر شبيهة بما اقترفه العراق في حق الكويت، ونربأ بالحكومة المصرية، أن تقدم عليها. وإسقاط النظام السوداني هي مهمة الشعب السوداني، وهو قادر على إنجازها. والنظام السوداني أصبح مشكلة لمصر ولكل الدول المجاورة، ولابد من إقامة نظام جديد يحفظ حقوق الجوار ويكف عن إثارة المشاكل في المنطقة.

لكن إذا مدت الحكومة المصرية يد العون والمساعدة للمعارضة السودانية ويسرت حركتها فلا شك أن ذلك سوف يعجل بسقوط نظام الجبهة الإسلامية الذي يعتبر مصر هي الخصم الرئيسي له.

الثورة الإجرامية وحزب «المخدوعين»

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

تبدأ أشكال النهب في روسيا بأكثر طرق الاحتيال سذاجة «الثلاث ورقات» عند مداخل أسواق الخضار ، وأماكن بيع قطع غيار السيارات. وترتفع بعد قليل إلى النهب«العلمي» الذي قام به شاب يناهز العشرين نابغة كمبيوتر تمكن من التسرب إلى نظم حسابات البنوك المحفوظة في الكمبيوتر بموسكو ليحول لحسابه نصف مليون دولار. ويستمر النهب في صورة قديمة له وهي تزوير الوثائق الرسمية، وكانت أشهر حوادثه حين تمكنت عصابة صغيرة في مايو ١٩٩٢ من تزوير اشعارات بنكية والاستيلاء من البنك المركزي الروسي على ثلاثين مليار روبل(مائتي مليون دولار بأسعار ذلك الوقت) بينما كان البرلمانيون يصدعون رأسهم في حينه بالبحث عن مورد لسد العجز في الميزانية حينذاك وقدره عشرون مليار روبل.

ويزحف النهب إلى تزوير الأوراق المالية، وقد ضبطت الشرطة عصابة زورت ملايين الكوبونات الأوكرانية، وكان السبب في افتضاح أمرها أنها قامت بالتزوير على ورق أفضل من ورق الكوبونات والروبلات الحكومي الأصلي! وبطبيعة الحال فإن تزوير الكوبونات والروبلات أقل إغراء مقارنة بتزوير الدولارات .وفي هذا المضمار صادرت الحكومة الروسية العام الماضي نصف مليون دولار أمريكي من السوق زورت بإحكام اشاد به الخبراء الأمريكيون أنفسهم.على حين قررت عصابة أخرى ألا تجهد نفسها بمشاق التزوير، فهاجمت مجموعة من الممثلين خلال تصويرهم فيلم بوليسي سينمائي ، واستولت بالقوة على مبلغ من الدولارات المقلدة المخصصة للتصوير، ثم هربته إلى تركيا وهناك استوردت به كمية ضخمة من الحلويات وملابس الأطفال.

وفي أواخر العام الماضي وصل إلى مدينة «زابوروجيه» مواطن أجنبي محترم، قدم نفسه لمجلس المدينة على أنه ألماني يدعى «دانييل روزنبرج» وقام بتسجيل شركة أطلق عليها «صالون عام ٢٠٠٠»، واستأجر بفضل الصلات التي عقدها مبنى كبير وسط المدينة، ووقع عقدا مع التليفزيون لنشر سلسلة من الإعلانات المغرية عن بيع سيارات أجنبية قديمة بحالة جيدة بسعر ممتاز ألف دولار للسيارة من طراز المرسيدس والفولفو، وسيكون الاستلام من ميناني مورمانسك وفلاديفوستوك. واستوفى مقر شركته كل مستلزمات مقرات الشركات المحترمة مثل جهاز الفاكس والكراسي الجلدية المريحة والتليفون، مع باقة زهور صناعية يابانية حرص السيد«روزنبرج» على أن تكون أمامه على المكتب بينما يطلع الزبائن ببسمة مهذبة لاتفارقه على كتالوج مخصوص بمختلف أنواع السيارات لينتقوا من بينها ما يناسب ذوقهم .ولم يمض وقت حتى سجل الكثيرون أسماءهم في طابور انتظار السيارات الواردة من أمريكا وألمانيا وفي يوم الاحتفال بالافتتاح الرسمي للشركة بأحد أفخم فنادق المدينة انسحب روزنبرج من الباب الخلفي بهدوء، ودون أن يودع أحدا. ولم يجد رجال الشرطة في «صالون عام ٢٠٠٠» سوى«إيفان» وهو صبي في الرابعة عشر من عمره، ترك مدرسته واشتغل ساعيا مع

روزنبرج ، مقابل وعد بأن يكون راتبه أربعمائة دولار شهرياً . وتبين أن السيارتين الوحيدتين المعروضتين فى الصالون من طراز«ريتو» و«موسيدس» تخصان شركة أخرى أقنعها روزنبرج بأنه سيقوم بالدعاية لهما بواسطة هاتين السيارتين . أما الأوراق الرسمية التى تسلمها الزبائن مقابل الدفعة الأولى من الفلوس فاتضح أنه قد تم شراؤها بكل بساطة من مطبعة خاصة . وقدرت الشرطة ما جمعه الرجل ذو الهيمة المهذبة بثلاثة ملايين دولار ، دون أن يكلفه ذلك سوى فاكس ومقعدين مكسوين بالجلد، وباقة زهور صناعية زاهية الألوان ما زالت مكانها.

لكن هذا النهب القائم على الحيلة والذكاء يتحول إلى نهب بالعنف يقوم به رجال المافيا الروسية الذين ينشطون فى مجالات تجارة المخدرات، والسلاح، والدعارة، وتهريب المواد الخام كالبلاتين والذهب واليورانيوم، والقتل بالحجز إلى ذلك القسم المثقف من المافيا الذي يتخصص فقط فى تهريب التحف الفنية واللوحات والأيقونات التاريخية خارج روسيا ، انتهاء بفرض الاتاوات المالية حتى بلغ عدد المقتولين بأيادى العصابات العام الماضي فقط أربعة وأربعين ألف قتيل، أي أكثر من عدد الجنود السوفيت المقتولين فى أفغانستان. وفى عام ٩٣ وحده قتل ثلاثون مديرا من مديرى البنوك، رفضوا الاستغلال لدفع الاتاوات المفروضة عليهم.وانتشر- على خلفية النهب- وجود «الروس الجدد» الذين يدخلون المحلات الفاخرة مع زوجاتهم وقططهم وكلابهم وخدمهم فيشترون كل ما يريدونه بأفحش الأسعار بدءا من الكافيار واللحوم حتى الأصناف الغريبة من الفواكه الأفريقية النادرة التى تباهى الرئيس يلتسين ذات مرة بها فى خطاب للتدليل على أن: «كل شئ أصبح موجودا لدينا فى روسيا».

وقد اتسع نطاق النهب فى روسيا حتى قدرته الحكومة العام الماضى بسبعين مليار دولار ، بينما صرح الجنرال فيتشيسلاف سلطخانوف رئيس دائرة مكافحة الجريمة بأن عوائد عمليات التصدير التى لم ترجع لروسيا نتيجة العمليات التى قامت بها شركات روسية محتالة تقدر «بثلاثة تريليون روبل»، ومضى يستشهد بوقائع محددة على التشابك الوثيق بين رجال العصابات والمحتالين وكبار

يلتسين

رجال وموظفى الدولة، وضاربا الأمثلة بعشرات الحالات التى ضبطت ويحقق القضاء فيها، وأواخر عام ١٩٩٤ ظهر سيرجى مافرودى الذى وصفته «نيزافيسيمايا» بأنه «أكبر محتال دنئ فى التسعينات من هذا القرن »لأنه تمكن من نهب حوالى ثلاثة مليارات دولار من السكان بخداعهم بشركة ودائع مساهمة . ولكن ذلك المحتال سرعان ما تمكن من تسوية أموره مع القضاء والدولة بل وأصبح نائبا فى البرلمان الروسى هذا العام للدفاع عن حقوق الشعب. ولم تكن صدفة أن يطالب النائب البرلمانى «أرتيوم تاراسوف»علنا داخل قاعة البرلمان بتسليم السلطة للعصابات انطلاقا من المنهج المعروف القائل باستحالة تجاهل «الواقع التاريخى».

ومع الالتحام العنيف والتشابك الوثيق بين قبضة العصابات وجهاز الدولة أصبح عشرة بالمئة من سكان روسيا يتحكمون فى ربع مصادر الدخل، مما دفع الكاتب والمخرج المعروف ستانيسلاف جافوروخين لإصدار كتابه الشهير«الثورة الإجرامية» الذى جاء فيه : « تجرى فى بلادنا ثورة اجرامية، وللدقة فإنها لا تجرى ولكنها تكتمل بالانتصار الذى يعد العدة لبناء دولة المافيا والعصابات فى روسيا » ويبلغ عدد ضحايا الشركات المحتالة فى روسيا خمسة وعشرين مليون مواطن، يقف وراء كل منهم أسرة كاملة ، وأمسى من الأمور المعتادة أن يشهد ميدان«بارك كلتورى» أسبوعيا مظاهرة من جمهور لاهم له الا استرداد أمواله الضائعة بين النصابين من مديرى مختلف أنواع البنوك والشركات . وهو جيش ضخم أغرى رجلا من أغنى أغنياء روسيا وهو قسطنطين بوروفوى زعيم حزب الحرية الاقتصادية بأن يفكر فى انشاء حزب جديد، وربما تكون على حد قوله : «حركة أو تيارا سياسيا واسعا«للمضحوك عليهم» . وعلل ذلك الخاطر بسببين: الأول، أنه لابد من «ظهور من يدافع عن مصالح ذلك الشعب» ، وثانياً لأن تلك «قوة سياسية ضخمة كفيلة برفع من يتولى الدفاع عنها إلى قمة السلطة». ولكن المخدوعين والمنهوبين فى روسيا لا يمثلون الجيش الوحيد من جيوش الضياع، فهناك إلى أولئك خمسة وعشرون مليون نسمة أخرى لا تندرج تحت المفاهيم المعروفة لتقسيم الطبقات استيقظوا ذات صباح مع انهيار الدولة السوفيتية فوجدوا أنفسهم فى دول أخرى منهم ٦ مليون روسى يعيشون في كازاخستان، ترفض كازاخستان أن تمنحهم الجنسية، ولا يستطيعون فعليا العودة لروسيا لأنه ليس لهم فيها بيوت، ولا عمل ، وبينما أصبح العثور على عمل فى روسيا أمرا مستحيلا، فإن الحصول على شقة من سابع المستحيلات بعد أن وصل سعر الشقة المؤلفة من غرفة واحدة وصالة(خمسين مترا) إلى أربعين ألف دولار. وتتفرق وحدات جيش المغتربين الذين لا يعرفون مصيرهم ولا مصير أولادهم على كافة الجمهوريات السوفيتية السابقة . منهم ٣ مليون من التتر والشيشان والطاجيك والأبخازالذين يعيشون فى جمهوريات مختلفة لا علاقة لها بروسيا ولا علاقة لها بأوطانهم الأصلية .وخلال ذلك فإن شعبا آخر من مختلف القوميات(يصل عدده إلى ٤ ملايين نسمة) قام بهجرة عكسية من مناطق الحروب إلى روسيا ، معظمهم من الهاربين من نيران القصف والاقتتال من طاجكستان وجيورجيا ومولدوفا وقرة باغ ، ولم يعد أحد يندهش فى موسكو إذا طرق بابه رجل بملابس طاجيكية

تقف من ورائه زوجته وقد غطت وجهها بوشاح تحمل طفلا على يديها . وسيسأله صاحب الشقة عما يريده ، فيقول له: «شاى أو كيلو سكر، أو صابونة غسيل، أو ملابس قديمة للطفل . أى شئ» البعض يردون الأبواب معتذرين ، البعض يعثرون على ما يجودون به، البعض الآخر يكتفى بتقديم الشاى الساخن لأنه هو نفسه لا يجد ما يأكله. وخلال ذلك أضافت الحرب الشيشانية مائتى ألف مهجر غادروا جروزنى عاصمة الشيشان ليس إلى مكان بعينه ولكن إلى المجهول ، ينتقلون من بلد لآخر ،يحتمون بداخل محطات المترو ، ومع المهجرين الآخرين لا يلزمهم لتبديل مسكنهم ووطنهم سوى عدة خطوات للأمام على الطريق نحو المجهول ، حيث تلحق خطاهم بذلك الحشد الهائل الذى أمست أقدامه المتنقلة حاضره ومستقبله الوحيد فى ظل الثورة الإجرامية التى أفضت خلال السنوات الماضية إلى ظهور جيش آخر ثالث (غير المخدوعين والمهجرين) هو جيش العاطلين عن العمل، ويصل عدد أفراده إلى خمسة ملايين عاطل مسجلين رسميا، وخمسة ملايين آخر مسجلين شعبيا ،وهؤلاء لم ينزحوا من بلدانهم ، ولم يخدعهم أحد، ولكنهم نزحوا من مواقعهم الاجتماعية السابقة إلى الحضيض. منهم حوالى مليون ضابط سرحوا من الجيش فأصبح عملهم الوحيد إما خدمة رجال العصابات بخبراتهم فى التصويب والحراسة، أو اللف، على البيوت يعرضون على أصحابها أن يقوموا بأي عمل كرفع ثلاجة ثقيلة من المطبخ إلى الصالة، أو قيادة سيارة، أو الجلوس مع الأطفال فترة النهار. ومن بين العاطلين عن العمل عدد ضخم من العجائز الذين يثبت التشريح الطبى عند وفاتهم أنهم ماتوا ببساطة جوعا، لأن شيئا لم يدخل معدتهم منذ أيام طويلة، وأغلب أولئك العجائز من رجال المعاشات ونساء المعاشات، تمكن البرلمان الروسى بعد جهد جهيد من اتخاذ قرار فى ١٢ فبراير ٩٥ برفع معاشاتهم لمواجهة ظروف الحياة ،فأصبح الحد الأدنى للمعاش هو ٥٤ ألف روبل(١٥ دولار شهريا) .وبذلك أصبح على المواطن أن يعيش يومه بنصف دولار وهو ما يكفى الآن لشراء، ولو نصف رغيف عيش. ولم يعد لجيوش المخدوعين والمهجرين والعاطلين عن العمل سوى جدران البيوت وأبواب المصاعد يخطون عليها بأنقع الكلمات رأيهم فى نظام الحكم الديمقراطى.

مراكز البحث الأمريكية ما الذى تبحث عنه فى موسكو؟

يوجد فى العالم اليوم حوالى ٥٠٠ مركز بحث كبير لا عمل لها- ليل نهار- سوى دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية فى روسيا ، منها ٢٠٠ مركز فى أمريكا ، وأكثر من ١٠٠ فى ألمانيا . ولما كانت ظروف العلاقات بين موسكو والغرب قد اختلفت كثيرا الآن عما كانت عليه ، فإن الغرب لم يعد مضطرا للتمويه على طرق ووسائل جمع المعلومات كما كان الحال فيما مضى، فقد أصبحت الديمقراطية الروسية وحرية التنقل تسمح للأنشطة السابقة بأن تتخذ صورة شرعية وواضحة . وهكذا بدلت الأجهزة الأمنية الأمريكية من أساليب عملها تماشيا مع التطورات الجارية فى المجتمع الروسى. وأصبح عدد كبير من المراكز البحثية الغربية المشار اليها يعلن عن أن أحد الأهداف الرئيسية التى تتوخاها تلك المراكز هو «مساعدة الروس» تقنيا وماليا فى الانتقال نحو اقتصاد السوق وتطوير أشكال إدارة الاقتصاد، والمساعدة على تنمية قطاع الأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل انشاء العلاقات بين رجال الأعمال الغربيين وزملائهم الروس ، وكلها أهداف جميلة بالنسبة لرجال الأعمال الروس التواقين لإنشاء علاقات مباشرة مع المؤسسات التجارية فى الدول الغربية، لكن تقريرا وضعته دائرة مكافحة التجسس فى روسيا يعرى تلك الأهداف الجميلة من مظهرها الخلاب، مستبقيا لها فقط : وظيفة التجسس وجمع المعلومات بكل الطرق عن كل وأدق ما تهتدى من الأسرار الروسية . ومما يسهل من النشاط الاستخبارى لتلك المراكز غياب أى قوانين فى روسيا لتنظيم عمل ونشاط المراكز العلمية البحثية الأجنبية . وعلى أية حال فإن «جمع المعلومات» وهو إحدى الوظائف التاريخية التى ظهرت مع ظهور الدول وتعارض مصالحها ،لا يقف عند حد «جمع المعلومات» . ووفقا لما يشير إليه تقرير إدارة مكافحة الجاسوسية بروسيا فإن «الهدف الحقيقى من جمع تلك المعلومات ليس تكوين صورة واضحة عما يجرى فى روسيا ، بل مساعدة الحكومة الأمريكية على أن تتخذ بصورة صحيحة قراراتها السياسية الخارجية الرامية لردع روسيا، وعرقلتها عن التطور الاقتصادى بصفتها الدولة الوحيدة القادرة على منافسة الدولة العظمى الوحيدة الآن- أى «أمريكا» . ويأتى فى مقدمة ممولى المراكز البحثية التى تمارس تلك الأنشطة الكونجرس الأمريكى، ومجلس الأمن القومى الأمريكى ، وأكاديمية القوات البحرية الأمريكية، كما يشير التقرير الروسى إلى أن «الولايات المتحدة تستخدم تلك المراكز العلمية لتكون غطاء يتم عبره تهريب العقول بصورة منتظمة من روسيا للخارج».

وعلى هذا الصعيد يتوقع الخبراء أن يهاجر من روسيا سنويا ما بين مائتى إلى

ثلاثمائة عالم، وأن الشركات والمعاهد القريبة ستستفيد منهم في صنع الأدوية المبتكرة، ووضع برامج حديثة للكمبيوتر، وتطوير علم الرياضيات التطبيقية وغير ذلك.

وتحصل المراكز العلمية المذكورة على المعلومات الهامة عن طريق اللقاءات التي تعقدها مع العلماء الروس والاقتصاديين والسياسيين ممن تتوفر لديهم بحكم خبراتهم ومواقعهم معلومات ذات شأن. وقد قامت تلك المراكز بافتتاح نوادي خاصة لتلك اللقاءات مثل نادي «روتاري كلوب»، ونادي «لايونز كلوب»، و«الدار الأمريكية» وغيرها. وتنظم المراكز جولات ورحلات «ثقافية» للعاملين بها في مختلف أنحاء روسيا، كما تقوم بدراسة وتصوير الوثائق والمراجع الهامة في الأرشيفات والمكتبات، وتجرى استطلاعات للرأى العام بشأن القضايا التي تمثل اتجاهات الرأي العام فيها أهمية خاصة، وتعتمد المراكز أيضا على شبكات من المراسلين التابعين لها في أنحاء وأقاليم روسيا. وهناك عدد من المراكز الروسية- الأمريكية قد أنشئت بالفعل في مدن مثل ساراتوف، وفلاديمير، ونيجني نوفجورود، وكراسنويارسك، وعدد من المدن الروسية الأخرى مما يسهل على «العلماء» الأمريكيين الدخول في اتصالات مباشرة مع المسئولين في تلك المناطق، وخلال ذلك تلجأ تلك المراكز لوسيلة بسيطة ومضمونة التأثير للحصول على المعلومات: إذ تدعى أن تلك المعلومات لازمة لها لكى تقرر على ضوئها حجم المساعدة المالية والتكنولوجية التي يمكنها تقديمها للجهات المختلفة، وهي ذريعة عادة ما يسيل لها لعاب الروس في المؤسسات والإدارات التي يمر أغلبها بضائقة مادية. ومما يؤكد أهمية الأبحاث التي تجريها المراكز المشار إليها، وطابعها الشمولي الذي يسمح باستخلاص استنتاجات هامة أن **«العلماء والباحثين»** من جامعات هارفارد وكولومبيا ودوك أجروا في نهاية ١٩٩٣ بالتعاون مع باحثين في مركز الابحاث الاجتماعية التابع لجامعة موسكو ومركز آخر لدراسة العلاقات القومية استطلاعا للرأى في ٧٣ منطقة روسية تحت عنوان عام هو: «الوضع في روسيا عشية الانتخابات»، واستهدفت الاستطلاعات تحليل الوضع السياسي ومواقف الفئات الاجتماعية والحركات السياسية وإمكانيات تأثيرها في مجرى الانتخابات والتنبؤ بمسار التطور السياسي والاقتصادى اللاحق في روسيا. والواضح أن تلك الاستطلاعات كانت تمول بسخاء، إذ بلغ عدد الذين تم استطلاع آرائهم أكثر من ٣٥ ألف مواطن روسي، كما التقى خلال تلك الاستطلاعات المسئولون من «هارورد كوليدج» بالخبراء الروس في مدينة «أوبنينسك» لتكوين صورة واضحة عن ظروف عملهم وأوضاع المؤسسات التي يعمل بها العسكريون الروس، والظروف المعيشية للخبراء والعلماء هناك، وعادة ما تتبع مرحلة جمع المعلومات مرحلة الاستفادة من تلك المعلومات، فقد سعت المراكز الأمريكية لتوقيع اتفاقيات مع العلماء الروس تؤمن للأمريكيين الحق المطلق في استغلال الاكتشافات العلمية والاختراعات التي يتوصل إليها أولئك العلماء، وعلى سبيل المثال فإن الصندوق العلمي الدولي الأمريكي تمكن خلال عام ١٩٩٣ من الحصول على ٧٦ تقريرا حول الاكتشافات العلمية من المؤسسات البحثية الروسية مقابل ٥٠٠ دولار لكل تقرير يقدمه الفرد، و١٠٠ ألف دولار مقابل كل تقرير تقدمه المؤسسة مجتمعة بحيث ينال كل واحد نصيبه. وفي نفس الوقت فإن الجهات المختصة في الولايات المتحدة وضعت خطة بالاختراعات التي تناسب احتياجاتها لتوجيه العلم الروسي لخدمة تلك الاحتياجات بالاكتشافات المناسبة لها وخاصة احتياجات المؤسسة الصناعية العسكرية الأمريكية.

ويورد تقرير إدارة مكافحة التجسس الروسية مثلا آخر فيعرض لما قامت به المراكز العلمية حين عرضت على عدد كبير من ضباط القوات الروسية التي كانت ترابط في أوروبا أن يجيبوا- مقابل اتفاق مدفوع الأجر- عن أسئلة المراكز التي تتناول الوضع السياسي والاقتصادى والاجتماعي في المناطق الروسية التي كانت ترابط فيها القوات المنسحبة من أوروبا. ولكن الأنشطة العلنية لتلك المراكز- رغم طابعها وأهدافها المكشوفة- لا تمثل سوى الجزء الذي يطفو على السطح من جبل الجليد. أما القسم العملاق من جبل جمع المعلومات السرية فإنه يرقد في قاع محيط الأنشطة السرية- ويستشهد التقرير على سبيل المثال بالاقتراح الذي تقدمت به رسميا شركة: «تيختوجينيزيس» للعلماء الروس بأن يوقعوا معها اتفاقيات لتزويد الشركة بالمعلومات عن أحدث إنجازات العلماء الروس وكل ما يتصل بحياتهم الخاصة، كما طلب ممثلون رسميون للمؤسسة العسكرية الأمريكية من مؤسسة بحثية روسية تابعة للقطاع العسكري الروسي أن توافيهم بكل ما لديها من معلومات هامة تتعلق بالجيش والعسكريين والأسلحة. وفي أوائل عام ١٩٩٤ عرض مسئولون من قيادة القوات البحرية الأمريكية تمويل معهد الميكانيكا التابع لجامعة موسكو- مقابل أن يقوم المعهد بتزويد القوات البحرية بكل ما يتوصل إليه من نتائج في أبحاثه، علما بأن علماء المعهد المذكور يعملون في وضع نماذج رياضية لتحليق الصواريخ المنطلقة من الأرض.

الأخطر من كل ذلك- وهو ما يشير إليه التقرير بوضوح- أن لدى إدارة مكافحة الجاسوسية الروسية معلومات بأن الأمريكيين قد شكلوا جماعات ولوبي تابعاً لهم يعمل داخل عدد من مؤسسات وهيئات السلطة والإدارة المركزية الروسية ويمدهم بكل ما يريدونه من معلومات، كما أنشأت المراكز البحثية الأوروبية والأمريكية علاقات وثيقة مع أجنحة مما يسمى «المعارضة البناءة» مثل كتلة **«الفلاحة»** التي يتزعمها السياسي والاقتصادي المعروف **جريجوري يافلينسكي**، ومع حزب الوحدة والوفاق الذي يتزعمه **سيرجي شاخراي** نائب رئيس الوزراء، ومع الحزب الديمقراطي الروسي، وغير ذلك من جماعات وأحزاب سياسية. وفي هذا المجال يقوم «صندوق فورد» بدور خاص إذ وضع هدفا له «انشاء ودعم طاقم السياسيين والقياديين من الصف الثاني المرشحين لأسن يشغلوا في أية لحظة المواقع المحورية في الدولة الروسية».

ولا يخفي المسئولون عن صندوق فورد أنهم سيتمكنون عبر نشاطهم هذا «بدعم **الصف الثاني من القيادات**» من تشكيل قيادة سياسية جديدة موالية لأمريكا تحل محل القيادة الحالية في روسيا. وخلال ذلك فإن صندوق فورد يشترط على من يتعاونون معه ألا يعملون حاليا في مؤسسات الدولة أو في مواقع بارزة، وأن يواصلوا وجودهم في الظل، بعيدا عن تلطيخ صورهم وأسمائهم بالارتباط بالنظام الحالي، بحيث يصلحون فيما بعد «كوجوه جديدة تماما» لتولي مواقع محورية مؤثرة. ويرمي الأمريكيون بذلك إلى أن تستطيع القيادات الجديدة تلك التمتع بتعاطف وتأييد فئات واسعة من الشعب الروسي على أساس أنها «لا علاقة لها بأخطاء النظام الحاكم الحالي، ولم تشارك في السلطة».

اليسار الأمريكى على مفترق الطرق (٢)

«حزب العمال الأمريكى» فى مرحلة التكوين

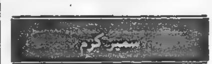

رسالة واشنطون

ليس أكثر من مجموعة صغيرة من الشباب النشطين وقد تأسس حديثا بهدف واعادة تركيز المناقشة القومية الدائرة الآن فى أمريكا

«كونجرس الفقراء» يعقد جلسات على سلالم الكونجرس الأمريكى لمناقشة القضايا التى يتجنبها «كونجرس الأغنياء».

انشطة جماهيرية بالجملة ، كل يوم تشن حرب مقاومة ضد برنامج اليمين الأمريكى ، «عقد مع أمريكا» باعتباره هجمة جديدة على الطبقة العاملة وعلى الحقوق المدنية.

«حزب العمال الأمريكى» يعلن ميلاده خلال شهور . ليكون أول حزب سياسى يتكون «من تحت» ولا يعتمد على تبرعات الأثرياء.

الحزب الثالث الجديد يركز اهتمامه بداية على إثارة القضايا لا على المعارك الانتخابية.

حزب العمل الأمريكى

ليلة عيد الميلاد الأخيرة ، فى جو قارس البرودة فى أكبر الأماكن اتساعا فى واشنطن أمام مبنى «الكابيتول» -التى يحتله الكونجرس الأمريكى ويحتل إلى جانبه عشرات المبانى الأخرى حوله- تظاهر نحو ألف من الأمريكيين احتجاجا على خطر برنامج الحزب الجمهورى المسمى «عقد مع أمريكا» على الفقراء الأمريكيين.

«وعقد مع أمريكا» هو البرنامج السياسى -الاقتصادى -الاجتماعى الذى يزعم قادة الحزب الجمهورى أن نجاح الحزب فى نيل الأغلبية فى مجلس الشيوخ والنواب فى انتخابات نوفمبر الماضى قد تم بفضله.

نظم هذه المظاهرة مركز البحوث والتربية والعمل بشأن الفقر» ، والمركز حول الرعاية الاجتماعية والجريمة والمسائل الاجتماعية الأخرى لتتخذ من موضوع الفقر بؤرة لها».

أطلق منظمو هذه المظاهرة على نشاطهم شعارا هو «أوقفوا الحرب على الفقراء».

منذ ذلك اليوم- ٢٥ يناير ١٩٩٥- وكل أسبوع يعقد المركز الذى نظم الظاهرة «جلسة استماع» على سلالم مبنى الكونجرس يتحدث فيها الأمريكيون العاديون عن المشكلة . عن آرائهم فى البرنامج الجمهورى -عقد مع أمريكا- عن الحلول التى لا يتطرق اليها أبدا أعضاء الكونجرس فى القاعات الداخلية.

وتسخر هذه الجلسات التى أطلق عليها بعضهم وصف «كونجرس الفقراء» طوال الأيام المئة الأولى من عمر الكونجرس الأمريكى الجديد .. والكونجرس الذى يسيطر عليه اليمين الجمهورى والذى يحمل على عاتقه الآن مهمة «تفكيك دولة الرفاهية» ، والمقصود هو إلغاء برامج مساعدة الفقراء بأشكالها المختلفة باعتبارها عبئا حكوميا على كاهل دافعى الضرائب أو الطبقة المتوسطة.

وتتناول مناقشات «كونجرس الفقراء» على عتبات «كونجرس الأغنياء» موضوعات تمس صميم الأوضاع الاقتصادية -الاجتماعية فى الولايات المتحدة ، وتسمى الأشياء بأسمائها:

«والتفاوت الاقتصادى» الآخذ بالاتساع بين الأغنياء والفقراء» ، أين تنفق أموال الضرائب ، كم منها ينفق على برامج مساعدة الفقراء وكم على تشجيع الاثرياء على الاستثمار وزيادة أرباحهم ، وكم على الميزانية العسكرية ... الخ.

لا كلمة واحدة من هذه المناقشات تجد طريقها إلى مضابط جلسات الكونجرس ، والأسوأ من هذا أنها لا تجد طريقها إلى صفحات الجرائد الأمريكية الأوسع انتشارا (جرائد المؤسسة الحاكمة كما يسميها اليساريون الأمريكيون) مثل «واشنطن بوست» و «نيويورك تايمز».. كما تتجنبها كاميرات شبكات التليفزيون «أى . بى . سى» و «سى . بى . اس» .. وحتى «سى .. إن .. إن» التى تدعى أنها لا تفوتها شاردة أو واردة من أخبار الدنيا(...).

لكن ما الهدف من هذه المناقشات الشعبية على السلالم بينما «ممثلو الشعب» الأمريكى الذين أتت بهم الانتخابات التى لا يشك أحد أبدا فى أنها نزيهة لا يجد التزييف إليها سبيلا يناقشون كل شئ؟

يقول ليونارد آدلر أحد مؤسسى

والعم سام» يحاول الصعود مكبلا.. للرسام اليسارى الأمريكى روبرت جروسمان

المركز المذكور «وإن ما نحاول أن نفعله هو أن نفرض على الديمقراطيين والجمهوريين على السواء المناقشة الحقيقية للمشاكل . أنهم يناقشون حقوق الطبقة المتوسطة وكيف يمكن خفض ضرائبها ولا يتناولون أبداً مشكلات الفقراء . أننا نحاول عمل شئ يبدو أن الحزبين لا يهتمان به، وهو الانصات إلى أفكار الفقراء أنفسهم حول سبل تمكينهم من الوقوف مرة أخرى على أقدامهم» .. ويضيف آدلر: « لقد **أصبح من قبيل التطرف في الظروف الراهنة أن نتحدث عن الأمل . أو أن نفجر الأمل في نفوس الفقراء الأمريكيين.».**

يوم ٣١ يناير الماضى فى مدينة بوسطن الأمريكية جرت مظاهرة ضخمة خارج فندق كان رجال الأعمال يقيمون فيه عشاء لدعم الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، حيث كان ثمن العشاء للفرد الواحد ١٠٠٠ دولار بالتمام والكمال.

كانت اللافتات التى حملها المتظاهرون لمعرفة سبب المظاهرة والاتجاهات السياسية التى تعبر عنها : **أوقفوا دولة الرعاية الاجتماعية للأغنياء -الفقراء والعمال لن يتراجعوا ، سنناضل من أجل حقوقنا- دعوة من أجل العمل اتحدوا لمحاربة اليمين. ارفعوا أيديكم عن برامج المساعدات الاجتماعية للفقراء.**

وراء تنظيم هذه المظاهرة كان يقف تنظيم يحمل اسم **«حملة الشعب القومية».**

الشرطة فى مدينة بوسطن وكذلك «الشعبة السرية» المكلفة بحراسة الرئيس وكبار الشخصيات نجحت -كما تنجح دائما -فى جعل الرئيس والمشاركين فى حفل العشاء الفاخر يدخلون ويخرجون دون أن يتعرضوا لحرج رؤية المتظاهرين -فضلا عن قراءة الشعارات «المتطرفة» . وكما فى المناقشات فى إطار **«كونجرس الفقراء»** على سلالم الكونجرس الأمريكى تصرف الاعلام التقليدى كأن لا علم له بمظاهرة بوسطن .. ابتداء من وكالات الأنباء الشهيرة إلى الصحف التى توزع بالملايين إلى شبكات التليفزيون الغنية باعلانات الأثرياء وشركاتهم . جميعهم تجاهلوا المظاهرة كأنها لم تقع .. أو **كأن المشاركين فيها كانوا أشباحا ، أو كانوا موتى يرفضون أن يدفنوا كما فى مسرحية «ثورة الموتى» للكاتب الأمريكى الراحل ايروين شو(..).**

طوال شهر فبراير الماضى نظم الطلبة الأمريكيون مظاهرات واجتماعات عامة ومسيرات فى جامعاتهم فى أنحاء الولايات المتحدة احتجاجا على قانون جديد فى ولاية كاليفورنيا عرف باسم القانون ١٨٧ ويحرم «المهاجرين غير الشرعيين» فى الولاية من المعونات ومن المزايا الصحية والتعليم... ومن فيهم أولئك الذين انقضى على وجودهم على الأراضى الأمريكية سنوات طويلة ، وحتى الذين يعملون ويسهمون بعملهم فى الحياة الاقتصادية للولاية.

قرر عشرات الآلاف من الطلبة فى كاليفورنيا وكثير من الولايات الأخرى الإضراب عن الطعام تعبيرا عن تضامنهم مع المهاجرين والفقراء الذين هبط عليهم هذا القانون كصاعقة تدمر حياتهم وفرصهم فى التعليم والرعاية الاجتماعية .

والجميع فى هذه الحملة يطالبون باعتراف حكومى **بحق التعليم المجانى كأولوية** قومية .. ويطالبون فى الوقت نفسه باطلاق سراح المسجونين السياسيين ، ومن فيهم المهاجرون غير الشرعيين الذين تلقى السلطات القبض عليهم من أجل ترحيلهم إلى بلادهم يواجهون القتل أو الاضطهاد وأحيانا التعذيب.

يوم ٤ مارس الحالى موعد لعقد اجتماع شعبى حاشد فى مدينة نيويورك «لإعلان التعبئة» ضد برنامج اليمين الجمهورى **«عقد مع أمريكا»** القوى السياسية والشعبية المشاركة فى الإعداد لهذه المناسبة تضم نقابيين وعمالاً ونشطين فى تنظيمات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وزعماء طلابيين ، ورجال دين ومهنيين من مختلف المهن كالأطباء والمحامين وموظفى الحكومة ... يجمع بين هؤلاء جميعا اقتناع قوى **بأن قيادات الكونجرس الجديدة قد وقعت «عقدا ضد جماهير الأمريكيين لصالح قلة من أثرياء المؤسسات الذين يهدفون إلى رفع أرباحهم الحد الأقصى صعودا على ظهور الفقراء»** والعبارة الأخيرة للقس لوشيوس ووكر المدير التنفيذى لمؤسسة التعاون بين الأديان وهو من أنشط العناصر الكنسية فى حركة مقاومة الحصار الأمريكى المفروض على كوبا.

دولى سيفيتز نائبة رئيس «الاتحاد القومى للحقوق الاجتماعية» تقول ان الحملة من أجل عقد هذا اللقاء الشعبى الحاشد لرد هجمة اليمين على الفقراء تعد أضخم حركة من نوعها (منذ عام ١٩٦٨).

ماذا يقول منظمو هذه الحركة عن الرئيس كلينتون؟.

يقول المحامى اليسارى الشهير وليام كونستلر- الذي يرتبط اسمه بقضايا الدفاع عن اليساريين والفقراء ومن يعتقد أن السلطات الأمريكية تدبر المؤامرات لايداعهم السجن-«ان كلينتون سيضحى بكل صديق له وبكل من ساهم فى إنجاحه فى انتخابات الرئاسة الماضية لكى يحقق طموحه فى الفوز بفترة رئاسة ثانية.. »

ويقول برايان بيكر مدير تحرير صحيفة

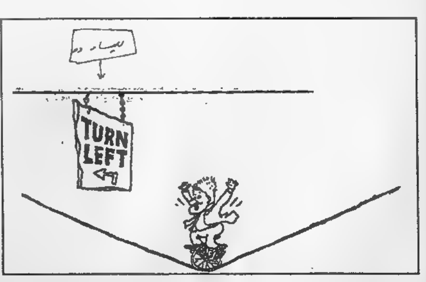

دعوة إلى كلينتون «لليسار دُر».. هل يمكنه ذلك أثناء اللعب على الحبل.

«عالم العمال» اليسارية الأمريكية أن من الواضح من «رسالة حالة الاتحاد» التى وجهها كلينتون فى جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب فى أواخر يناير الماضى انه قرر ألا يحارب اليمين .. **لقد اعتذر عن كل ما حاول قبل انتخابات الكونجرس الأخيرة تقديمه من قوانين لصالح الفقراء ومحدودى الدخل ، وبالأخص القانون الذى كان يرمى إلى تحقيق تغطية صحية شاملة لكافة الأمريكيين والذى هزمه الكونجرس حتى حينما كانت الأغلبية فيه للحزب الديمقراطى.**

. فى الوقت نفسه بدأت تظهر بوادر كثيرة واضحة على أن الحركة العمالية الأمريكية قررت أن تخوض نضالا من أجل تغيير قياداتها التقليدية التى قادت اتحادات نقابات العمال فى طريق الدفاع عن مصالح الشركات ورجال الأعمال ورضخت لضغوط اليمين .. الأمر الذى أدى إلى «تدهور نسبة العمال الأمريكيين المنضوين فى عضوية نقابات عامة إلى ما لا يزيد عن ستة بالمئة .. وكانت هذه النسبة تربو على ٣٠ بالمئة فى سنوات السبعينات الأولى.

لقد بدأت الصحف والمجلات المعنية بالشئون الاقتصادية -مثل مجلة «بيزنيس ويك» الأسبوعية -تتحدث عن صراع داخلى فى الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكية من أجل تغيير القيادة الراهنة للاتحاد وعلى رأسها زعيمها «لين كيركلاند» الذى يظهر بصحبة رجال الأعمال الكبار وفى مجالسهم واحتفالاتهم أكثر مما يظهر فى اجتماعات العمال ونقاباتهم واتحاداتهم ، وقد ظل كير **كلاند رئيسا للاتحاد العام لنحو ١٥ عاما أصيب خلالها الاتحاد بضعف مزمن ، حتى أن رون كيرى الذى** انتخب مؤخرا رئيساً لاتحاد عمال الشحن -أكبر الاتحادات العمالية الأمريكية على الاطلاق- قال فى حديث صحفى لمجلة «بيزنيس ويك» (١٣ فبراير ٩٥) **واننا الآن بحاجة الى حركة عمالية تتأجج النار بداخلها مرة أخرى بعد أن انطفأت هذه النيران لسنوات طويلة ، وهذا يتطلب تغييراً فى القمة».**

ويقف كير كلاند الآن متهماً بأنه وأضاع استراتيجية الحركة العمالية فى جهود من أجل مساعدة الديمقراطية فى انتخابات الرئاسة وانتخابات الكونجرس . وفشل فى تعبئة الحركة العمالية للدفاع عن مصالحها . وحتى **حينما نجح ديمقراطى فى الوصول إلى الرئاسة (كلينتون) بعد سنوات من احتلال الجمهوريين البيت الأبيض فانه لم يفعل شيئا من أجل العمال»**

تقدم كل الفقرات السابقة أمثلة لأحداث ونشاطات ومواقف تجرى فى أنحاء الولايات المتحدة كل يوم ، دالة على حالة الفوران العامة الناتجة عن هجمية اليمين المتمثلة فى الانتخابات العامة الأخيرة.. والمتمثلة فى ترابطات الديمقراطيين ، الرئيس كلينتون من ناحية والزعامات الديمقراطية فى الكونجرس من ناحية أخرى التى يلتزم اليمين بفكرها ومواقفها ، أو بعجزها عن الدفاع عن حقوق العمال والفقراء والأقليات .

هذا هو الجو السائد الذى تتبلور فيه الحركة العامة الراهنة من أجل تكوين حزب ثالث .. حزب لليسار يتغلب لأول مرة على هامشية الآخرين الثالثة العديدة التى عرفتها الحياة السياسية الأمريكية طوال نحو مائتى سنة من الحياة الحزبية ، ويتغلب فى الوقت نفسه على هامشية اليسار الأمريكى التى الزمته مواقع صغيرة محاصرة بسيطرة الحزبين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى.

وهكذا يتبين أن هجمة اليمين الأمريكى الشرسة منذ استعاد السيطرة على مجلس الكونجرس فى انتخابات نوفمبر ٩٤ قد أسهمت بدور لا يمكن إنكاره فى خلق قوة دفع كبيرة لقوى اليسار وجماهيره العمالية بالدرجة الأولى- نحو تأكيد قدرتها على التجمع وتحدى هذا الوضع الجديد الذى يريد فيه اليمين استغلال مركزه الجديد فى السلطة لتحقيق مزيد من المكاسب على حساب العمال والفقراء والاقليات.

ومع ذلك فإن الحركة الرامية إلى تأليف حزب جديد للعمال فى الولايات المتحدة ليست مجرد رد فعل ازاء الانتخابات الأخيرة ونتائجها.

لقد بدأت هذه الحركة قبل عدة سنوات بمجهودات نقابيين أمريكيين عديدين . لكن أولى الخطوات الكبيرة الملموسة فى هذا الاتجاه تمثلت فى تكوين منظمة «الدعاة الى حزب للعمال» برئاسة «أنتونى مازوكى» فى عام ١٩٩١ فى مدينة«سانت لويس» عاصمة ولاية ميسورى . قبل تكوين هذه المنظمة وبعدها ومازوكى يتحرك بنشاط وسط النقابيين وغير النقابيين من العمال مؤكدا على أهمية وجود للعمال فى أمريكا .. إلى حد أن الإعلام الأمريكى التقليدى (أى الإعلام غير الراديكالى) لم يعد يستطيع تجاهل اتساع نطاق حركته وارتفاع صوتها فى دوائر تتسع باطراد فى انحاء الولايات المتحدة .. خاصة بعد الانتخابات الأخيرة ، لكن هذا الاتساع يتضح بشكل خاص منذ أن عقدت منظمة «الدعاة إلى حزب للعمال» مؤتمرا لها فى سان فرانسيسكو (بولاية كاليفورنيا .. أكبر الولايات المتحدة من حيث تعداد السكان : أكثر من ٣٠ مليون نسمة) فى ٣١ يناير الماضى .

واعتبر هذا الاجتماع أول اجتماع رسمى تمهيدى لتأسيس حزب العمال الأمريكى ، وأعلن فيه مازوكى ان المنظمة التى تعمل من أجل تكوين هذا الحزب تضم أكثر من خمسة آلاف من العمال يدفعون بانتظام اشتراكات سنوية **تأكيدا لتكوين نوع جديد من الاحزاب السياسية فى أمريكا لا يعتمد على تبرعات الأثرياء ليضمن لهم تحقيق مصالحهم** . وأوضح مازوكى للصحافة الأمريكية ان السنوات الماضية كانت سنوات جس النبض بالنسبة لفكرة تأسيس هذا الحزب .. سنوات استشعار مدى وصول الرسالة بفكرة حزب العمال إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة وفى جميع أنحاء الولايات الأمريكية الخمسين ، كما أوضح أن المنظمة قد وضعت لنفسها ميثاق عمل وشكلت فروعا لها فى الولايات المتحدة وحددت لوائحها . وستبدأ فى اصدار نشرة دورية تحتوى على ملزمة يمكن فصلها لتعلق كملصقات فى المصانع وأماكن العمل لتصل إلى جماهير العمال ، بل أكد مازوكى أن المنظمة ستوفد بعض من أعضائها فى بريطانيا للدراسة «حزب العمال البريطانى» وقد فسر هذا على أنه يعنى أن الحزب الذى لايزال تحت التشكيل يرمى إلى أن يكون حزبا جماهيريا عريضا على غرار حزب العمال فى بريطانيا .. لا مجرد حزب ثالث صغير يضاف إلى عشرات الأحزاب اليسارية والليبرالية واليمينية والمتطرفة من كل اتجاه التى مرت على الساحة الأمريكية دون أن تترك عليها اثرا.

ويجرى الآن التخطيط والاعداد لعقد مؤتمرعام لحزب العمال الأمريكى ,إما قرب نهاية العام الحالى أو فى أوائل عام ١٩٩٦ ليكون مؤتمر اعلان ميلاد الحزب. ويتوقع قادة المنظمة التى تمهد لقيامه والتى ستكون بطبيعة الحال نواة قيادة الحزب . أن يعقد هذا المؤتمر العام فى إحدى أكبر مدن «قلب أمريكا» فى شيكاغو او دنفر اوسانت لويس حيث أكبر تركز للطبقة العاملة الأمريكية ، وفى هذا المؤتمر سيعلن الحزب دستوره وبرنامجه.

وقد لاحظت الصحافة الأمريكية أن مازوكي وباقي قيادات الحزب الذي لم يعلن رسميا بعد تتوخى قدرا كبيرا من الحذر والدقة في خطاباتها وبياناتها ، وأنها -وهذا أهم بكثير- أنها لا تربط الحزب وتأسيسه او دستوره أو برنامجه بالانتخابات كما هو شأن الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري .. وكما هو شأن الأحزاب «الثالثة» التي ظهرت في أمريكا في الماضي.

يقول مازوكي: إن الحزب في مرحلة **الدفع الأولية لن يكون حزبا انتخابيا إنما سيكون حزبا يهتم بالقضايا بصرف النظر عن خوض الانتخابات ، بصرف النظر عن الانشغال بوجود مرشحين له في الانتخابات بمستوياتها المختلفة** كذلك يحرص القادة القائمون على جهد تأسيس هذا الحزب على النأي بأنفسهم عن الارتباط بأي من «**مشاهير السياسة**» على نحو ما يفعل الحزبان الكبيران .. وذلك تأكيدا لارتباط الحزب بال «جذور» أي بالقواعد الشعبية العريضة التي يتجه نحو الدفاع عن مصالحها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجدير بالذكر أنه في هذه المرحلة التمهيدية لتأسيس الحزب الجديد تبنت ثلاثة من الاتحادات النقابية الأمريكية الكبرى نشاط وأهداف منظمة الدعاة إلى حزب للعمال وهذه الاتحادات والاتحاد نقابات عمال البترول والكيماويات والطاقة النووية» و«اتحاد الأخوة لنقابات عمال صيانة الطرق» و «اتحاد نقابات عمال الكهرباء» وتجري مفاوضات بين المنظمة وعدد آخر من الاتحادات والنقابات ، ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المفاوضات تشمل اتحاد نقابات عمال الشحن .. وهو أضخم وأقوى الاتحادات العمالية الأمريكية على الإطلاق ، إذ أنه يشمل نقابات عمال سيارات النقل وعمال التفريغ والشحن في الموانئ البحرية والجوية ، ويبلغ عدد أعضاء هذا الاتحاد نحو مليوني عامل ، وكان قد تأسس في عام ١٨٩٨ ولهذا يعد واحداً من أقدم الاتحادات النقابية الأمريكية وأطولها بقاء . ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه طور أساليب عمله وغيّر قياداته التي ساءت سمعتها لعشرات السنين بعلاقات وثيقة مع عصابات الجريمة ، المنظمة بما فيها «المافيا» أي أن هذا الاتحاد أجرى داخليا حركة تطهير واسعة النطاق خرج فيها يسار الحركة النقابية منتصراً.

ويقول انتوني مازوكي الرجل الذي يتزعم جهود تأليف «حزب العمال الأمريكي» ان اتحادات العمال تنظر الى هذه الجهود بجدية تامة باعتبارها مسألة إثبات وجود ، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة للحركة العمالية من ناحية وبالنسبة لمستوى معيشة الشعب الأمريكي بشكل عام من ناحية أخرى.

لكن الأهم مما يقوله مازوكي ما قالته صحيفة «واشنطون تايمز» وهي صحيفة يمينية تميل بشدة للجمهوريين وتتبنى افكار اليمين الديني -من أن اجتماعات منظمة الدعاة إلى حزب للعمال» التي عقدت في فبراير الماضي في سانت لويس تحمل على الاعتقاد بأنهم (أي القائمين على هذه الحركة) يحاولون تنظيم شئ يمكن أن يكون له تأثير بالغ الأهمية». وحين يأتي مثل هذا التقييم من واحدة من أكثر الصحف التقليدية الأمريكية تأييدا لبرنامج اليمين المسمى«عقد مع أمريكا» فانه لا يحمل سوى معنى واحدا : إنذار بمدى خطورة النتائج التي يمكن أن تترتب على وجود حزب ثالث ذي قاعدة شعبية عريضة واتجاه يساري .. انه -باختصار -أمر لم يألفه السياسيون الأمريكيون منذ ثلاثينات القرن الحالي.

ولقد كان من أهم ما قاله المشاركون في اجتماعات سانت لويس أننا نعرف انه سينشأ حزب ثالث ، ويمكن ان يصبح هذا الحزب شيئا قبيحا للغاية اذا لم يفز بولاء، وتأييد أولئك الذين يقوم من أجلهم».

ان أماكن العمل هي أكثر الأماكن في المجتمع الأمريكي الآن تكاملا ووحدة ، فيها يتضافر الناس من مختلف العناصر والألوان والأديان توحد بينهم عضويتهم النقابية ، وحيث المرأة تتمتع بالاحترام كجزء أساسي في العمل وفي الحركة العمالية».

إننا نحاول بناء حركة تعيد تشكيل طبيعة المناقشة السياسية في البلاد ، اننا نريد ان نستبدل الأطر التي تفرضها المؤسسات على المناقشة السياسية القومية بأطر الشعب العامل ، ان مهمتنا هي تغيير الايقاع السياسي في هذا البلد ، وهي مهمة هائلة».

ان تاريخنا كحركة عمالية وكذلك تاريخ حركة الحقوق المدنية وتاريخ أي حركة جماهيرية ليس تاريخ ما أنجزه أولئك الذين تم انتخابهم إننا نريد أن نحدد الاتجاه وعندئذ يتعين على من يتم انتخابهم أن يسيروا فيه ، ولا معنى أن نؤيد مرشحا دون أن يكون لنا نفوذ على مراقبته بعد ان يصبح مسئولا منتخباً».

التنظيم عمل شاق وعملية مستمرة لا تتم بين يوم وليلة ، ولكن لا يوجد أي بديل عنها ، كما انه لا بديل من الناحية السياسية عن العمل من أجل خلق تنظيم سياسي من نوع مختلف».

هكذا تبين أن الحزب الثالث يتخلق بطريقة غير مسبوقة في الحياة السياسية الأمريكية .. ليس فقط بعيدا عن الاعتماد على تبرعات الأثرياء، والمؤسسات انه يتخلق «من تحت» وليس من فوق تخلقه جماهيره وليس نخبة سياسية ذات طموح انتخابي ، وتلعب دورا كبيرا في خلقه حقيقة أن اتساع هوة التفاوت بين دخول العمال الأمريكيين اليوم نتيجة لضعف شديد أصاب مركز العمال الأمريكيين التفاوضي في المساومة على أجورهم على كلينتون حين أعلن أكثر من مرة ان العاملين الأمريكيين يعملون الآن أكثر مقابل أجر أقل .. حتى أن الحد الأدنى للأجور أصبح بحساب التضخم أدنى مما كان في أوائل الستينات . مع ذلك فان اليمين الجمهوري من موقعه الجديد كأغلبية في الكونجرس وفي مناصب حكام الولايات المتحدة قد أعلنها حربا لا هوادة فيها ضد محاولة رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح عند مستوى إنساني لائق .. مع أن كل ما تسعى إليه ادارة كلينتون هو أن ترفع هذا الحد الأدنى من ٤ر٢٥ دولارات في الساعة إلى ٥ر١٥ دولارا في الساعة تدريجيا خلال سنتين(...)

تبقى بعد هذا كله اسئلة كثيرة مهمة:

هل يستطيع الحزب الثالث الجديد -حزب العمال الأمريكي- أن يفلت من حصار الهامشية الذي ضرب حول كل حزب ثالث في أمريكا طوال القرنين الماضيين؟.

أين تقف القوى الديمقراطية والتقدمية الأخرى في المجتمع الأمريكي (الاشتراكيون الديمقراطيون أو الديمقراطيون الاجتماعيون مثلا) من الحزب الجديد وأفكاره.

هل يضر بفرص الحزب الثالث وقوف الأحزاب الشيوعية الأمريكية موقف التأييد فيجني حصاد النفور العام التاريخي من الأفكار الشيوعية ومن الشيوعيين في الحياة السياسية الأمريكية ... وخاصة بعد انهيار النظام السوفيتي ؟ أم أن **حزب العمال الأمريكي يتيح لأول مرة فرصة غير مسبوقة لدخول الأحزاب الشيوعية في حزب يساري له قاعدة جماهيرية وذات جاذبية للقوى الديمقراطية عامة في هذا المجتمع!**

عندما تبددت أحلام شعوب أوروبا الشرقية

منذ خمس سنوات ، سقط سور برلين ، وانهارت بعده الأنظمة الشيوعية النظام تلو الآخر. واحتفلت أوروبا الغربية- والغرب كله-بفوزه فى الحرب الباردة التى نشبت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وأحست شعوب شرق أوروبا بأنها أصبحت فى أوروبا من جديد ،وأنها ستدخل عالماً جديداً.

وانتعش الحديث فى أوروبا بالفعل عن «أوروبا الجديدة» ، وعن خطط مارشال جديدة، وعن «التكامل الأوروبى»، وعن توسع«الناتو» ، فسيضم الاتحاد الاوروبى و«الناتو» دول أوروبا الشرقية الجديدة ، وتردد كل هذا وسط الانفعال بالانتصار على الشيوعية، وأقيمت فنادق خمس نجوم بسرعة فى براج وبودابست ووارسو، حتى تستطيع هذه العواصم ان تستوعب جيوش المستشارين والناصحين ورجال البنوك وأصحاب الأعمال الذين تدفقوا وكانوا يصلون إلى هذه العواصم الثلاث فى كل رحلة طيران (ظلت التذاكر إلى هذه العواصم غالية الثمن، ولم تكن تستطيع

رسالة أوروبا الشرقية

الحصول على تذاكر طيران رخيصة كما هو الحال مع العواصم الغربية، فكنا نطير إلى فيينا ونستخدم القطار من هناك إلى العواصم الشرقية).

بعدها بدأت الأمور تهدأ ، وبدأ كل هذا الحديث يتحول إلى علقم فى فم شعوب أوروبا الشرقية ، فلا مشاريع مارشال تمت، ولا خطط التنمية نفذت أما مئات الملايين من الدولارات التى تدفقت بواسطة برامج المساعدات الغربية ، فقد استفادت منها الشركات الغربية أساسا، وهى تلك الشركات التى توجهت شرقاً على متن «قطار المساعدات».

أما دول «الاتحاد الاوروبى» فقد شاركت فى تنمية اقتصاديات السوق النامية فى بلدان شرق أوروبا فيما عدا المجالات «الحساسة» حيث الصناعات- فى أوروبا الشرقية-منافسة ،لقد استفاد الغرب، وتدفقت سلع وبضائع شركاته على أسواق دول أوروبا الشرقية التى انتعشت معها التجارة، لكن فى كل الحالات كان الميزان التجارى فى صالح الغرب.

وحتى فى مسألة الأمن، فلم يستجب الغرب لمطلب دول أوروبا الشرقية الأربع (وهى التشيك وسلوفاكيا وبولندا والمجر) بالانضمام الى«الناتو» -التحالف العسكرى الغربى. وحدث انقسام بين الحلفاء الغربيين حول هذه المسألة وكانت أصواتهم تسمع فى كل اجتماع للناتو ببروكسيل كان عدد من الأعضاء يرفض الاقتراح بضم دول شرق أوروبا الأربع، خوفاً من ... روسيا.

بعد خمس سنوات

هكذا فإن ما تشعر به شعوب أوروبا الشرقية . تجاه الغرب هو خيبة الأمل ، فهل فشل الغرب فى أن يحقق شيئاً كبيراً كان مطلوباً فى أوروبا الشرقية؟

فى رأى رئيس تحرير صحيفة وارسو المالية «جازيتا بانكرفا»، اندريه فرويليفسكى إن كلمة «فشل» ليست دقيقة وليست علمية . «ولكن الصحيح الذى يمكن أن يقال أنه كان هناك خيبة أمل من ناحيتنا فى وارسو. كان أملنا بعد سقوط النظام الشيوعى ان «يحررنا» حلفاؤنا الغربيون ليس كعام١٩٤٥-من النازية-ولكن عام ١٩٨٩.

إننا لم نقدر المشاكل حق قدرها . كانت أحلامنا كبيرة لا يمكن تحقيقها . وبالمثل كانت أحلام الغرب تجاهنا مثالية.»

أما رئيس جمهورية التشيك، الكاتب المسرحى المنشق السابق، فرأيه الذى يجهر به دائما فى أحاديثه أنه «بقدر شجاعة الاوربيين الشرقيين فى التخلص من الشيوعية والرابطة السوفيتية ، بقدر ما كان جبن الغرب»

كانت الصيحة التى اجتاحت كل أوروبا عام ١٩٨٩ ، هى ان«نصف أوروبا قد عاد إليها» . لم تكن هذه الصيحة من فراغ ، ولكنها من واقع انهيار «الكتلة السوفيتية» ، و«حلف وارسو» ونظام «الكوميكون» التجارى الاقتصادى ونتيجة لهذا الانهيار

هافيل رئيس جمهورية التشيك

حدثت عدة تحولات بالفعل. تحولات فى الواقع. فقد كان أكثر من ٥٠٪ لتجارة الدول المتقدمة فى الكتلة الشرقية- وهى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (جمهوريتا التشيك -وسلوفاكيا الآن) -عام ١٩٨٩ ، مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه . أما الآن فإن أكثر من ٥٠٪ من تجارة هذه الدول مع «الاتحاد الاوروبى» .

ومع ذلك فإن موقف بروكسيل- عاصمة «الاتحاد الأوروبى» -تجاه دول أوروبا الشرقية أصاب قادتها بالمرارة.

وعلّق رئيس الوزراء التشيكى فاسلاف كلاوس الذى يدير أنجح اقتصاد فى الدول الشيوعية- الاوروبية السابقة، فى حديث لمراسل الجارديان بيراج قائلا:

«انهم أناس لطاف. يناقشون كثيراً ، ثم لا شئ بعد هذا .ولكننا لا نريد منهم شيئاً. إننا نتناقش مع أوروبا الغربية بكل جدارة ، ولا نريد مميزات ولا مساعدات ولا أنظمة خاصة . إننا فقط لا نريد إلا الزمالة فى كافة المنظمات والهيئات لا أكثر».

المهم أن الغرب بشكل عام كان يتحدث عن«حرية التجارة» ويضع العراقيل فى وجه التجارة مع دول أوروبا الشرقية ، كان السياسيون الغربيون يعددون لدول أوروبا الشرقية ، شعوبها وقاداتها ، مميزات «اقتصاد السوق» ، ويقيمون العقبات فى نفس الوقت أمام منتجات أوروبا الشرقية من الصلب والنسيج بالذات، وهى تشكل ٥٠٪ من صادرات دول أوروبا الشرقية إلى دول «الجماعة الأوروبية»! وهذه ارقام عام ١٩٩٣ ومصدرها بروكسيل . ويقول التقرير الأخير لـ «البنك الأوروبى» ان التهديد الأساسى لصادرات أوروبا الشرقية واستثماراتها ، يأتى من العقبات التى تضعها دول «الاتحاد الأوروبى» لدعم صناعاتها ».

ورغم كل الإجراءات تظل دول «الاتحاد الاوروبى» هى المستفيد الأساسى من «التحول الجذرى» فى التجارة . هذا رغم أن العقبات التى تحدثنا عنها ستزول أو تخفف فى السنوات القليلة القادمة ، ورغم أن قمة «الاتحاد الأوروبى» الأخير التى انعقدت بإيسن بالمانيا قد اتخذت قرارها بالإسراع فى إجراءات عضوية دول أوروبا الشرقية فى«الاتحاد الاوروبى».

وعلينا أن نتذكر هنا، أن دول أوروبا كان لديها عام ١٩٨٩ ، فائضا تجاريا مع دول «الأوسيد» ، وأساسا دول «الجماعة الأوربية» قدره بليون دولار وما إن حل عام ١٩٩٣ ، حتى تحول هذا الفائض الى عجز قدره ثمانية ملايين دولار. ومن الصعب أن تتحمل دول أوروبا الشرقية أو تعوض هذا العجز مع «الاتحاد الأوروبى» لأنه أكبر سوق لتصدير منتجاتها. وعلى العكس من ذلك تماما فإن صادرات بولندا وجمهورية تشيكيا وسلوفاكيا والمجر ، كانت نسبتها عام ١٩٩٣ لا تزيد عن ٢٪ من صادرات «الاتحاد الاوروبى» كلها!

ويقول تقرير صادر عن «معهد الاقتصاديات المقارنة» بفيينا ، وهو ذلك المعهد الذى يتابع ويرصد سير اقتصاديات ما بعد الشيوعية:

«ان اتساع التجارة مع الغرب ، وزيادة العجز فى الميزان التجارى ، هما السببان الأساسيان فى عدم استرجاع اقتصاديات دول أوروبا الشرقية لعافيتها ».

مشكلة البنك الأوروبى

ويحذر «البنك الأوروبى للإنشاء والتنمية» من أن تحديد وصول المنتجات الأوربية -الشرقية إلى أسواق أوروبا الغربية قد لا يشجع على تدفق الاستثمارات إلى دول أوروبا الشرقية.

لقد تأسس هذا البنك بعد سقوط «سور برلين» ، وله سجل فريد هو نفسه فى العمل فى دول أوروبا الشرقية. لقد تأسس بعد سقوط الأنظمة الشمولية ليحل مشاكلها الاقتصادية ، ثم أصبح جزءاً من مشاكلها الاقتصادية الآن، بدلاً من أن يكون رأس الرمح فى عمليات «التنمية» التى تحدث عنها الغرب وأملت فيها شعوب الشرق.

فى أيام «البنك الأولى» ، وهو يستعد للانطلاق إلى أوروبا الشرقية ، صرف على مكاتبه وموظفيه ، أكثر مما صرف من استثمارات فى كل دول أوروبا الشرقية. وكان هذا مثاراً للنقد . ثم تعرضت سياساته فى مجال توزيع المساعدات بالذات لانتقاد شديد. فقد تجاهل آلاف المنشآت والشركات الصغيرة التى هى ماكينة الثورة الاقتصادية للمشروعات الشرقية- الغربية المشتركة- لقد فضلت رجال الأعمال الغربيين الذين يمكنهم الحصول على قروض تجارية بسهولة بالغة.

نفس الاتهام ، وجه إلى برامج المساعدات الغربية التى عملت على خلق ثروات للشركات الغربية التى تعمل فى دول أوروبا الشرقية.

وقام «برنامج المساعدات الأمريكية» USAiD بنفس الشئ، إذ وزّع مئات الملايين من الدولارات لمساعدة شركات امريكية فى المنطقة، وتقديم الاستشارات لها. أما مساعدات «فير» PHARE التابعة «للاتحاد الأوروبى» فحدث عنها ولا حرج.

يقول كيث كرين، وهو من إحدى دول أوروبا الشرقية ويعمل محللاً بمؤسسة «بلانيكون» الاستشارية بواشنطن:

«تذهب ٩٠٪ من أموال المساعدات الغربية إلى غربيين ، وأن برامج المساعدات الغربية لم يكن لها إلا تأثير هامشي على منطقة أوروبا الشرقية».

ويوافق على هذا القول رئيس تحرير الصحيفة المالية البولندية اندريه فروبليفسكي ، فقد كتب يقول: «كانت أموال المساعدات فرصة ذهبية للغربيين من شركات وأفراد بينما لم تكن ذات فائدة تذكر للمفروض انهم المستفيدون -أى دول أوروبا الشرقية . بل أن بعض الغربيين اقتنص أموال المساعدات قبل أن تصل الى عواصم أوروبا الشرقية. لقد حصلوا على ٧٥٪ من أموال المساعدات الاستشارية».

وقال أحد السفراء الغربيين فى إحدى عواصم أوروبا الشرقية للتايمز «إنه لسوء الحظ أصاب الكساد الغرب فلم يصل ما يتوقعه الأوربيون-الشرقيون، وذهبت الأموال الألمانية لتصب فى شرق ألمانيا. ولكن لو أخبرنا أحد منذ عشر سنوات انه ستكون هناك حكومات غير شيوعية فى أوروبا الشرقية لوفرنا البلايين للعواصم الشرقية».

وهو يردد حجج واهية ، تطلب منه حكومته أن يرددها، فالنقد الأساسى إلى جانب عدم تدفق الاستثمارات على العواصم الشرقية ، إن ما تدفق ذهب إلى جيوب الغربيين مرة أخرى، ولم يذهب الكثير إلى المنطقة . وتلك مسألة أخرى!.

فارنسا رئيس جمهورية بولندا

القمة الاجتماعية العالمية في كوبنهاجن:

كيف يستعد «فقراء الجنوب» للهجوم المبكر

••

القوى الديمقراطية.. ومواقف الحكومات

انتهت «هوجة» المؤتمر العالمى للسكان فى القاهرة بخسائر فادحة لأبناء «الجنوب» كما نعرف، أقلها ضياع قضيتهم الاجتماعية.. فهل سيتكرر الموقف فى مؤتمر عالمى آخر بخطورة ذلك الذى سيعقد حول التنمية فيما يعرف «بالقمة الاجتماعية» فى كوبنهاجن فى مارس ١٩٩٥؟!

لأكثر من عام تحاصر دوائر الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الكبرى مثل صندوق النقد والبنك الدولى وغيرهم برنامج المؤتمر فى ثلاث مسائل هى: الفقر-والتكامل او الاندماج الاجتماعى -والتشغيل. وهى عناوين تقول منذ البداية «أننا» -فى بلدان الجنوب- المعنيون بها ما لم نكن المسئولين عنها. ولا يعرف القارئ من بعض الأوراق ما إذا كانت «أننا» هذه تخص الحكومات أم الشعوب. فالبحوث والكتابات والاجتماعات تتعدد، محاصرة- بحكم طبيعة التمويل-فى هذا الجدول وحده.

وفى هذا الصدد عقدت العديد من المؤتمرات التحضيرية فى نيويورك وعمان والقاهرة وبيروت وأديس أبابا بحضور الخبراء وممثلى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية. وتحاول حكومات بلدان الجنوب أن تطرح فى هذا الإطار بالطبع مشاكلها مع الديون والقروض وشروط التكيف الهيكلى الصعبة على مستقبلها. ويطرح رجال الأعمال مشكلاتهم مع سيولة التجارة العالمية التى لا تجد أية مقاومة فى بلدان الجنوب أمام فقر انتاجيتها. ويبقى السؤال عن صوت شعوب الجنوب فى هذه المظاهرة. هل ستقوم بتوصيله اجتماعات الخبراء وحلقات البحث التى نعرف اطار الدعوة لها فى المنظمات الإقليمية أو اللجان المتخصصة للأمم المتحدة؟ أم بعض اجتماعات «المنظمات غير الحكومية» التى تتعدد أطرافها شبه الحكومية او النخبوية، ويرتبك مفهومها الشعبى الديمقراطى الى حد بعيد؟ وكلها تركز على التحضير لكوبنهاجن، وليس التحرك الشعبى المحلى فى مواجهة كوبنهاجن، مثلما تحركت قوى يمينية عديدة محليا بنجاح ملحوظ فى مواجهة مؤتمر السكان بالقاهرة.

إن التحضير فقط لحضور كوبنهاجن، يجعلنا حبيسى الغرف المغلقة منذ الآن ويعزل قوى اجتماعية عريضة عن معرفة ما يجرى على الساحة الدولية أو النخبوية بشأن مصيرها، فى الوقت الذى سيكون حضور كوبنهاجن محاصرا بدوره بشروط لا نملكها مثل مصادر التمويل من الهيئات الدولية نفسها أو تبرعات منظمات الشمال العاطفة والمرتبكة التى ترات إلى منظماتنا غير الحكومية حتى الآن مهما حَسُنَتْ نواياها بعض شخوصها، ومن هنا ستظل الغلبة فى كوبنهاجن لدراسات الخبراء وتقارير الموظفين الدوليين التى تملأ الادارج والملفات من الآن.

معنى ذلك انه باستمرار غياب القوى السياسية والاجتماعية، نقابية ومهنية وديمقراطية عن ساحة التعبير الاعتراضى المنظم بدوره ضد السياسات المالية الدولية، فسوف نفاجأ فى ربيع ١٩٩٥ بانفراد الاعلام الغربى وحده بتوجيه هذا الحدث الهام بالنسبة لقضايا التنمية الاجتماعية فى العالم، إلى صور تلفيزيونية سريعة الانتشار حول برنامج المؤتمر من وجهة نظرهم وحدهم، ولن يعدموا صورا عن «مآسى الفقر» لدى جوعى الصومال، وعن التفتت الاجتماعى بين لاجئى رواندا وعن البطالة فى شوارع المغرب والقاهرة اوليست صور وقضايا الختان والإجهاض فى مؤتمر السكان ببعيدة عن أذهاننا، وإذا ما تدخلت «الحكومات الرشيدة» للتعبير فلن تزيد عن طلب الإحسان وتخفيف الشروط وتقدير ظروفها الصعبة!

يجدر إذن ان تصبح قضايا القمة الاجتماعية الدولية فى كوبنهاجن قضايا محلية أولا تعالجها القوى السياسية والديمقراطية الشعبية، وتمارس بشأنها الضغط المناسب والمبكر، بحيث تعنى الشعبية الاحزاب والنقابات والمنظمات الاجتماعية الشعبية، وليس المفهوم المحدود السائد عن «المنظمات غير الحكومية»، بهذا يتشكل ضغط مناسب على الحكومة لعرض رؤية مناسبة لمصالح شعبنا فى كوبنهاجن خاصة اذا اتسع تمثيل هذه القوى صاحبة المصلحة فى الوفود التى تعد للسفر إلى هناك، وثمة مثلان لأهمية الضغط الشعبى أو تأثير غيابه!

أولهما: من الباكستان حين ضغطت القوى

اليمينية على «بنظير» إلى حد دفعها للتردد في حضور مؤتمر السكان بالقاهرة ، وحين حضرت اعتبارا لسياستها الليبرالية ، لم تستطع إلا أن تحافظ على نغمة معينة وعينها على الواقع السياسي في بلادها إلى حد الحرص على زيارة شيخ الأزهر التي اتخذ موقفا محافظا من المؤتمر.

ثانيهما: من مصر ، فقد عارضت مصر في محافل دولية عدة أحدها «منظمة الوحدة الافريقية» منذ أكثر من عشر سنوات مطلب إسقاط الديون ، رغم ان دولا من أمريكا اللاتينية رفعته ونفذته ، وفي غياب موقف شعبي سياسي عبرت حكومة مصر عن «حرج» مثل هذه السياسة ، لكنه لم يكن ثمة حرج مماثل عندما تمتعت وحدها باسقاط بعض ديونها عقب حرب الخليج لأسباب لم تكن مقبولة شعبيا في حد ذاتها .

ان القوى السياسية التي سارعت إلي تأكيد أو تأييد موقف الحكومة في قضايا خلافها مع الإدارة الأمريكية مؤخراً، عليها أن تفكر أيضا في دفع الحكومة إلى «موقف» اجتماعي صحيح في مؤتمر القمة الاجتماعية بكوبنهاجن بتعاون جاد مع دول منظمات بلدان الجنوب لتأكيد أكبر هامش لمصالح فقراء الجنوب، ما دام الفقر قد أصبح هو الخطاب السائد في المرحلة! ويقتضي ذلك أن تتوصل القوى السياسية والنقابية والمهنية بل والهيئات البحثية إلي صيغة مناسبة تطالب الوفود الشعبية بطرحها بل وتعمل على اقتراب الموقف الحكومي نفسه من هذا الطرح في مواجهة نفوذ دول الشمال المتوقع في المؤتمر.

ثمة عدد من القضايا يمكن ان يقترب منها البعض او يبتعد نسبيا وفقا لموقعه او موقفه الاجتماعي، نلمح إلى عناوينها الرئيسية فيما يلي.

١-حق اختيار سياسات التغيير الاجتماعي البنيوي في مجتمعاتنا بعد المعاناة الطويلة من برامج التكيف ، الهيكلي سيئة السمعة والاثار على شعوبنا ، ان ذلك سيقتضي في كوبنهاجن الوقوف ضد الصياغة الشمالية لأيديولوجية الهيمنة في شكل سياسات ومبادئ القمة لوضع مبرر لسياسات التدخل او الضغط لحماية المصالح الكبيرة مقابل بيانات أو برامج متواضعة تتعلق بالاحسان وضع الفقراء.

٢- العمل الجاد لخلق آلية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والحق في التنمية تتضمن

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/CONF 166/PC/L.22
25 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة
نيويورك، ١٦ - ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مشروع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:
مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل

مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت اللجنة التحضيرية الى رئيسها، في مقررها ٢/٢ (انظر A/49/24/Add.1، المرفق الأول) الذي اتخذته في أثناء دورتها الثانية المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٢ آب/اغسطس الى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن يقدم مشروع إعلان، وطلبت الى الأمانة العامة أن تقدم مشروع برنامج عمل، الى اللجنة لكي تنظر فيهما في أثناء دورتها الثالثة.

٢ - وتعرض أدناه هاتان الوثيقتان، وهما مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل.

٣ - وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيعقد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧، في كوبنهاجن في الفترة من ٦ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥

مصالح الفئات الفقيرة ضد العزل والتهميش والمرض والأمية ، وذلك بفاعلية مماثلة لأكريات حقوق الإنسان الفردية التي باتت تستغل دون تعميق أبعادها الديمقراطية.

٣- الحملة ضد تجارة السلاح وصناعاته المستمرة في النمو كمصدر لثراء دول الشمال على حساب تعميق مشاكل بلدان الجنوب ، أو تهرشعوبها.

٤- معالجة وضع فوائض النفط وإيداعات ابناء الجنوب في بلدان الشمال والتي باتت تزيد عن الف مليار دولار في العالم العربي وأفريقيا ، وذلك مقابل مشاكل الديون والبيئة والسكان التي يصدرها الينا الشماليون باعتبارها مشاكل عالمية ، وسوف تثار هنا أيضا العوائد العادلة للثروات المنهوبة تاريخيا وحاليا من أنحاء مختلفة ومنها الوطن العربي وكذلك تدفع دول الشمال للالتزام بمبدأ تخصيص ١٪ من الدخل القومي لصندوق «التعاون» المقترح (تدفع امريكا اقل من ٢ر٪).

٥- توفير الظروف الاجتماعية الإنسانية للمهاجرين من أبناء الجنوب الي بلدان الشمال، ويشكل العرب أتعس الفئات أحيانا ، كأحد قضايا حقوق الانسان التي يتظاهرون بحمايتها في الجنوب دون الشمال.

٦- إجراء مناقشة جادة للمشروع المطروح لمبدأ (٢٠-٢٠) أي رفع مخصصات الخدمات الاجتماعية الي ٢٠٪ من مجمل معونات الشمال لدول الجنوب و ٢٠٪ من مجمل ميزانيات بلدان الجنوب للفئات الفقيرة .. وهو المبدأ الذي يجري حوله جدل جدير بالمناقشة.

ان هذه القضايا يغيب معظمها عن جدول أعمال المنظمات غير الحكومية التي تستعد للسفر إلي كوبنهاجن بسبب ظروف خاصة بطبيعتها ومشكلاتها النوعية الخاصة، أو المفهوم الضيق نفسه لتحديد هذه المنظمات، ومن ثم فإن هذه القضايا تتطلب النقاش من قوى سياسية وديمقراطية ذات ارتباطات جماهيريه أوسع.

فكر

تذكر .. موجز لتاريخ الاتحاد السوفيتي (٣)

الفصل السابع
الحرب الباردة

لاشك أن الفترة التى تلت النصر كانت قاسية على الاتحاد السوفيتى بشكل خاص ، وذلك بسبب تجدد الحصار الذى تعرض له منذ مولده عام ١٩١٧، فى عام ١٩٤٦، فى خطابه فى فولتون فى مارس ١٩٤٦، أطلق ونستون تشرشل إشارة بدء «الحرب الباردة» فقد دعا إلى «إظهار قوته إلى الروس» ، وإلى الاتحاد مع الولايات المتحدة ضد «الشيوعية الشرقية».

بعد ذلك بعام، طالب ترومان بـ «حق» الولايات المتحدة فى التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى (مذهب ترومان) وطبق هذا المذهب عمليا للمرة الأولى فى اليونان حيث تلقى الفاشيون والملكيون معونة أمريكية سخية ، وكانت تركيا جارة الاتحاد السوفيتى ثانى حقل لتطبيق مذهب ترومان.

فى هذا الخصوص كتب والترليبمان في ابريل عام ١٩٤٧ قائلا : «لقد اخترنا تركيا واليونان ليس لأنهما تقدمان نموذجين براقين للديمقراطية ، بل لأنهما تمثلان الأبواب الاستراتيجية للمحيط الأسود نحو قلب الاتحاد السوفيتى».

فى صيف ١٩٤٧، أعلن مارشال رئيس وزراء الولايات المتحدة على الملأ ، خطته لمساعدة بلاد أوروبا اقتصاديا ، وقامت الفكرة الرئيسية للخطة على تعضيد النظام الرأسمالى الذى أضعفته الحرب، وعلى تغذيته تحت قيادة الولايات المتحدة لمقاومة الاتحاد السوفيتى. فى عام ١٩٤٧ وفى بداية عام ١٩٤٨ ، تمت بعض المحاولات عن طريق **خطة مارشال** لتقسيم بلاد أوروبا الشرقية ، وللاستفادة من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة لمرحلة ما بعد الحرب من أجل جذب بعض هذه البلاد داخل الفلك الأمريكى.

كانت معونة الولايات المتحدة الأمريكية مرهونة بسيطرتها على التجارة الخارجية - وجزئيا - على الصناعة والأموال فى البلاد المستفيدة من تحجيم تجارة الاتحاد السوفيتى الخارجية.

على المستوى السياسى والعسكرى أخذ هذا «الحلف المقدس» الجديد شكل كتلة أوروبية مضادة للسوفيت ، وذلك من خلال معاهدات مارس عام ١٩٤٨ بين **بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج** التى سيطرت عليهم الولايات المتحدة مع إيطاليا والنرويج والدنمارك والبرتغال ليوقعوا «معاهدة شمال الأطلنطى» ، وعلى أمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بسر السلاح النووى ، أسس الرئيس ترومان سياسة «الدبلوماسية الذرية» التى أفتتحها فى هيروشيما.

ردا على تكوين حلف شمال الأطلنطى وبعد سلسلة من معاهدات المساعدة المتبادلة مع البلاد المجاورة (رومانيا والمجر وبلغاريا)، كون الاتحاد السوفيتى هيئة للتعاون المشترك على المستويين الاقتصادى والعسكرى ، وذلك وفقا لميثاق وارسو والكوميكون. أما سياسة التكتلات التى سيطرت عليها من ناحية الولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى الاتحاد السوفيتى (الذى قام فى يونيو عام ١٩٥٤ بتشغيل أول محطة ذرية له) فقد أستمرت لمدة ربع قرن منذ ذلك الوقت تسيطر على السياسة العالمية التى أخذت تتسم بـ«توازن الإرهاب».

وسط هذه المنافسة الحامية، أخذ الاتحاد السوفيتى يحرز نجاحات من بينها: إطلاق أول قمر صناعى من الأرض Spoutnik «سبوتنيك» فى ٤ أكتوبر عام ١٩٥٧ ، وإطلاق أول صاروخ فضائى إلي القمر فى ٢ يناير عام ١٩٥٩ ، ومن بعده إطلاق الصاروخ الأول الذى يحمل قائدا هو «جاجارين» فى فبراير عام ١٩٦١.

هكذا بدأ التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مجال الفضاء، مزهقا اقتصاد الدولتين وخاصة الثانية منهما بما انها الأفقر ، حتى وصل الى قمته بنشرة الـ (M.A.D.) أو التدمير المتبادل المؤمّن) وإلى حرب النجوم التى كان يحلم بها رونالد ريجان.

فى هذه الاثناء مات ستالين فى ٥ مارس ١٩٥٣ ، وبعد ذلك بثلاثة أعوام ، فى الفترة من ١٤ الى ١٥ عام ١٩٥٦ ، كشف خروتشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى عن أخطاء ستالين وجرائمه، وندين له بتحرير آلاف المساجين وإعادة تأهيلهم للحياة داخل المجتمع ،وكذلك ببداية تحرير الفكر.

لكن بدلا من إعادة التفكير فى تطور النظام السوفيتى ككل انطلاقا من مبادئ الاشتراكية النظرية، فتح خروتشوف ملفات النظام الستالينى اللاإنسانى كما لو كان يسوى حسابا معه بأثر رجعى.

هكذا نسبت الأخطاء والجرائم كلها إلى «شخصية ستالين» فقط

ومن التالي ظهر وهم أنه يكفي إحلال محل رجل سيء رجل آخر طيب لتصحيح أخطاء الماضي، وذلك بدلا من البحث عن الأسباب التي أدت إلى إفراز ديكتاتورية ستالين في النظام نفسه ، وفي ظروف تطوره التاريخي وانحرافاته النظرية.

وسمح هذا الكشف العاصف لخروتشوف بالاستيلاء على السلطة ، فأصبح من ناحية قائد الحزب والدولة ومن ناحية أخرى أخذ يؤسس ستالينية من دون ستالين.

لا شك أن القمع البوليسي قد خف كثيرا ، إلا أن خروتشوف فعل مثل ستالين حينما جعل من نفسه منظرا في علمي الأحياء واللغويات وأخذ يضع نظريات سلطوية في الدين والفنون بدوجماطيقية كاسحة.

وعلى المستوى السياسي والاقتصادي ، نادى خروتشوف تحت ستار «التعايش السلمي» بـ «اللحاق بالبلاد الرأسمالية ومجاوزتها»، مما لا يرد علي الاحتياجات الأصلية لخلق اقتصاد صناعي بأسرع ما يمكن يستطيع ان يهب البلد وسائل الاستمرار في الحياة والتغلب على المحاصرة العدائية، من تلك اللحظة فصاعدا، تم تبني نموذج النمو الاقتصادي الرأسمالي، وأصبح الهدف المحدد هو منافسته في شراهة بلا نهاية ، وهو ما أسماه خروتشوف «ثورة الجولاخ» (Goulach) ملوحا لكل عامل بأمل في أن يصبح برجوازيا.

أدي هذا الأمل القاتل في اعتبار أن الاشتراكية سوف تحقق الرأسمالية أفضل من الرأسماليين أنفسهم، إلي أسوأ النتائج ، وبدأ الأمر بتناسي الحقيقة التي اكتشفها سوزموندى Sismondi قبل قرن ونصف ، حينما كتب عام ١٨٢٧ في كتابه «مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي» قائلا: «كان العلماء الذين انفصلت عنهم (يقصد علماء الاقتصاد التقليديين المتفائلين ، من مدرسة آدم سميث) يبحثون عن رخاء مزيف ، فكانت نظرياتهم تميل عند تطبيقها الي زيادة الثرى ثراء.وزيادة الفقير فقرا وحاجة وحرمانا».

هكذا ، وبفضل خروتشوف وخلفائه ، أخذ التحلل الاقتصادي ينمو في الداخل مع نفاد صبر متزايد من قبل جماهير الشعب التي أحبطتها وعود القادة الوهمية ، وفي الخارج ، أدى نمو الأنانية الفردية والإقليمية الي سلسلة من التمرد على هذا النظام الذي يدعى-عن طريق نظام يتجه بإطراد نحو المركزية -حل الظلم الإجتماعي والتشوهات الكامنة داخل النموذج الرأسمالي المتزايدة قوته ، وذلك وسط بنى تدعى أنها اشتراكية.

وقد خضعت حركات التمرد في ألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا وفي كل البلاد المجاورة للاتحاد السوفيتي-بعد أن أصبحت موالية لها- الي القمع والي محاولة فصلهم عن الكتلة المعادية من خلال «سور برلين» وتتبع سيطرة الاتحاد السوفيتي على أقمارها الصناعية والمشابهة لسيطرة الولايات المتحدة في الكتلة الأخرى على أمريكا اللاتينية (من خلال الديكتاتوريات المتداخلة) تمهيدا لسيطرتها علي العالم كله، من الأسباب العميقة نفسها ، ففي ظل هذا المفهوم عن الاقتصاد ، يستوجب ثراء البعض استغلال الآخرين والسيطرة عليهم سيطرة استعمارية.

صاغ بريجنيف هذا الواقع السياسي والاقتصادي في شكل «نظرية» بعنوان «السيادة المحدودة» للموالين له، مثلما صنع القادة الأمريكان عقيدة من هيمنة الولايات المتحدة على كل البلاد الأخرى، وإخضاعها لها من خلال لعبة الجات Gatt وصندوق النقد الدولي، ومن خلال إظهار قوة تقنياتها العسكرية التدميرية.

في هذا الوقت ، لم يعد ممكنا «إصلاح الاشتراكية»، لأن الاشتراكية لم تعد موجودة في الاتحاد السوفيتي أصلا . لذلك آلت محاولة جورباتشوف العظيمة في مهدها ، إلى الفشل.

على عكس الرأسمالية ، لا يمكن أن تتأسس الاشتراكية إلا على أساس أخلاقي . وحينما تصل بها منافستها للرأسمالية الي تحقيق النظام الرأسمالي بمفهومه عن أن «الإنسان حيوان اقتصادي»، فلا مناص من الفشل.

ستالين..
الرحيل المزلزل العشرين»

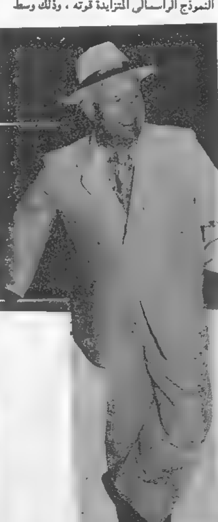
خروتشوف..
ستالينية بدون ستالين

بريجنيف
السيادة المحدودة

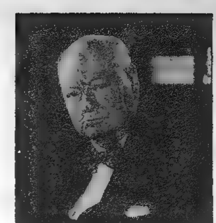

ونستون تشرشل الحرب الباردة

يلتسين.. محادثات مع الرئيس بوش

الفصل الثامن

إحلال الرأسمالية

هكذا أخذ بوريس يلتسين العنصرى ، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى ، ينفذ على الملأ وبمساندة من الولايات المتحدة ومن بلاد العالم الرأسمالى كلها ، سياسة الانتقال من محاولة جورباتشوف الوهمية لإصلاح الاشتراكية إلى إحلال الرأسمالية محلها ، وذلك داخل نظام سوفيتى هجر منذ عشرين عاما كل مبادئ الاشتراكية، ولم يعد يربطه بها إلا الاسم فقط.

أما مشهد «إنقلاب الدولة فى ١٩ أغسطس عام ١٩٩١» والذى أوصل يلتسين ، الى السلطة، فسيكشف لنا عن أشياء كثيرة . فقد صعدت مجموعة من المتآمرين إلى قمة الدولة وقمة وسائلها فى القمع مسيطرين على وزارتى الدفاع والداخلية وجهاز الحزب كله . مع ذلك فلم تتصل هذه المجموعة سوى بخمس عشرة فرقة عسكرية من مجموع ١٨٠ فرقة فى الجيش السوفيتى ، ومن وسط الخمس عشرة فرقة لم تستطع أن تعبئ أكثر من خمسة مع أمر لها بعدم إطلاق الرصاص فى الوقت نفسه وعلى غرار أسوأ سيناريوهات هوليود ، أمر هؤلاء المتآمرون مصنع فى بسكوف أن يورد لهم ٢٥٠ ألف زوج وثاق لليدين!

من جانب وزارة الداخلية لم يقطع أى خط هاتفى داخلى وخارجى إلا الخط الخاص بجورباتشوف.

وعاد بوريس يلتسين من عطلته قبل حدوث الانقلاب بساعات قليلة، لكنه لم يكن قلقا عند نزوله إلي المطار ولاحينما وصل إلى منزله . ذهب إلي البرلمان ودخل فى محادثة هاتفية مع الرئيس بوش وكذلك فعل أصدقاؤه عمداء موسكو ولينينجراد .

ثم دعا إلي إضراب عام لم يقم به أحد ، وإلي مظاهرات لم تتجاوز موسكو عند حدوثها ، وكان حينها واقفا فوق إحدى الناقلات التى تحيط بمبنى البرلمان حيث يسهل على أى مصور من الوكالات الدولية أن يلتقط له صور فوتوغرافية.

هكذا ولد بطل المقاومة!

كذلك يكشف لنا استقبال عمدة سان بطرسبورج (التى إستعادت إسمها الألمانى) الموالى ليلتسين ، للدوق الكبير فلاديمير ، يوم ٧ نوفمبر ١٩٩١ وهو يوم عيد ثورة أكتوبر السنوى ، عن الكثير. أما يلتسين فكان يلتقى بوريث القياصرة الذى أكد مساندته له.

من هذه اللحظة فصاعدا ، وجد قادة العالم الرأسمالى الذين كانوا يحلمون منذ عام ١٩١٧ بتحلل الاتحاد السوفيتى ، وإلى جانبه زعماء أمريكا يعدون له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، عميلهم المنقذ ، فأخذوا يجتهدون لابقائه فى السلطة.

كانت أول علامة لهذا التحلل هو تفجر الاتحاد السوفيتى بالقوميات المتصارعة ..ولم يكن هذا بمثابة صدفة تاريخية ، بل كان كامنا فى المنطق الداخلى لإحلال الرأسمالية ، فالقرن العشرين يعتبر قرن النمو الرأسمالى الهائل و فى الوقت نفسه «قرن القوميات».

إلى جانب الأمم القديمة التى ولدت فيها الرأسمالية من وقت مبكر (مثل إنجلترا وفرنسا) بدأت الوحدة الألمانية فى القرن التاسع عشر باتحاد جمركى (Zollverien) ، تماما كما بدأت بعد ذلك الوحدة الايطالية.

وأخذت «الأمة» تكشف عن مضمونه الحقيقى ، ألا وهو سوق يحميه جيش ويسعى الى تبرير ايديولوجى لوجوده فى الميثولوجيا العرقية إن لم تكن العنصرية.

ولدت تلك الأنانيات القومية من الحركة نفسها التى أنتجت الفردية من خلال لعبة التنافس ، وكذلك من نوعية الاقتصاد الذى يحدد فيه السوق وحده العلاقات الاجتماعية والسياسية.

كان يجب إذن أن نتوقع بزوغ الاختلافات التى استغلت الموقف جيدا ، داخل مجتمع لا يتأسس فيه القصد الجماعى على أى تجانس داخلى . ومن أمثلة ذلك ، التى تكاد تكون فكاهية ، مطالبة التاكوت Takoutes، وهم مجتمع صغير لكنه مغروس فى منطقة مناجم الذهب والماس فى الاتحاد السوفيتى، بالاستقلال ظنا منهم أن ما تحت ارضهم سوف يكفل لهم مكانة ما فى السوق العالمى.

منذ أن قرر بوريس يلتسين أن يقسم كومنولث الدول المستقلة ، بدأ تفتت هذه الدول : ففى أوكرانيا، ألغى رئيس برلمان المنطقة المستقلة فى القرم ، نيكولاى برجوق، صلاحية المعاهدة الخاصة بأسطول البحر الأسود فى ٢٩ يونيو ١٩٩٣. وطالب مجلس الشيوعيين الأوكرانيين فى دونيتزك داخل منطقة دونباس ، باستقلال دولة أوكرانيا ثم دخلت أذربيجان وأرمينيا فى

الحرب على منطقة شمال كاراباغ ، وقسمت جورجيا وفقا لمطالب الاستقلال من الابخاز، وحتى من روسيا ، أعلن برلمان سفردلوسك في أول يوليو ١٩٩٣ إقامة «جمهورية الأورال» حيث تركزت مجمعات صناعية كبيرة في ٨ يوليو ، أعلن نواب فلاديفوستوك مولد«الجمهورية البحرية» وطلبوا باستفتاء شعبي، وحذرت مجالس تشيطاوكراسنوارسك في سيبيريا ، وفولوجدا وأرخانجلسك، أنه اذا لم يلائمهم المؤتمر الدستوري سوف يعلنون أنفسهم جمهوريات مستقلة، وحدث الشئ نفسه مع التتار والشيشان (الذين عارضوا أول الأمر مطالبة الأنجوش بالاستقلال).

ولا نستطيع أن نجزم الى أي مدى سوف يستمر هذا التفتت لأن كل وحدة من هؤلاء تشمل داخلها أقليات غير راضية بهذه الدول.

نجد هنا ظاهرة مشابهة ليوغوسلافيا » فمنذ اعترفت ألمانيا -دون استشارة حلفائها- باستقلال سلوفينيا وكرواتيا لتحقق الحلم الألماني القديم بدخول الأدرياتيكي، انقسمت البوسنة فجأة إلى ثلاثة تجمعات تتصارع اقلياتها فيما بينها، بل ان كرواتيا نفسها عرفت هي الانفصال في دالماسيا وايستري.

كانت القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة ، تمارس لعبتها وسط هذا التفتت اللانهائي ، لأن أيا من هذه القوميات حين لا يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي تصبح أداة لقادة لعبة السوق الدولي ، وهم المستفيدون الوحيدون من هذا التفتت وهذا التحلل للتجمعات الكبيرة.

ويأتي لنا كل يوم جديد بصورة من صور سياسة خلخلة المجموعات الكبيرة التي تقودها الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية، سواء كان الأمر يتعلق بلعبة الولايات المتحدة وأوروبا في يوغوسلافيا أو بمساندتهما لمختلف القوميات المتصارعة ، أو كان يتعلق بالمضاربة المالية الهائلة على نزع استقرار العملات النقدية الأوروبية والذي يديرها البنك الأمريكي الأعلى من خلال قراصنته أمثال سوروس الذي جلب له نسف الجنيه الانجليزي حوالي مليون دولار، لينتقل بعد ذلك الي البيزيتا والليرة ، ثم الفرنك وكل العملات الأوروبية الأخرى . كشف هذا الظرف عن عبثية اعتبار أوروبا نفسها سوقا. تفجرت الصراعات القومية من أجل السيطرة على أجزاء من السوق، في أسطورة التضامن الأوروبي المؤسس على السوق والمكون لو العماد الأوربي لتحالف الأطلنطي» كما نادت بذلك معاهدة ماستريخت، ولا تستطيع أوروبا أن تكون عاملا حضاريا ايجابيا إلا من خلال الدفاع المشترك عن حضارة تحترم تعددية مساهمات كل شعب فيها في مواجهة الحضارة الأمريكية المضادة التي تسعى الى تنظيمها.

لا تستطيع أوروبا إلا أن تكون ضد أمريكا أو لا تكون «ولاتكون» هنا تعني أن تصبح مجرد سوق مفتوح للاستيراد الأمريكي بما فيه استيراد الثقافة الأمريكية المضادة عن طريق السينما والتليفزيون وكل ما يتلائمه.

منذ هذه اللحظة لم يصبح أمام أوروبا من مخرج سوى **الترصنة في أسواق البلاد الشرقية التي حُكم عليها أن تتحول إلى عالم ثالث جديد.**

وكانت المهمة التي كلف بها بوريس يلتسين من مستشاره الأمريكي جيفري ساشس هي بالتحديد أن يوصل بلده الى هذا النوع من الدعارة ، ولكي يحدث هذا وفقا لتوجيهات وكيل التصفية السوفيتية «جيفري ساشس» المعين من قبل الولايات المتحدة ، كان يكفي أن يخضع الاتحاد السوفيتي الى متطلبات «صندوق النقد الدولي» وهو اليد الخفية المؤقتة لتنفيذ السياسة الاقتصادية المطلوبة في العالم الثالث ، وذلك بأمل الحصول على معونة مالية.

وفقا لتعليمات داعيه الأمريكي ، قام بوريس يلتسين بتطبيق برنامج«صندوق النقد الدولي» حرفيا وفي طاعة نموذجية ، لتنظيم الفوضى القائمة. ثم قرر تطبيق نظام الخصخصة ناكرا ماضيه كله منذ كان قائدا شيوعيا دوجماطيقيا ومتسلطا وحتى أصبح عام ١٩٨٩ زعيما لاتحاد الأورال الشيوعي وعضوا في المكتب السياسي ، متحولا هكذا إلى عدو شرس للشيوعية والاشتراكية ، من هنا تم استخدامه بسهولة لتدمير الاقتصاد والدولة معا بهدف إفساح الطريق لرجال الأعمال والمضاربين الدوليين بالأموال.

أخذت الوفود الصناعية الغربية الأمريكية والسويدية ، وخاصة الألمانية (مثل باير BAYER وسيمنس SIEMENS والشركات الكبيرة الاخرى تسعى لإقامة فروع لها في روسيا حيث يبلغ المرتب المتوسط خمسة دولارات(فالروبل الذي كان يسعى في الماضي الى مساواته بالدولار أصبحت الالاف منه تعادل اليوم دولاراً واحدا).

ويمثل هذا إحدى صور سياسة الغرب لتركيز مصانعه في العالم الثالث حيث المرتبات تافهة والتأمين الاجتماعي غير موجود ، بما في ذلك من ظاهرة ، لها دلالتها لتحويل الاتحاد السوفيتي الى نمط العالم الثالث.

حُكم على المرتبات بالانخفاض أكثر وأكثر بسبب توسع البطالة ، هذه البطالة التي لم تكن موجودة أيام الاتحاد السوفيتي السابق(على حساب ازدياد عدد الشركات بشكل مخيف بما استتبعه ذلك من إنتاجية ضعيفة لكنها تضمن لكل فرد وظيفة وبالتالي قوت للعيش).

لكنها وصلت الى نسب مأساوية من خلال لعبة «التنافس» في السوق والتي نتجت عن الخصخصة وعن زرع رأس المال الأجنبي ، حتى بلغ عدد العاطلين مليونا في موسكو في نهاية عام ١٩٩٢ ، أي في مدينة لا يزيد عدد سكانها عن ٩ مليون نسمة.

وضع التحليل الذى قام به البنك العالمي الجمهوريات ما بعد السوفيتية في صفوف البلاد الفقيرة ، تلك البلاد التي لا يكف صافي ناتجها القومي عن التقلص.

من النماذج المعبرة عن نتائج هذه الخصخصة على المستوى العقاري ، أن سكان حي ، أوكتيابرسكي وهي منطقة صناعية في قلب موسكو ، قد علموا فجأة ببيع الحي كله الى شركة أمريكية في يونيو ١٩٩٢ وأنهم أصبحوا مجبرين على الانتقال منه.

جروبالشرف..

احلال الرأسمالية محل الاشتراكية

بشكل عام ، يعتبر البلد الذى يسير دون دولة ولا قانون بمثابة جنة للمضاربين بالأموال الذين يلعبون على المدى القصير مكونين «مافيا» قابلة للشك ، فى حين لا تبدو بالنسبة الى المستثمرين الذين يرتابون فيما يتعلق بالاستقرار السياسى . ويصل الأمر الى أن الرأسمالية المنتصرة اليوم فى الاتحاد السوفيتى ليست من نوعية الرأسمالية الفرنسية أو الانجليزية فى القرن الماضى والتى كانت تخلق مكاسب وخدمات. فهذه الرأسمالية تشبه الرأسمالية الأمريكية فى تدهورها الحالى وتحولها الى المضاربة بالأموال.

وكتب أمنيون كابيليو AMINON KAΠEΛIOY مراقب روسيا القطن ، قائلا: «وصلت المضاربة بالأموال الى قمة توسعها ، حتى لم يعد الشباب يحلمون بأن يصبحوا رواد فضاء ،بل رجال أعمال».

كانت النقطة الثانية المفروضة للانتماء إلى صندوق النقد الدولى هى«تحرير الأسعار» الذى اعتمده بوريس يلتسين فى ٢ يناير عام ١٩٩٢ . هكذا تضاعفت الأسعار ثلاث أو خمس مرات وفقا للسلع وكانت النتيجة الأولى لذلك أن نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر الذى حددته منظمة الأمم المتحدة ، بل أن هذا المعدل ربما يصل الى ٨٠٪ من عدد السكان حسب تقدير علماء الاقتصاد.

وكانت أكثر الطبقات الاجتماعية تأثرا بذلك هى أضعف الطبقات حتى أن المسنين والمحالين الى المعاش الذين كانوا -حتى عام ١٩٩١- يمتلكون مسكنا ووسيلة تدفئة ووسيلة مواصلات وكهرباء ومواد غذائية ، أصبحوا يجدون أنفسهم دون حماية بل، ومطحونين بفعل الآلية الجديدة للسوق.

أدت معدلات التضخم المتزايدة بفظاعة والتى قدرت بـ ٣ أو ٤٪ أسبوعيا منذ بداية عام ١٩٩٢ حتى وصلت ٥٠٠٪ مع نهاية العام، إلي احتداد الموقف أكثر وأكثر . ووصل حجم النقد المتداول أثناء سنة الى الضعف ، فوصل الى ٢٦٠ مليار روبل فى يناير عام ١٩٩٢ ، بعد أن كان ١٣٥ مليار فى أول يناير من العام نفسه.

ومن النتائج المعبرة لتعميم روح السوق فى ظل وضع اقتصادى مأساوى ، هروب أفضل الباحثين المتميزين من الاتحاد السوفيتى السابق والذين لم تكن العقلية التجارية قد نالت منهم بعد ، من هذه اللحظة فصاعدا وبسبب مرتباتهم الهزيلة، أخذ هؤلاء الباحثون إما يهجرون وطنهم أو يبيعون أعمالهم الثمينة . وعلى سبيل المثال ، فإن العلماء السوفيت الذين كانوا متقدمين عن الأمريكان فى مجال الليزر بسنوات عديدة وقعوا فى بداية عام ١٩٩٣ بإسم ثمانية عشر معهدا (من معاهد أكاديمية العلوم بروسيا اتفاقية مع معمل ليفرمور الأمريكى (الذى يعمل فى مشروعات الحرب النووية وحرب «النجوم») ، عرضوا على الأمريكان بمقتضاها المشاركة فى تقنياتهم الخاصة بالليزر (والتى كانت فى نطاق السرية من قبل بسبب أهميتها العسكرية)، هكذا بيعت الأسرار العلمية بأسعار هزيلة وصلت الى ٢٥ ألف دولار لكل سبعة تقارير سرية.

بعد ان ألقى بماضى ٢٨٧ مليون رجل وامرأة في سلة مهملات التاريخ ، وبعد أن وصل ٨٠٪ من هؤلاء الى أدنى من مستوى الفقر ، ترك قانون الغابة ورجاله روسيا دون دولة.وكتب الجنرال روتسكوى ROUTSKOI نائب رئيس اتحاد روسيا بعد ان أصبح خصما للرئيس فى مواجهة تحلل الدولة ، قائلا« فى روسيا ، لا توجد ديمقراطية بل غياب كامل للسلطة فى مقابل الفوضى والانحلال(١٩ ديسمبر ١٩٩١) لم تقم بتسليم البلد إلى الأجانب بوصفه مسئولا عن التردى الأخلاقى وعن الصعود المذهل للإجرام وللمافيا.

من أمثلة ذلك تفجر تجارة المخدرات ،حيث كتب قائد مكتب مكافحة المخدرات فالنتين ديمتريفيتش روشتشين قائلا: «إن تجارة المخدرات آخذة فى التفجر داخل دول الكومنولث الجديد، حتى أن ١٤٪ من سكانه قد طالتهم المخدرات ، إما بوصفهم بمن يغسلون أموالها أو يستفيدون من تجارتها».

يؤكد الجنرال الكسندر نيكولايفتش سيرجييف رئيس القيادة المركزية لمكافحة المخدرات ، التابعة لوزارة الداخلية ، أن المخدرات قد طالت ٢٠ مليون فرد ، فى هذا المجال تتحقق مقولة خروتشوف الساخرة والتى تفيد بأن روسيا فى سبيلها للحاق بالولايات المتحدة (التى تضم ٢٠ مليون متعاط للمخدرات) ومجاوزتها.

وتقدر الشرطة الروسية حجم الأموال المتداولة فى مافيا تجارة المخدرات فى روسيا عام ١٩٩٣ بـ ٤٠ مليار روبل (أى حوالى مليون دولار) ، إن هذه التجارة فى طريقها لتصبح أكثر الأنشطة ربحا ، تماما كما حدث فى الولايات المتحدة حيث وصلت قيمة إنتاج المخدرات وتجارتها الى نفس مستوى إنتاج السيارات والصلب وتجارتهما.

وفى أوزبكستان ، أعلنت الشرطة أن المساحات المزروعة بنبات الحشيش قد تضاعفت ست مرات. فبعد أن كانت تبلغ ١٥٠ هكتارا عام ١٩٩١ ، وصلت الى ١٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٣.

ودخلت كميات ضخمة من الأفيون الأفغانى (حيث أصبحت أفغانستان فى عام ١٩٩٣ المنتج الأول له فى العالم) إلى روسيا ، حتى أن شرطة موسكو قد حجزت علي ما تعادل قيمته مليون ونصف روبل (حوالى ١٥ ألف دولار فى هذا الوقت) ، إلا أن انعدام وجود أى تشريع منهجى خاص بالمخدرات وتجارتها حال دون تولى أى من هياكل الدولة لهذا الأمر.

ربما كانت هذه أكبر جريمة روحية نتجت عن الإحلال الرأسمالى المجنون فى الاتحاد السوفيتى، فى حمى تدمير كل آثر للماضى الروسى فى النفوس تلك الحمى التى تمظهرت من خلال تغيير الأسماء ، مثل تغيير اسم مدينة لينينجراد لتعود الى اسمها الألمانى القديم أيام محاولة بيير الأكبر إضفاء الطابع الغربى على روسيا ، أخذ بوريس يلتسين على عاتقه مهمة محو الماضى ، مما استوجب اعادة كتابة الموسوعة السوفيتية والكتب المدرسية بالكامل ولتبنى المفاهيم الغربية حرفيا ، مثلما كتب الجنرال بول-ألبير شهوير الذى كان رئيسا للمخابرات العسكرية الألمانية لمدة عشرة سنوات.

وسط شبكة علاقات السوق هذه- هذا السوق الذى راح يجسد الموقف -حيث كل شئ يباع ويشترى حتى الذكاء والشرف ، لم يعد الهدف اغتيال روسيا الثورية-روسيا لينين وجوركى فحسب ولكن أيضا روسيا ديستويفسكى وتولستوى المخّلصة.

بدأت أولى علامات انهيار الاتحاد السوفيتى والاحزاب الشيوعية التى كانت تعتبره نموذجا لها ، منذ عام ١٩٦٨ مع غزو تشيكوسلوفاكيا ومع عدم فهم المعنى العميق لحركات الطلبة والعمال التى أخذت تبزغ فى العالم كله.

فى عام ١٩٦٨ ، كانت الرأسمالية فى أحسن حال ، فلم تكن هناك بطالة وكان معدل التضخم منخفضا مع معدلات نمو مرضية مع ذلك ، فقد اشتعلت فى هذا الوقت حركات تمرد رائعة ، حيث أضرب عشرة ملايين عامل عن العمل ، وأصبحت الجامعات كلها تحت سيطرة

الطليعة ؛ فى حين أن مثل هذه الهزات الاجتماعية عادة لا تحدث إلا فى فترات أزمة رأس المال ، مثلما فى عام ١٩٣٦ عقب تكونَ الجبهة الشعبية.

لكن حتى اذا كانت هذه الحركة قد حدثت بطريقة فوضوية ، وشبه ساذجة حتى صفاها الفشل فى النهاية ، فقد عبرّت بأسلوب مشُوشّ عن الوعى بخطر تجاحات النظام الرأسمالى التى تؤدى إلى اغتراب الفرد فى مجتمعه، ذلك الخطر الذى يتجاوز سلبيات الرأسماليتوجراتها.

لم يفهم القادة السوفيت ولا القادة الشيوعيون الأجانب الذين ساروا وراءهم دون تفكير هذه الحقيقة لأن مبادرة الجماهير الثورية تظهرت خارج الإطار التقليدى للأحزاب.

كان المتظاهرون المغمورون فى باريس وبراج أو داكار يرفضون نموذج النمو الغربى الذى يسود فى فرنسا ، كما يسود فى الأنظمة ما بعد الاستعمارية ، كما فى السنغال التى راحت تحاكى هذا النموذج ، وكما يسود فى الأنظمة التى تدعى الاشتراكية والتى أدخلت هذا النموذج سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى تشيكوسلوفاكيا. فقد كانت الاشتراكية تنهزم أمام إنتصار اقتصاد السوق بفعل القمع الذى كانت تمارسه مؤسسات الإعلام أو الانتخاب فى فرنسا على الشعب ، حيث نجح الرئيس بومبيدو فى الاستفتاء العام بفضل الخوف الذى فرضه الإعلام على الجميع، أو بفعل القمع العسكرى الذي فرضه التدخل السوفيتى فى براج.

أما الدلالة الانسانية (بل اللاانسانية) للردة ، الروسية على يد يلتسين فما هى إلا نتيجة هزيمة الإنسان تلك.

وقد أفرز انتصار الرأسمالية فى روسيا الأنماط الإنسانية نفسها التى اتسمت بها الوصولية المساندة للرأسمالية الصاعدة فى القرن التاسع عشر فى أوروبا ، أو إتسم بها المستنيرون الذين حطت من قدرهم الرأسمالية المتخلفة للقياصرة الروس منذ بداية القرن العشرين ،أى أن الانهيار الذى قاده بوريس يلتسين. كان نموذجه المثالى الشخصية الانتهازية وشخصية راسبوتين . وكى يتحول الشعب الروسى كله الى رعاع مثلما شبههم دوستويفسكى فى«المفتش الكبير» كانت القدوة المطروحة أمام الشباب هى النماذج الانسانية القطيعة فى حلقات «الاس الأمريكية أو فى «أفلام رامبو» وليست نماذج روايات أيزنشتاين أو «الأم لجوركى» ، ولا حتى نموذج الكونت بيزوكوف المسيح الحديث لدوستويفسكى.

ويقودنا الانهيار الذى تقاسمته روسيا ويلتسين مع أمريكا ريجان وبوش أو كلينتون ، الى التأمل فى مستقبل أكثر إنسانية للعالم إنطلاقا من تجربة السبعين سنة الملحمية الماضية ومن بعدها سقوط روسيا أى منذ ثورة أكتوبر وحتى «محو الإنسان داخل الغابة اليلتسينية».

لكن القصة لم تكتمل بعد، فهذا الشعب الذى ساهم مساهمة عظيمة فى الحضارة الإنسانية ، منذ سان سيريل إلي روبليف ، ومن بوشكين إلي دوستويفسكى ، ومن ألكسندر بلوك الى لينين ، لا يمكن لروحه ان تموت– ولا يوجد فى التاريخ أى ذكر لإنتصار عسكرى –وعسكرى فقط– بلا نهاية فحتى الإمبراطورية الرومانية المنهارة والتى كانت تملك ، مثل الولايات المتحدة اليوم، قوة عسكرية طاحنة وسلطة ضغط اقتصادية وسياسة لا حد لها ، إنهارت تحت ضربات أولئك الذين اعتبروها مثل«الهمج».

أما اليوم ، ومع مرور أربع سنوات على بداية الإحلال الرأسمالى المتوحش فى روسيا وفى بقية بلاد العالم ، وبدلا من الوصول الى ما يطلق عليه مفكر البنتاجون فوكوياما «نهاية التاريخ» أو الانتصار الحاسم لل «ليبرالية» (بمعنى الغابة) ، بدأت التناقضات نفسها التى أدت إلى ظهور معارضة «اشتراكية» فى القرن التاسع عشر فى الظهور.

فحينما تؤدى الرأسمالية المتوحشة اليوم بفعل طبيعتها نفسها إلى أسوأ أنواع الظلم الاجتماعى ، وإلى الصعود المريع ل «مافيا» المضاربة بالأموال ، وإلى سقوط الجماهير المريضة فى ظل فوضى «رأس المال التى ندد بها فورييه عام ١٩٤٧ ، حيث أدت الأسباب نفسها الى النتائج نفسها) تتكون معارضة جديدة ضد الظلم نفسه، وحينما لا يوجد هدف إنسانى كونى يوجد بين الشعوب ، تبزغ من جديد العصبيات القبلية ، فمثلما انهارت الكنيسة فى الفترة من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر، بعد أن سمحت بوحدة مسيحية ما حتى لو كانت متعددة الأشكال ، أدت تقلبات الشيوعية ، التى أعطت من قبل أملا كونيا للإنسان ، إلى مولد العصبيات القبلية التى ارتبطت من قبل بالرأسمالية المتوحشة.

ولا نستطيع بعد أن نعرف إذا كان الشيوعيون القدامى ، الذين كانوا فى السلطة منذ بضعة أعوام ، قد استفادوا من أخطائهم أم لا ، إلا أنه من المدهش ان نجد فى روسيا نفسها ومن ليتوانيا الي قلب سيبيريا وحول القوقاز ، ان القادة القدامى قد انتخبوا من جديد فى مواجهة الفاسدين الذين وضعوا أنفسهم فى خدمة أسياد العالم مؤقتا على منوال يلتسين وعصابته ، وهكذا تجاوز الدستور وهدم البرلمان بالقوة لأنه كان يعوق فساده. هنا أيضا يظهر تشابه غريب بين الاحلال الحالى للرأسمالية وبين تطبيقها لأول مرة فى القرن التاسع عشر حيث نجد تمردا مزدوجا يتجه من ناحية تأليه المال من خلال السوق ، ومن ناحية أخرى ضد الشمولية «الليبرالية» فى الغابة ، أى من ناحية مقاومة اجتماعية ومن ناحية أخرى معارضة «قومية» (مثل فى قرن القوميات) لها جذورها فى إرادة الحفاظ على الهوية فى مواجهة محاولات التنميط العالمى للاقتصاد باسم حرية التجارة ، وفى مواجهة تدمير القيم الإنسانية كلها التى تقلصت الى مستوى قيم السوق ومعيارها المالى، فى ظل يوتوبيا السوق والمال ضد هذه ، أصبح الإنسان مثل أى شئ آخر ، «يساوى» ما يكسبه أو ما يباع به من ثمن.

وهناك خطر كبير فى ظهور تقلبات وانحرافات ديماجوجية لهذه التمردات الحقيقية ، على يد «القوميات» أو «القوميين» نحو مضمون عنصرى ما يستوجب الحروب والانفصال مثلما نرى فى القوقاز ويوغوسلافيا ، وعجزت الديانات المؤسسية التى ساهمت منذ قرون فى تأليه السلطات عن أن تعرقل هذه الانحرافات ، بل انها غذتها ، ومثال ذلك أن الديانة السائدة للأغلبية المسيطرة وهى الكاثوليكية، فقد فقدت نفوذها السياسى على الشعوب التى دللتها وذلك من خلال ضغوطها السياسية نفسها ، ففى إيطاليا انهارت ما أصطلح على تسميتها ب الديمقراطية المسيحية» والتى ساندها الفاتيكان حتى تسيدت البلاد وحدها منذ نصف قرن ،وذلك وسط الفساد والكراهية على الرغم من التدخل الواضح للبابا الذى أعطى فى عام ١٩٨٧ للأساقفة الإيطاليين أمرا محددا بالتصويت لصالح الحزب الديمقراطى المسيحى.

واليوم بعد الهزيمة الطاحنة ، ما زال البابا يدعو منذ يناير عام ١٩٩٤ إلى«الوحدة السياسية» للكاثوليك اي الي استكمال التوجهات ذاتها التى أدت الى الإفلاس ، وهى

تلك القائمة على تضامن الكنيسة الكاثوليكية مع الاتجاه المحافظ.

أما في بولندا ، حيث توحدت الكنيسة منذ قرون طويلة مع المصير القومي للبلد ، و لعبت دوراً مجيداً في مقاومة الهتلرية رغم ميلها للردة الاجتماعية، فلقد رفع البابا البولندي شريكه المفضل ليس فاليسا الى العزلة والهزيمة رغم ملايين الدولارات ورغم صكوك الغفران البابوية التي اعطيت له.

وبعد صعود الشيوعيين الى السلطة في إيطاليا أو بولندا أملا في أن يتعلموا من دروس الماضي -علامة معبرة عن العجز المزدوج للرأسمالية وللديانة المؤسسية عن خلق مستقبل إنساني.

أما الديانة الغالبة للمسيطر عليهم ، ألا وهي الاسلام في شكله المؤسسي الذي أباحته السلطات السياسية ، فقد أثبت العجز نفسه.

هكذا ثمة اتجاهان ، الأول يقوم على التحالف مع اقتصاد الغرب تحت قناع التشدد الديني الشكلاني والطقسي البحت وتحت قيادة زعماء القبائل القديمة الذين تحولوا الي متآمرين (ومليار ديرات) لحساب المستعمر القديم ، وفي مقابل حمايته السياسية لهم والثاني ، وهو من أصل أكثر شعبية ، يلفظ عن حق النفاق الثقافي والفساد الغربي لكي يعود إلي أنماط الحياة الاسلامية السابقة على الاحتلال الاستعماري.

تدور الأمور كما لو لم يكن من خيار سوى بين محاكاة الغرب أو محاكاة الماضي.

هكذا لم تعد الأديان التي كانت مهمتها التقليدية ان تحدد معنى الحياة وغاياتها الآخرة ، ترد على مشكلات ومعطلات الحاضر ، ألا وهي اكتشاف غاية الحياة ومعناها ووحدة العالم لكن في مواجهة التوحيد بالسوق والمال . كانت هذه إذن مهمة الشعوب في القاعدة الأساسية للبلاد ، هذه الشعوب التي لم تعديها نماذج الاقتصاد الاستهلاكي الغربي ولا ثقافاته الملوثة المفروضة على الأذهان منذ المدرسة وحتى الجامعة ومن خلال وسائل الاعلام والتليفزيون.

إن الامر يتعلق اذن بثورة ثقافية حقيقية لا يمكنها ان تتحقق الا خارج الديانات المؤسسية ، ديانات الاساقفة والفقهاء، حاملي أقدم التقاليد وأكثرها خضوعا للبحث عن إيمان حق في معنى الحياة وغاياتها . ذلك ان المسئولية الشخصية والجماعية هي وحدها القادرة على اكتشاف هذا المعنى وهذه الغايات وتحقيقها عمليا خارج الانماط المفروضة روحيا من المستعمر ومعاونيه.

لكن هل يمكن ان تتحقق هذه النهضة قبل تدخل الجيش من الناحيتين بحجة اقامة النظام وبهدف فرض الصمت بالإرهاب؟

تلك هي المشكلة التي ما زلنا لا نستطيع الوصول الي حل لها اليوم. ومع ذلك فنحن على ثقة بأن الخلاص منها متوقف على جهودن

الفصل التاسع

ماركس والنظام السوفيتي

لنترك إذن تحليل أحداث هذا التاريخ الذي امتد لثلاثة أرباع القرن لنتأمل في الأسباب النظرية التي أدت إلى هذا الصعود ثم إلى هذا الفشل ، بهدف رسم المسارات الممكنة لمستقبلنا.

يحاول قادة الفوضى والانحلال ان يوحوا للجميع من خلال تعبئة إعلامية نموذجية أنه ما من منفذ للهروب من -للخروج من -عنق الزجاجة إلا بالعودة إلى قانون الغابة ،هكذا نعود إلى الماضي مرة أخرى ، فكما قال فورييه Fourier أدت «الفوضى الصناعية والتجارية» بظلمها واستغلالها وعنفها (اللذين بقوا حتى اليوم) الى مولد الاشتراكية.

لم يكن ماركس أول من أنكر رأس المال فقد ندد جراشوس بابوف Grachus Babeuf في يونيو عام ١٧٩١ بقانون لوشابولييه Le Chapelier الذي حظر لمدة خمسة وسبعين عاما تكوين نقابات عمالية، مشبهها اياه:- «بالقانون الهمجي الذي يمليه رأس المال» .

ولم يبتكر ماركس فكرة «صراع الطبقات»،ففي عام ١٨٣٣ (حينما كان عمر ماركس خمسة عشر عاما) كتب بيير- لورو- Pierre Leroux تحت اسم «سان سيمونيان Saint Simonien قائلا: «إن صراع البروليتاريا الحالي ضد البرجوازية هو صراع اولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ضد أولئك الذين يملكونها»

ولم يكن ماركس أول من نزع الأسطورة عن كلمة الحرية ، فقد كتب الأب لاكوردار Lacordaire في عام ١٨٣٨ قائلا: بين القوي والضعيف تؤدي الحرية إلى القهر ويؤدي القانون الى الحرية» ويستخدم أوجست بلانكي Auguste Blanqui النبرة نفسها عقب الهزيمة الثانية للاشتراكية ، أي بعد كومونة باريس ، قائلا: عادة ما تلام الشيوعية لأنها تضحي بالفرد وتنكر الحرية؟ لكن بأي اسم تساق هذه القرضية الوقحة؟».

باسم الفردية التي ما زالت منذ الاف السنين تفتعل الحرية والفرد..؟! . كم فردا من الجنس البشري لم يتحول على يديها إلى ضحية او معزول! كم؟ واحد من كل عشرة آلاف مثلا عشرة الاف شهيد في مقابل جلاد واحد؟! عشرة آلاف عبد لطاغية واحد ثم يدافعون عن الحرية، اما هذه إلا كارثة تكمن في تعريفهم نفسه للحرية ، حيث .تصبح الديمقراطية عنوانا لحكم الخاصة ، ويصبح التزوير أمانة والذبح اعتدالا!».

واليوم ، يبدأ الساسة من جديد القصة التي يسمونها «ثورة ١٩ أغسطس ١٩٩١ الروسية، بهدف دفن بروسترويكا جورباتشوف بوسيلة أو بأخرى ، ومعها «مذهب بريجنيف» عن «السيادة المحدودة» ، والارهاب الستاليني ، وكذلك لينين وثورة أكتوبر وكارل ماركس والاشتراكية بالكامل.

لكن لا، فهذه القصة لم تبدأ هكذا ابدا..

لقد بدأت الاشتراكية تاريخيا في القرن التاسع عشر، ففي كل مجتمع حلت فيه

ماركس/ لينين: الماركسية لم تمت . وإنما صورتها الهزلية المأساوية

السلطة الطبقية للمال محل السلطة الإقطاعية ، أصبح اقتصاد السوق هو المتحكم الوحيد في العلاقات الإنسانية ، وتولدت غابة يلتهم الأقوى فيها الأضعف. ومنذ ولدت فكرة وجود ضابط اقتصادي واجتماعي آخر من خلال خطة تهدف- كما قال ماركس: «إلى إعطاء كل فرد الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتطوير كل إمكاناته الانسانية الكامنة فيه ، حتى يستطيع كل طفل بداخله عبقرية موتسارت أن يصبح موتسارت آخر ، وجدت الاشتراكية تعريفا لغاياتها» حيث لم تزد المشاركة في وسائل الإنتاج عن كونها وسيلة ولا يعد هذا معيارا اقتصاديا ، فالاقتصاد هنا ليس الا وسيلة للوصول إلى الهدف، وبالتالي الى القطيعة مع منطق السوق الذي تكمن فيه أسباب اغتراب العمل والانسان.

لم يختزل ماركس حركة التاريخ في الاقتصاد الذي أصبح مُحركا لهذا التاريخ مع الرأسمالية ، وقد قال نسيبه بول لافارج حينما حاول تلخيص فكرة في كتاب «الحتمية الاقتصادية»: «واذا كانت هذه هي الماركسية ، فلسنا ماركس ولسنا بماركسيين».

فالحقيقة التي تجعل من المستقبل امتدادا ضروريا للماضي لا يمكنه إلا أن يؤسس منهجا محافظا.

في الحقيقة ، يستوجب تجاوز متناقضات الرأسمالية القطيعة مع الحقيقة المقعرية للاقتصاد الليبرالي والمؤدية إلى الاغتراب مما يعني أن الثورة تحتاج الى المجاوزة أكثر منها الى الحتمية.

أمام «أفيون الشعوب» الحقيقي لم يستطع ماركس ان يدرك من الدور الاجتماعي والسياسي للأديان في عصره أنها اغتراب للإيمان في الوقت الذي كانت تسود فيه روح التحالف المقدس مع المفهوم المزدوج للمجاوزة الذي فرضه علماء اللاهوت.

خيم هذا التاريخ على أعمال من رددوا أفكار ماركس دون أن يستوحوا منهجه ، وعلى تاريخ الاشتراكية كله ، فجعل من الإلحاد أحيانا مكونا أساسيا من مكونات الاشتراكية ، تلك الاشتراكية التي حرمت بعدها المجاوزة للواقع لمصلحة ما إدعى أنه «اشتراكية علمية».

«والحقيقة أن فكر ماركس يشبه من بعيد فقط ما يطلق عليه عامة الماركسية».

بدأت كل الانحرافات النظرية لورثة ماركس المزيفين بتناقض في فهم تعريف الاشتراكية «العلمية» ذاتها فقد فهم مصطلح «العلمية» بمعناه الوضعي ، مما يعني الوصول الى حقيقة أكيدة باختزال المعرفة ، بما فيها الانسان وتاريخه وابداعاته لـ «الأحداث» و«القوانين» وما تؤدي إليه من عظة وسياسة.

من هنا نسي هؤلاء أن العلم والتقنية انما يقدمان لنا وسائل وليس غايات ، وان الاشتراكية لا تستطيع ان تكون علمية إلا في وسائلها.

ولا يتناقض ماركس بين الاشتراكية «العلمية» و«اليوتوبيا» إنه يوضح كيف أن يوتوبيا «الانسان الشامل» تجد في منتصف القرن التاسع عشر القوة التاريخية اللازمة لها- وهي الطبقة العمالية-لتتحول من مجرد يوتوبيا الى«حركة حقيقية» ، وفي مواجهة اقتصاد السوق ، واقتصاد التسابق والمنافسة الذي يعزل الناس، سوف تسمح هذه اليوتوبيا بخلق مجتمع- وفقا لخطة واعية -يكون الازدهار الحرفيه لكل فرد شرطا للازدهار الحر للجميع» (البيان الشيوعي) ولم يزعم أبداً أن الاشتراكية هي نتيجة لنظرية ما.

لقد أوضح ماركس كل الموضوعات الرئيسية في الاشتراكية قبل حتى أن يتناول الاقتصاد بالتحليل العلمي البسيط ، في عام ١٨٤٣ ، وقبل ان يكتب «رأس المال» بأكثر من حوالي عشرين سنة. كان ماركس رجلا اشتراكيا باختيار أخلاقي ، بعقيدة إيمانية أطلق عليها بلغة فلاسفة عصره «أمرا قاطعا بقلب العلاقات كلها حيث يكون الإنسان كائنا مذلتها ومستعبدا ومهجورا وبغيضا».

في الوقت نفسه عرف المهمة التاريخية للبروليتاريا بوصفها :«والانتصار الشامل للإنسان».

ولا يسعى ماركس نهائيا الى بناء نظام اشتراكي على منوال الحالمين ، فقد كان يقول «لا أصنع نماذج مثالية للمستقبل» إنه يحلل فحسب بنية نمو المجتمع الرأسمالي الأكثر تطورا في عصره وقوانينه ، ألا وهو إنجلترا.

وقد خرج من هذا التحليل بسمتين جوهريتين فنفى اقتصاد السوق، أي في المجتمع الذي يتحول فيه كل شئ الى بضاعة، بما فيها العمل الانساني ، تتكون غابة دون هدف إنساني حق؛ فاقتصاد السوق الرأسمالي لم يخرج عن الأشكال للاقتصاد ، وكما كتب الى إنجلز» بعد قراءة أعمال داروين.

كما لخص الموضوع كله في رسالته الى جوزيف بلوش حيث قال«توجد قوى لا عدد لها تتقاطع سويا ، فهناك أشكال متوازية -لا حصر لها- من القوى ، ينتج منها حدث تاريخي يمكن النظر إليه في حد ذاته- وبدوره-على انه نتاج قوة مؤثرة في مجملها، بأسلوب غير واع ، لأن ما يريده كل فرد يعوقه ما يريده فرد آخر، وينتج عن ذلك في النهاية شئ لم يرده أي أحد».

ينتج عن هذه التسابقات التي تشبه نظرية الانتخاب الداروينية نمو متزايد للثروة والسلطة في قطب ، وفي قطب آخر نمو متزايد للفقر وللاعتماد الكامل على الآخر : أما الشكل الآخر لضبط العلاقات الاجتماعية بأسلوب واع وإنساني فلا يحدد ماركس بشأنه إلا الأهداف قائلا: «إن الشيوعية التي تلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج- تلك الملكية التي تؤدي إلى اغتراب الإنسان- إنما تسعى الى تكييف ، الجوهر الانساني الكامل والواعي دون التخلي عن أية ثروة مكتسبة عن طريق تطوره الاجتماعي السابق، أي تطوره الإنساني.هكذا يكيف الإنسان كيانه العالمي ، بطريقة عالمية ، أي أنه يصبح انسانا شاملاً في مخطوطات عام ١٨٨٤ («العمل المغترب»).

إنطلاقا من دراسة قوانين النمو الاقتصادي الإنجليزي في القرن التاسع عشر، فهم ماركس الاشتراكية بوصفها تجاوزت المتناقضات الرأسمالية بعد أن وصلت إلى كامل نضجها ، ووفقا له ، وقدمت الثورة الفرنسية نموذجا لهذا الفهم ، حيث وجدنا طبقة اجتماعية-هي البرجوازية- قد أصبحت مهيمنة اقتصاديا في حين لم تتوافق العلاقات الاجتماعية السياسية مع هذا النمو الذي أعاقته البنى الإقطاعية ، وقامت الثورة على تدمير تلك البنى الباطلة وعلى تحقيق تجانس بين النظام السياسي والاجتماعي وبين الواقع الإقتصادي ، بالنسبة الى ماركس كانت الطبقة العمالية- في قمة صعودها بسبب التصنيع في أوروبا الغربية وخاصة في إنجلترا وفرنسا- هي«الطبقة الصاعدة» الجديدة ، ومهمتها تحقيق الانسجام بين البنى السياسية والاقتصادية وبين الواقع الاقتصادي لهذه الهيمنة البروليتارية على البرجوازية التي لم

تعد تستطيع التحكم في الأنظمة التي خلقتها.

مع ذلك، فلم تشتعل الثورة الأولى المطالبة بالماركسية تاريخيا- ولم تتطور إلا في ظروف تتفق مع فرضية ماركس.

على غير ما حدث في إنجلترا ، لم تكن روسيا عام ١٩١٧ قد توسعت بعد في التصنيع ، لدرجة أن الطبقة العمالية لم تشكل إلا ٤٪ من مجموع السكان العاملين. هكذا لم تستطع هذه الطبقة أن تتغلب على البرجوازية التي كانت على نفس القدر من ضعفها كما لم تستطع هي الأخرى أن تثور على البقايا الإقطاعية للنظام القيصري.

مـا الذي ترتب إذن على هذا الموقف ، فيما يتعلق بتطور الثورة نفسه؟

في مثل هذه الظروف ، لا يمكن أن تحدث ثورة لمجرد تفاقم تناقضات الرأسمالية ، بل أيضا بسبب التباين بين طبقة الفلاحين وبقايا النظام الإقطاعي في روسيا عام ١٩١٧ والتناقض بين هذه الطبقة الريفية وأشكال الاستغلال الرأسمالي الجديدة في الريف والتي حللها ماركس في كتابه «نمو الرأسمالية في روسيا» وفي النهاية بسبب الحرب والهزيمة وما كشفنا عنه من عجز النظام عن حل مجموعة المشكلات هذه.

لكن لهذه الأسباب نفسها جاءت الثورة أيضا فعلا مباغتا وليس مجرد نتاج عملية تراكمية طويلة كما قال ماركس وإنجلز ، بما أنه كان من الواجب الإمساك باللحظة التي يتضافر فيها عدد ما من التناقضات المختلفة. وهكذا كان الهجوم- على قصر الشتاء بمعناه الرمزي- هو الممثل للحظة القطيعة مع النظام القديم.

كان لينين على وعي كامل بالإبعاد التي تم للصيغة الماركسية ، لكنه كان أيضا يرفض ما قاله النقاد الماركسيون- الذين يبدون متشددين ، إلا أنهم في الحقيقة ديماجوجيون- أمثال كوتسكي وأكسلرود من أن: الظروف الموضوعية لم تكن متحققة في روسيا (...) لذلك كان ينبغي ألا تحدث ثورة. فقد تجاوز لينين هذا الاعتراض .

منذ عام ١٩٠٢ ، وفي منشور «ما العمل؟» ، شرح لينين أن الوعي الثوري لا يمكنه أن يولد تلقائيا من الطبقة العاملة نفسها في محيط علاقاتها الاقتصادية ، وصراعاتها النقابية ، بل يتحتم أن يأتي من خارج هذا المحيط ، من هنا كانت مهمة الحزب الشيوعي أن يأتي للطبقة العاملة «من الخارج» بوعيها بدورها التاريخي وبالأنماط التنظيمية والاستراتيجية اللازمة لقيامها بهذا الدور.

هكذا قلب لينين الصيغة الثورية التي وضعها ماركس إنطلاقا من نموذج الثورة الفرنسية ، فبدلا من أن تحول الطبقة المهيمنة اقتصاديا المؤسسات السياسية والاجتماعية الى التجانس معها (والذي كان قد حدث بالفعل) ، تم على العكس من ذلك، ووفقا للتطور التاريخي المساعد ، الاستيلاء على السلطة السياسية بقيادة الحزب، وبالتالي تم خلق الظروف الاقتصادية المناسبة للاشتراكية بفضل هذه السلطة.

وتكمن المفارقة التاريخية في الرغبة في صنع «ثورة بروليتارية» «دون بروليتاريا» ، أو على أقل تقدير ببروليتاريا لم تزل في طور التكوين . من هذا المنطلق ، وكما أشار تروتسكي ، أخذ الحزب يتحدث بإسم الطبقة البروليتارية ، ثم أخذ الجهاز يتحدث بإسم الحزب ، ثم القادة بإسم الجهاز ، وفي النهاية تحدث فرد واحد وقرر بإسم الجميع.

كان لينين على وعي بهذه المفارقة ومخاطرها ، ومنذ عام ١٩١٧ في «أطروحات ابريل» وفي «الدولة والثورة» ، أخذ يطور- في فترة ازدهار الثورة- أطروحات مضادة لتلك التي كان يدافع عنها في «ما العمل؟» ، ومنذ فترة ما بعد عام ١٩٠٥ أيام انحسار الحركة الثورية ، وقد لفت الأنظار في مقدمته لـ «رسائل إلى كوجلمان» عام ١٩٠٧ إلى أن ماركس لم يكن يقدر شيئا تقديره لـ «المبادرة التاريخية للجماهير» ، واعترض بعض رفقائه على تغيير توجهه قائلين :أن «التلقائية هي عكس الوعي والمطروح من الخارج» ، فتعامل لينين معهم على أنهم بلاشفة قدامى يريدون تحقيق ثورة عام ١٩٠٥ في عام ١٩١٧ ، وكتب قائلا: «دائما ما تأتي مبادرة الملايين من الرجال بشيء ما أكثر عبقرية من الأفكار شديدة العبقرية التي يأتي بها بعض القادة والمنظرين».

كان لينين مقتنعا منذ البداية بأن الثورة لن يكون لديها الوقت المطلوب ولا الإمكانية للإخلاص لمهمتها في التحرير ، في وسط أوروبي يعاديها بشراسة ويحاول إحتواء روسيا بمحاصرتها وفي المقال الأخير الذي نشره قبل وفاته «عن التعاون» يوضح لينين أن الصيغة التعاونية هي الوحيدة التي من الممكن أن تسمح للجماهير العريضة ، وخاصة الفلاحين ، باتخاذ القرار، لكنه من أجل الوصول إلى هذه «الإدارة الذاتية» ، تنبأ بضرورة الانتظار سنوات طوال حتى يقتنع الفلاحون بذلك بناء على تجربتهم الخاصة.

كان يهتم الاهتمام نفسه بالديمقراطية أي بالمشاركة فيما يتعلق بالتعليم والثقافة ، ففي المقال نفسه عن التعاون عرّف ما أطلق عليه «ثورة ثقافية» ، فقد كان يقول انه من غير الممكن- وسط شعب غير مثقف- ان تحدث مشاركة حقيقية في اتخاذ القرار من قبل الجماهير العريضة ، وبالتالي ، فلا يمكن أن تصبح روسيا بلداً اشتراكيا إلا إذا حققت هذه الثورة الثقافية التي تستطيع الجماهير العريضة بفضلها ، وبعد أن تتثقف أن تساهم فعليا في القرارات.

هكذا افترض لينين أن الثورة تستطيع أن تنمو بإيقاع بطيء في وسط دؤوب وبمساعدة الشعوب الأفضل إعداداً وبإتباع نموذجها ، على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى القوة المادية والثقافية لطبقتها العاملة ، مما أهلها للمضي في طريق الاشتراكية ، كان لينين على وعي بأن الاشتراكية لا يمكن ان تقام بشكل حقيقي ولأمد طويل في بلد مثل روسيا ، إلا اذا قامت البروليتاريا الأوروبية بثورتها الخاصة فقد كان يعتمد على الثورة الألمانية ، مع ذلك فلم يعد يستطيع الاعتماد على هذا الدعم بعد القضاء على حركة التحرير في ألمانيا وبعد إعدام كارل ليبكنشت وروزا لوكسمبورج.

في هذه اللحظة فهم لينين أن طموحه مصيره الفشل فقد كتب عام ١٩٢٠ قائلا: في ظل الأوضاع التي يعمل فيها السوفيت اليوم، والتي لا تعني المشاركة الحقيقية للجماهير العريضة في اتخاذ القرار وإنما تعني فقط المشاركة تحت قيادة بعض المناضلين شديدي الالتزام يستطيع هؤلاء السوفيت بالكاد أن يبنوا اشتراكية من أجل الشعب لكن ليس بيده».

في عام ١٩٢٠ كان لينين يشعر باقتراب اللحظة التي كان يخشاها ، فمهد ان قال: «إن عدونا الرئيسي هو البيروقراطي هو المناضل الشيوعي الذي يحتل وظيفة

ادارية فى الدولة أو الحزب» أضاف قائلا فى رده على تروتسكى الذى كان يتحدث عن الدولة البروليتارية وعما تتحدث ؟ **هذه اسطورة ، إن دولتنا فى الأساس دولة بروليتارية ، لكنها كذلك فى ظل هيمنة الفلاحين أولا، وفى ظل التضخم فى البيروقراطية ثانيا».**

وبسبب مرضه الذى أدى إلى وفاته فى عام ١٩٢٤ ، أخذ الموقف يفلت من سيطرته منذ نهاية عام ١٩٢١ ، ووفقا لبوريس بازانوف الذى كان سكرتيرا لستالين ، فقد قال لينين -كما جاء فى كتاب بازانوف الذى لم ينشر إلا عام ١٩٨٠ ، بعنوان«ذكريات Soweiurs قبل وفاته بوقت قصير «من الواضح أننا فشلنا ، لقد كنا نريد بناء **مجتمع اشتراكى جديد وفقا لصيغة سحرية ، فى حين تستغرق هذه العملية عشرات السنين وعديد من الأجيال(..) فلا يمكن أن تتغير عقليات الناس وعاداتهم المكتسبة فى لحظة».**

أخذت الثورة على رأس مال ماركس ، وفقا لتعبير زعيم الحزب الشيوعى الإيطالى «أنطونيو جرامشى»، تتبع الطريق الذى كان لينين يخشاه ، فتحت قيادة ستالين ، وفى ظل ظروف الدولة المحاصرة ، جرى ما جرى لنفسه أثناء الثورة الفرنسية «فبعد إعلان حقوق الانسان والمطالبة بأشد الدساتير ديمقراطية ، ألا وهو دستور عام ١٩٧٣ ، أصبح النظام الجمهورى فى مواجهة غزو أوروبا كلها ، هو حكومة الخلاص الشعبى ، وأخذ يفرض الإرهاب على الجميع ، هكذا أيضا تحولت أحلام و الديمقراطية الاشتراكية » تحت ظروف الثورة المسلحة المضادة والغزو الاجنبى إلى ديكتاتوريات البروليتاريا» شديدة الشراسة.

وأدت ضرورة مقاومة الضغط الخارجى ، وضرورة خلق قوة مساوية لقوة الخصوم ، إلى إعطاء الأولوية المطلقة الى التصنيع.

وتحول مفهوم المشاركة فى وسائل الإنتاج من شكل الشبكة التعاونية ، المدارة ذاتيا ، الى ضد ذلك ، أى إلى التأميم لصالح الدولة.

فى ظل مفهوم الدولة هذا تحول السوفييت الذين كانوا فى البداية يكونون مجالس عمال وفلاحين مجرد «ترس» فى الآلة البيروقراطية».

تم طحن الاشكال الانسانية كلها للحياة الاجتماعية أو تم تشويهها . وأصبح الايمان يعتبر بمثابة «أيديولوجيا» الخضوع، أما الإلحاد فهو ديانة الدولة ، فى حين كان ماركس يرى فى مقدمته لنقد فلسفة الحق لهيجل ، حينما كان يشبه روح «التحالف المقدس» المضاد للشعوب بـ «أفيون الشعوب» ، **أن الدين هو تعبير عن الضيق الإنسانى،اعتراض عليه».**

وأصبح مطلوبا من الفنون أن تصبح «ترسا» للدعاية الرسمية حيث حظرت «الواقعية الاشتراكية» تناول الواقع لعدم إظهار تناقضاته ومآسيه.

أما الفكر فاقتصر فهمه على أنه- على منوال الفلسفة الوضعية -مجرد انعكاس لواقع مكتمل ومحدد فى الفلسفة الستالينية حيث يوجد ثلاث مبادئ للمادية وأربعة قوانين للجدل وخمس مراحل للتاريخ!

هكذا أصبحت المقابلة الماركسية بين فلسفة الفعل وفلسفة الوجود هى الأطروحة الشيطانية المضادة للتاريخ والعقيمة ، والتى يقف حائلا بين المادية المفهومة بوصفها ثورية وبين المثالية المفهومة بوصفها أساسا للمحافظة والرجعية.

كف الجدل عن أن يكون هو المنهج النقدى الحى لاختبار الواقع بشكل تجريبى، وأصبح مجرد نسق من الأفكار الجامدة و كتالوج لها . أما مادية ماركس التاريخية ، وهى الفرضية التى شكلت تقدما حاسما فى السعى الى الدفاع ضد الوهم الذى يجعل من الأفكار محركا للتاريخ ، ودعت الى فك رموز الحياة الاجتماعية بوصفها كلا عضويا ، فقد أصبحت شبيهة بالمفاهيم القدرية القديمة، حيث أصبحت تعنى تحول المجتمعات من مرحلة إلى أخرى تحولا ضروريا للوصول فى النهاية وبشكل مصيرى الى الشيوعية.

وقد أدت هذه العقيدة السياسية الإلحادية والتى كانت تعتبر النظام السوفيتى نموذجا فريدا وثابتا للاشتراكية بالأحزاب الشيوعية فى أوروبا إلى إفلاس عام كمثيلاتها فى العالم الثالث ، أما أحزاب العالم الثالث **فقد فشلت لأن النموذج الذى حاولت تطبيقه كانت قد صاغته تجارب خاصة بالغرب وحده** ، مثل تجربة الاقتصاد السياسى الانجليزى ، والفلسفة الألمانية أو الاشتراكية الفرنسية ، ولأن الاشتراكية فى هذه البلاد قد تم التعامل معها بوصفها مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، لكن كيف يمكن -دونما نقل حيوى- تطبيق هذه النظريات المتشابكة ، فى شعوب لم تنطلق من بنى رأسمالية ولا حتى إقطاعية ، تلك البنى التى لم يعرفها إلا الغرب؟ وأما الاحزاب الشيوعية الأوروبية ، فبسبب فشلها انه لم يكن من الممكن إعتبار الثورة السوفيتية ، التى ولدت فى ظروف متضافرة من الصعب تكررها -نموذجا عالميا إلا بإدعاء سلطة مركزية لها على العالم ، لا وجود لها فى الواقع ، ولا تأثير فعليا لها على الواقع التاريخى فى الغرب (وذلك على عكس عالمية النموذج الذى أعطاه ماركس لتحليل حركة التاريخ إنطلاقا من نمو الرأسمالية فى أوروبا الغربية حتى وصولها الى مرحلة النضوج).

لقد حوّل هذا الانحراف الفكرى ماركسية ماركس الى ضدها ، فاختزلت منهجية المجتمعات فى عصره ، وباقتراح مشروع قادر على التغلب عليها ، إلى مجرد نسق دوجماطيقى تتكرر فيه -قطعيا- الصيغ التى إستطاعت أن تثبت كونها فرضيات قادرة على استيعاب مجتمعات القرن الماضى ، إلا أنها (هذه الفرضيات) قد أصبحت غير مستخدمة حينما لم تتولد عنها فرضيات عمل أخرى تتوافق مع الواقع ومع مشكلات قرننا هذا فى أوروبا حيث لم تستطع الاشتراكية ان تتجاوز الرأسمالية المتخلفة كما فعلت فى روسيا عام ١٩١٧ . وكان من الممكن أن تتولد الاشتراكية من النمو العضوى لتناقضات الرأسمالية المكتملة وليس من إنفجار مباغت ، ولا من تدمير كامل ووحش لإقتصاد السوق بهدف فرض تخطيط جبرى ما- بالقوة- لا يأخذ فى اعتباره البنى الاقتصادية والاجتماعية ثمرة التاريخ الخاص بكل بلد وبنموها التقنى والسياسى.

ولم يستطع هذا الفرض لنموذج مستورد تكون فى ظروف مختلفة جذريا ، إلا أن يؤدى الى نظم مفروضة بالقوة مما يجعلنا نندهش -بل ونبتهج- من انهيارها دون عنف فى بولندا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، مما يعد حالة استثنائية ، بل فريدة فى نوعها ، فى تاريخ الثورات والثورات المضادة.

أما أسوأ ما فى هذه «الاشتراكية» فهو الاستعارة من البديهيات الأساسية فى الرأسمالية ، ومن الاعتقاد الغربى فى وجود نموذج نمو واحد اختلط بالنمو الكمى الذى حققته العلوم والتقنيات فى الغرب ، وقد قام النظام الجديد فى روسيا بثلاثة انحرافات أساسية فى وقت قياسى.

(١) كان ماركس قد صاغ قوانين نمو الرأسمالية الأكثر تقدما فى عصره- وهى

الرأسمالية الانجليزية– باقامة علاقة حسابية بين الاستثمارات الهادفة إلى انتاج وسائل انتاج والاستثمارات المكرسة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، وكانت هذه نظرية النمو الاقتصادى الوحيدة التى عاشت لأكثر من قرن.

جعل خلفاء ماركس الدوجماطيقيون من هذا القانون التوصيفى لنمو الرأسمالية الانجليزية فى القرن التاسع عشر ، قانونا معياريا لنمو الاشتراكية الروسية فى القرن العشرين ، وكان هذا خطأ قادحا أعاق ، منذ تلك اللحظة ، تفكير الاشتراكية فى أهدافها ، وجعل من الأولوية المطلقة للصناعة الثقيلة قاعدة تؤدى هكذا إلى لا إنسانية التصنيع المتوحش فى بداية القرن التاسع عشر فى إنجلترا وفرنسا.

فى ظل أوضاع التخلف الاقتصادى فى روسيا عام ١٩١٧ ، وإعادة البناء بعد أطلال الحرب العالمية الثانية ، بدت أولوية النمو الصناعى كما لو كانت ضرورة تاريخية حتى لا تقضى محاصرة القوى الرأسمالية على روسيا.

ولم تتضح الخسائر الإنسانية على أثر ذلك ، إلا بعد اعادة تقسيم الصناعة (عام ١٩٣٧ مع المحاكمات الكبرى) ، ومع ذلك فقد تم فحصها ودراستها لضرورة مواجهتها أثناء الحرب ، إلا أنها لم تؤد الى التمردات الأولى فى ألمانيا والمجر ، ثم فى تشكيوسلوفاكيا خاصة ، إلا بعد مرحلة إعادة البناء.

(٢) قام الانحراف الثانى على الخلط بين **الاشتراكية وبين التأميم لصالح** الدولة ، فقد كان ماركس يسخر أصلا من أولئك الذين عرفوا الاشتراكية على أساس التأميم ، قائلا: **لو كان بسمارك أكبر اشتراكى فى أوروبا لأنه أمم مصالح البريد!**

وفى مقالته الأخيرة فى البرافدا (Pravda) عن الحركة التعاونية «عرف لينين التحول الى الاشتراكية بوصفه خلقا لشبكة من التعاونيات المدارة ذاتيا ، كما قال أن هذا التحول فى الريف ، سوف يستغرق عشر سنوات أو عشرين ، وسوف يتعين عليه أن يتحقق تأسيسا على تجارب ناجحة ، ودون التسرع فى تحقيق وعى الفلاحين بقيمة النظام الاشتراكى ، وحينما نوى ستالين أن يعمم الزراعة فى بضعة شهور ومن خلال قنوات السلطة، كان قد ضربها بذلك ضربة قاصمة ما زالت تعانى منها حتى اليوم.

لقد ادت المشاركة فى أدوات الانتاج فى بلد رأسمالى متخلف الى تحقيق التصنيع ليس من خلال التعاونيات المدارة ذاتيا ،ولكن من أعلى أى من خلال التأميم والمركزية ، وبدلا من أن تصبح «الخطة» وسيلة لإضفاء الانسانية على الاقتصاد ، ولتوجيه الانتاج لخدمة الاحتياجات الانسانية وليس لخدمة الربح أصبحت مؤسسة طبقية بشكل شبه عسكرى ، ودون «مشاركة» من القاعدة ، حيث استولى البيروقراطيون والتكنوقراط وأعضاء جهاز الحزب على السلطات كلها بإسم العمال الذين لم تتم استشارتهم ولا كان لهم تأثير على الإدارات المركزية ولو بطريقة شكلية خالصة.

ويتناقض مفهوم دور الدولة هنا تناقضا أساسيا مع مفهوم ماركس له، فقد أعطى ماركس مثالا على «الشكل الذى عثر عليه أخيرا» للدولة الاشتراكية ، بكومونة باريس ، وهى عكس الدول السوفيتية على طول الخط ، فكومونة باريس كانت ذاتية الإدارة كما كانت فيدرالية ولا مركزية ، ودون حزب واحد ، سواء كان ذلك على مستوى بدايتها ، أو أهدافها بعيدة المدى : وكانت الأغلبية المطلقة فيها لاتباع برودونProudhon، أما اتباع بلونكى Blonqi فقد كانوا حاضرين إلا انه لم يكن بينهم سوى ماركسى واحد.

(٣) وقام الانحراف الثالث على الخلط بين التخطيط الذى ليس له غير دور توجيهى واحد ، ومنهج الادارة «من أعلى» الذى يحدد الاستثمارات والأسعار ومعايير الانتاج والتوزيع التجارى وتحول السلطة من يد إلى يد، وفقا لبيروقراطية مركزية وما تحدده من أجهزة محلية تابعة لها.

أدى هذا الانحراف الثلاثى بالاقتصاد إلى الفوضى والانحلال ، وبالحرية الى الزنزانة.

ومن أكبر أخطاء الأحزاب الشيوعية اتخاذها كتيب لينين «ما العمل؟» نموذجا للتنظيم تحت اسم «المركزية الديمقراطية» هذا الكتيب الذى أتى على التنظيم الحزبى ذى النمط العسكرى ، خاصة أن خلفاء لينين قد نسوا انه صنع هذا الكتيب أصلا فى السرية وفى مواجهة القمع القيصرى المتوحش. وبالتالى لم تؤد «شيوعية الحرب» هذه فى الحزب والدولة وقت السلام ، إلا إلى الإنهيار.

إن ما مات مع موت الاتحاد السوفيتى ، ليس هو الماركسية ، وانما صورتها الهزلية المأساوية. ومع ذلك ، فلم يتم التحقيق فى نظرية ماركس فى أى وقت من الأوقات مثلما حدث فى هذه اللحظة ، كانت الأطروحة الرئيسية لماركس هى أن الرأسمالية تخلق ثروات (دون أن يوفى حق ذلك من المديح) ألا أنها تخلق أيضا فقرا بسبب الظلم الذى تؤدى إليه بالضرورة.

مع ذلك. فلا تزيد اليوم نسبة المتحكمين فى ٨٠٪ من المصادر الطبيعية لكوكبنا، ومستهلكيها ، عن ٢٠٪ من تعداد سكان العالم كله، مما يعنى –حسب احصاءات الأمم المتحدة– أن ٢٥ مليونا من البشر يموتون **سنويا بسبب سوء التغذية أو الجوع**، هكذا يتكلف نموذج النمو الاقتصادى الرأسمالى فى العالم الثالث يوميا ما يعادل خسائر قنبلة هيروشيما.

يظهر تراكم الثروة فى أحد أقطاب المجتمع ، وتراكم الفقر فى قطب آخر فى أكثر البلاد ثراء ، وفى عام ١٩٩٣ ، إعترف الرئيس كلينتون بأن ١٪ فقط من المواطنين الأمريكان ينتفعون بـ ٧٠٪ من الثروة القومية.

من إذن الذى صحت نبوءته عن مستقبل الرأسمالية:

آدم سميث الذى أكد انه اذا اتبع كل فرد مصلحته الشخصية لأشبعت المصلحة العامة، ، أم ماركس الذى حلل آليات هذا التراكم للثروة فى قطب ، أمام تراكم الفقر فى قطب آخر.

أوضح ماركس كيف يمكن التغلب على هذا التناقض بين قطبى المجتمع من خلال خطة توجه السوق نحو حماية الأكثر ضعفا ، وتضع الثروات التى تم تحقيقها فى خدمة نمو كل إنسان وليس فى خدمة فصله عن المجتمع وموته.

لم يكن واضحا أبدا ، فى مثل هذه اللحظة ، أن الفساد ، يكمن فى الرأسمالية فى حين أن الاشتراكية لا تفسد الا اذا تمت خيانتها.

والآن ، ولأول مرة بحق ، تجد الخيار بين والاشتراكية أو الهمجية» التى تؤدى الى هذه الانقسامات وهذا الانفصال القاتل ، سواء على مستوى العالم أو على مستوى كل مجتمع ، والاشتراكية التى لا تزيد عن كونها بحثا عن وسائل تمنع تقسيم العالم الى أقطاب بإعطاء الأولوية الى الوحدة الانسانية والى ازدهار كل إنسان واكتمال إنسانيته.

مع ذلك فلا تعتبر الاشتراكية أمراً لا مفر منه . فالحقيقة الوحيدة هى حتمية والانسان المغترب» فى النظام الرأسمالى ، ذلك النظام الذى أدت بنا انحرافاته اليوم إلى همجية تطبى الثراء والفقر المتزايدين والى انتحار كوكبى.

لكن، وكما قال ماركس، لا يمكن أن يصل تزايد الاغتراب أبدا إلى الدرجة التى لا تدع اية امكانية للكفاح ضده ، هذا الكفاح الذى اعتبره ماركس فى تحليلاته ، لا ينفصل عن كفاح الانسان للسمو على الحتمية الطبيعية.

ليس المستقبل ما سوف يصير ، لكنه ما سوف نصنعه نحن منه.

النموذج السوفيتى و الاشتراكية (٥)

الرأسمالية والرجعية والخيانة

د. خليل حسن خليل

الرأسمالية ، والرجعية، والخيانة ، هى القوى الشرسة المضادة للاشتراكية ، والتى تشن عليها حربا ضروساً ، منذ أمد بعيد، وما زالت الحرب مستمرة حتى الآن. وقد آثرنا أن نستخدم لفظ «الرأسمالية» بدلاً من «الإمبريالية» التى وصفها «لينين» بأنها أعلى مراحل الرأسمالية، ونحن نتفق معه، إلا أننا اخترنا كلمة الرأسمالية كلفة مبسطة من ناحية ، ولأنها تتناول الرأسمالية فى مراحلها المنخفضة ، ومنها الرأسمالية التابعة فى الدول المتخلفة.

الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية

ليس الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية مستغربا ، فهذه الأخيرة تقوم على إلغاء الظلم الاجتماعى القائم فى المجتمعات الرأسمالية ، فهى تنقل ملكية وسائل الإنتاج من قلة مترفة من ملاك الأرض ورأس المال إلى الكثرة العاملة، فالمعركة إذن هى معركة حياة أو موت. والشعوب تسعى للسيطرة على وسائل الإنتاج . وهذا يعنى القضاء على الرأسمالية ، وإحلال الاشتراكية محلها.

وكانت القوى الرأسمالية والرجعية والخيانة على وعى بهذه الحقيقة . ومنذ اللحظة الأولى ، لظهور الثورة الاشتراكية ، والقوى المضادة تتجمع وتتحالف للقضاء عليها. لقد قضى للقيصر على ثورة ١٩٠٥ فى روسيا . وحدث صراع مرير بين قوى الثورة والقوى المضادة، انتهى بانتصار الثورة فى أكتوبر ١٩١٧ . الجنود الروس يتركون مواقعهم الحربية ضد الألمان (فى الحرب العالمية الأولى) . لقد اقتنعوا بأن هذه الحرب ليست حربهم، ولكنها حرب بين قوى رأسمالية تتصارع لاستغلالهم. واتجه الجنود بأسلحتهم ، ليسقطوا القيصر ونظامه ، بقيادة الثوار . وكان هؤلاء الجنود، قد امتنعوا عن إطلاق النار على رفاقهم القائمين بالثورة.

وكان لسقوط نظام القيصر فى روسيا دوى هائل فى أرجاء العالم .تطيرت الدول الرأسمالية، وفزعت قياداتها فزعا شديداً ، لا أسى على سقوط حلقة هامة من حلقات الرأسمالية فحسب، ولكن خوفا على الحلقات الأخرى. فقد تسربت الروح المعنوية العالية ، التى أطلقتها ثورة أكتوبر إلى عمال العالم وتعاونت الطبقات العاملة فى أوروبا وأمريكا مع الطبقة العاملة المنتصرة فى روسيا ، أو الاتحاد السوفيتى، كما سمى بعد الثورة : امتنع العمال فى انجلترا وأوروبا عن شحن الأسلحة والمهمات للجيوش الأوربية والأمريكية التى نزلت فى الأراضى الروسية للقضاء على الثورة الوليدة.

لم تكن قوة الكولاك والقوزاق ، وغيرها من القوى البرجوازية الروسية ، قادرة على مقاومة جحافل الطبقة العاملة ، التى تتساقط المدن والقرى فى يديها ، مدينة وقرية بعد أخرى. كانت البرجوازية من الطبقات المالكة ، لا تستطيع أن تحارب بنفسها الجماهير الكادحة .فهى مترفة ، لا تستطيع صد هذا السيل الجماهيرى الثائر. كذلك فالجماهير التى كانت فى خدمة هذه الفئات البرجوازية ، كانت قد انضمت إلى الثورة.

ومن هنا أسرعت القوى الرأسمالية فى العالم .لنجدة القوى الروسية المضادة للثورة. فأرسلت قوات كبيرة بلغت مئات الآلاف من الجند ، من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والمانيا ، ودول غرب أوروبا الأخرى . وكذلك من اليابان . وفتحت جبهات فى الجنوب والشمال والغرب . وفتحت اليابان جبهة فى شرق سيبريا.

وخاض الشعب السوفيتى ، وقواه الثائرة معارك شرسة . كانت بالنسبة له مسألة حياة أو موت : رفض الثوار الرجوع مرة أخرى إلى الإذلال الذى فرضه القياصرة وشركاؤهم عليهم . رفضوا استغلال الطبقة المترفه لهم ، وفرض الفقر والجوع عليهم.

إن قصص البطولة فى هذه الحرب كثيرة . كان الفلاحون وغيرهم من الثوار .. فئات فقيرة جائعة . انهكت الحرب العالمية الأولى قواهم . واستنزف القيصر وطغمته مواردهم . ومع ذلك لم يكن لديها غير الروح المعنوية التى بثتها الاشتراكية فى صفوفهم. كانت هذه الروح هى الفيصل فى المعارك التى شنتها القوى الأجنبية الغازية ضد القوى الوطنية والاشتراكية طوال سنوات ثلاث ١٩١٧-١٩٢٠ . وانتصر الشعب السوفيتى انتصارا تاريخيا فى كل الجبهات . ولم تكن الحماسة مقصورة على الدفاع عن الاشتراكية

فحسب، بل امتدت إلى التعجيل بإقامة الشيوعية، ولهذا سميت تلك السنوات: «شيوعية الحرب». فهناك من يقول إن خوف الثوار على النظام الجديد من بطش القوى الأجنبية، والمحلية المضادة له، جعلهم يعجلون بتطبيق الشيوعية. لكن الرأى الأقرب إلى المنطق يفسر الاجراءات التى تمت بأنها اقتضتها الحرب. وكان من الضرورى مد الثوار بالطعام والمعونات اللازمة للمعارك. لهذا قدم الفلاحون محاصيلهم وحيواناتهم للثوار مجانا.

هكذا نرى القوى الرأسمالية الدولية تحالفت مع البرجوازية المحلية، منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة الاشتراكية للقضاء عليها.

وظل الموقف من الاتحاد السوفيتى كعدو للرأسمالية، ينعكس فى سياسات تلك الدول ضده، فقد بقى كثير منها، ولمدد طويلة، يفرض العزلة الاقتصادية والسياسية عليه. ويميزون ضده فى المعاملات التجارية وغيرها.

وبقى العالم الرأسمالى، وإدارات المخابرات فى دوله، يحاول تخريب النظام الاشتراكى السوفيتى من الداخل، إذ عجز عن مجابهته من الخارج، وعلنا. ولكن النظام كان قويا، حقق فى أجل قصير بين عام ١٩٢٨، وهو العام الذى انتهت فيه سياسة «النب» أى «السياسية الاقتصادية الجديدة»، وبين عام ١٩٣٨ (أى خطتين خمسيتين)، ليصبح قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة. ارغمت الولايات المتحدة وبريطانيا على طلب معاونتها فى حرب جيوش هتلر النازية التى اكتسحت أوروبا فى لمح البصر. وانهارت أمامها فرنسا فى نحو عشرة أيام.. وهزمت الجحافل الروسية الألمان فى معارك ليس لها نظير فى تاريخ الحروب فى العالم. والمعروف أنه بعد خطتين خمسيتين أخريين بعد الحرب العالمية الثانية، بلغ الاتحاد السوفيتى القمة، لينافس الولايات المتحدة على زعامة العالم.. وربما تفوق عليها فى العلم والعسكرية!

والرأسمالية فى حربها مع الاشتراكية تلجأ إلى جميع الوسائل، بما فى ذلك الوسائل القذرة، أو المنافية للأخلاق الدولية.. ففى نهاية الحرب العالمية الأولى، سمح الإنجليز والأمريكيون للجيوش الألمانية- وهم ما زالوا فى حرب معها- أن تتجاوز خطوطهم، والدخول إلى روسيا لمحاربة الثورة الاشتراكية.

وفى أواخر الحرب العالمية الثانية، خشى تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، من الهجوم الكاسح على هتلر وجيوشه، الذى قام به الروس، وهزموا فيه الجيوش الألمانية، خشى أن يكتسح السوفيت أوروبا. فأوعز إلى الأمريكان أن يستخدموا القنبلة الذرية ضد الروس. (وهو حليفه وحليف الأمريكيين). ولم يستجب الأمريكيون، لا لاعتبارات إنسانية، فقد هزمت «الإنسانية» الأمريكية عندما ألقى الأمريكان بالقنبلتين الذريتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكى فى اليابان. كان السبب، هو أن الروس امتلكوا القنبلة الذرية.

ومن نافلة القول أن نضيف أن الشيوعيين فى دول العالم جميعا، قد لقوا أهوالا على يد الرأسمالية وحوربت الأحزاب والجماعات الشيوعية حربا لا هوادة فيها. ففى الولايات المتحدة حرم الحزب الشيوعى تحريما تاما. واضطهد الشيوعيون فى دول أوروبا، حتى فى انجلترا التى سمحت شكليا بحزب شيوعى، مع قهر اعضائه وحرمانهم من الوظائف العامة، ومن حقوق المواطن العادى.

التحالف بين الرأسمالية والرجعية

تمكنت الرأسمالية من التحالف مع القوى الرجعية، وبصفة خاصة الرجعية الدينية. وكان هذا الحلف من الأحلاف «غير المقدسة»، التى اعترضت طريق الاشتراكية. وقامت تحالفات بين الولايات المتحدة، زعيمة الرأسمالية فى العالم، وبين بعض رجال الأديان، ومثل ذلك التحالف، مع بابا الفاتيكان. واستخدمت كتب الله المنزلة، وما فيها من مثل نزلت لتكريم الإنسان، فاذا بها تستخدم لإذلاله واستغلاله، وفى الحرب ضد أولئك الذين ينادون بتحرره.

وقد رأينا كيف كانت المخابرات الأمريكية، تعمل جنبا إلى جنب مع البابا، وكانت زيارات الأخير المتكررة لبولندا، من الوسائل التى استخدمتها هذه القوى للتسلل للنظام الاشتراكى فى بولندا، وتخريبه.

والعجيب أن بعض الناس يصدقون افتراءات بعض المتحدثين باسم الأديان. وينسون أن كثيرا من هؤلاء إن لم يكن كل الكبار منهم أثرياء. يشاركون الرأسماليين استغلالهم لعباد الله. والفارق الوحيد أن كبار المفسرين للاديان، يستخدمون إسم الله ورسله لاستغلال خلق الله! ولنا لقاء آخر مع هذا الموضوع.

الخيانة

على أن الرأسمالية والرجعية ما كانتا قادرتين على تخريب النظام الاشتراكى، لولا العنصر الثالث من عناصر هذا الثالوث، المعادى للانسان، والمعوق لتقدمه، وهو الخيانة، لقد كانت القوى الرأسمالية الرجعية، موجودة، قبل أن يوجد الاتحاد

جورباتشوف ويلتسين .. الأخطاء .. والخيانة..

السوفيتي ، وكانت موجودة كذلك عندما كان يشارك الولايات المتحدة في قمة العالم ، بل إن الولايات المتحدة ، بثرائها وهيلمانها لم تستطع أن تخلع سياسيا اشتراكيا ، يقود شعبا صغيرا ، في جزيرة صغيرة على مقربة من الولايات المتحدة . ظلت هذه الأخيرة تحارب كاسترو «زعيم كوبا . وشنت حرب «خليج الخنازير» ضده ، وجندت مخابراتها وعملاءها لاغتياله ، وتخريب نظامه . ولم تفلح ، بل باءت بفشل ذريع.

إن المرء ليتردد كثيرا عند الحديث عن الخيانة ، فالوصول إلى الحقيقة هنا ، ليس أمراً سهلا . فنحن لسنا سوفيت . ولا نعيش هناك . وليس لدينا من المراجع والوثائق ما يثبت هذه التهمة الخطيرة . ومع ذلك هناك شكوك تثير غباراً كثيفاً حول بعض الساسة السوفيت.

ولسنا وحيدين في هذه الشكوك ، فقد عبرت عنها المظاهرة التي قامت في الاتحاد السوفيتي ، عن طريق اللافتات التي تتهم يلتسين وجورباتشوف بالخيانة . كذلك أعضاء البرلمان ، الذين تذفوا في وجه يلتسين بهذه التهمة.

وسوف نسوق بعض الاحداث التي قد توحي برائحة الخيانة:

١- نـادى جورباتشوف بمبادئ البيروسترويكا ، والجلاسنوست . وهي وثيقة ظاهرها فيه الرحمة ، أثرت في كثير من الاشتراكيين في ذلك الوقت ، وباطنها فيه عذاب شديد . وضربة معول أولى اضعفت نظاما قويا ، ظل راسخا سبعين عاما.

والحق أن النظام كان جديرا بالنقد ، وكثير مما جاء في هاتين الوثيقتين نقد موضوعي . ولابد من الاعتراف بذلك، كما نفعل نحن في هذه المقالات. ولكن التخريب جاء من النغمة التي سادت «البيروسترويكا» فهي هاجمت النظام ، كنظام فاسد كله ، لا سبيل إلى إنقاذه، الا بالتحول الكبير نحو الرأسمالية. كانت النغمة هادمة لمعنويات الجماهير السوفيتية ، منكرة لكفاحها في تشييد قوة اشتراكية كبرى لأول مرة في التاريخ، تتحدى من الناحية الاقتصادية والسياسية والفكرية العالم الرأسمالي كله . وتفوقت عليه في آفاق عدة: في العلم والعدل والعسكرية.

والنقد الموضوعي ، بافتراض أن جورباتشوف كان ناقداً موضوعيا، إما أن يكون نقداً بناء أو هداما، وللأسف كان نقده من النوع الأخير . فقد استخدمت نغمة الهدم بذكاء هنا وهناك في كتاباته ، ثم إنه وهو في قمة السلطة ، لم يفعل كثيراً لعلاج الضائقة الاقتصادية التي تحيق بدولة كبيرة كالاتحاد السوفيتي، تتعرض لمثلها ، ولأشد منها دول أخرى في العالم الرأسمالي. ظل جورباتشوف يضرب على تداعي النظام وضعفه وترك الأمور تسوء ، بل زاد هو منها، وكان في إمكانه ان ينقذ بلاده عن طريق التخطيط ، الذي مكن ستالين في خطتين خمسيتين قبل الحرب العالمية الثانية، وخطتين بعدها من نقل الاقتصاد السوفيتي من اقتصاد شبه متخلف، اقتصاد مزقته الحرب الأولى، والترف القيصري ، وخربته الحرب الأهلية ، وغزو القوات الأجنبية ، للقضاء على ثورة اكتوبر الوليدة، إلى اقتصاد صناعي يحتل المكانة الثانية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

كان يمكن لجورباتشوف أن يفعل ما فعل خروشوف في الستينات من هذا القرن . حيث بدأ خروشوف حملة ضد ستالين وسياساته ، لإقامة نظام جديد للإدارة والتخطيط ، وهو النظام الذي دعمه عمليا الاقتصادي السوفيتي الشهير «ليبرمان» وشاركه فيه بعض الاقتصاديين في دول شرق أوروبا ولما وجد خروشوف أن القوى المضادة للاشتراكية انتهزت الفرصة لخلخلة النظام ، ألغى الفكرة ، ودعا للدفاع عن الاشتراكية وسكت عن العيوب البيروقراطية التي تعوقها . وليته ما سكت هو وخلفاؤه.

٢- لسنا نريد أن نتهم جورباتشوف بالخيانة ، ولكن نود أن نشير إلى بعض الشكوك حوله. فهو بعد اتخاذ موقفه «البيروسترويكي» ، قوبل مقابلة القادة العباقرة في الأوساط الغربية جميعا ، وما كان للغرب أن يدعو لعبقري ، إذا كان هذا العبقري اشتراكيا حقيقة ، فلولا أنه يخدم أهدافهم ما جعلوه عبقريا فريداً، وقد طبع كتابه بكل اللغات الرأسمالية . وتطوعت وكالات النشر الرأسمالية الكبرى بطبعه وتوزيعه في العالم كله ، وقد حقق أرباحا طائلة من الصعب حسابها . وقد آلت بطبيعة الحال في جزء منها إلى جورباتشوف ولكنه جزء يجعله يقف إلى جانب أثرياء العالم. وكذلك الاستقبالات الكبرى التي استقبل بها في الغرب في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعلمية ، كأسطورة من أساطير القرن العشرين.

٣- موضوع الانقلاب المضحك ، الذي قام ضده . والذي لو حدث في بلد افريقي صغير ، لما كان مضحكا بهذا الشكل.

٤- التقارب بينه وبين يلتسين ، والحق أنه من أكبر مساوئ البيروقراطية في الحزب، التي ناقشناها ، فيما مضى ، هو أن يقفز إلى قيادة الحزب، مثل هذا النمط الجورباتشوفي، واليلتسيني بصفة خاصة .، وهذا يدعم النظرة التي أسلفناها من أن بيروقراطية الحزب ، منعت وجود ديمقراطية اشتراكية سليمة، حتى أن تنتخب الجماهير أعضاء الحزب، وقياداته ، وتسيطر على المؤسسات السياسية بطريقة تضمن ألا تتسلل إلى القيادة عناصر هزيلة أو خائنة.

وأما خيانة يلتسين ، فهي واضحة يحملها الروس في مظاهراتهم ضده. ولذلك لن نحلل موقفه طويلا. ونكتفي بالقول ، بأنه تنقل بين كوادر الحزب بسرعة ، وبذكاء كان يمكن أن يكتشف لولا بيروقراطية الحزب، تقرب من خصوم جورباتشوف أولا . ولما ارتفعت أسهم هذا الأخير في البورصة السياسية تقرب منه. وأخذ يعدان معا خطة تفكيك النظام الاشتراكي. وانتهز فرصة الانتفاضات القومية ، وغذى ما أسماه بالقومية الروسية . ثم عارض جورباتشوف ، وتخلى عنه لما بدأت اسهمه في الهبوط وأسهم في الانقلاب الكوميدي ، وألغى الحزب الشيوعي ، وارتبط بالنظام الرأسمالي برابطة وثيقة ، ويحاول أن يلغي الاشتراكية بجرة قلم ، أي بنظام «الصدمات» ، وأطلق العنان للقوى الحزبية للمجتمع الروسي ، لتباشر عملية تدمير أقوى من الخيانة : أطلق الفساد والمافيا ، والدعارة ، واللصوص ، واغتيال مشروعات الدولة وبيعها «برخص التراب» ، اشترك هو وأعوانه في الوليمة ، وفي نهب الثروة التي عانى الشعب السوفيتي في تكوينها سبعين عاما.

وضرب البرلمان بالمدفعية ، وبصواريخ الدبابات ، وهدم مبناه على رؤوس ممثلي الشعب.

وهكذا تتم المؤامرة بين الرأسمالية الرجعية والخيانة على تخريب أول نظام اشتراكي في تاريخ العالم، ولكن التخريب لم يتم ! فالاشتراكيون الروس يحتلون المكانة الثانية في البرلمان ، وتمثيلهم للجماهير العاملة خارج البرلمان ، سوف يدفعهم لاحتلال المكانة الأولى.

وقد احتل زملاؤهم الشيوعيون المكانة الأولى في انتخابات رومانيا والمجر ، وتشكيا ، وسلوفاكيا ، وبلغاريا.

نجوم السينما وأحلام اليقظة بين الامتثال .. والثورة!

أحمد يوسف

ترك الموظف الكهل ذو الخمسة وثلاثين خريفا من العمر وظيفته المتواضعة في " بنك مصر" ، وودع الراتب المضمون في أول كل شهر ، ودخل للمرة الأولى في حياته أحد " بلاتوهات" شركة استوديو مصر ، ليقف تحت الأضواء الساطعة ، ليلعب بطولة فيلم " السوق السوداء" (١٩٤٥) للمخرج المغامر المتمرد على تقاليد عصره كامل التلمساني ، لكن الفيلم يفشل فشلا تجاريا ذريعا ، كما لم تنجح التجربة التالية لهذا الممثل في فيلم " دايما في قلبي" (١٩٤٦) التي أخرجه المخرج الشاب آنذاك صلاح أبو سيف ، وتناولت الصحف الفنية أسباب إخفاق الفيلمين ، فكادت أقلام النقاد أن تجمع على افتقاد بطلهما للموهبة ، حتى أن ناقدا أسدى النصح له بأن يعود مسرعا إلى وظيفته ويودع الأضواء إلى الأبد ، لأن لامستقبل له على شاشة السينما ... ومع ذلك فقد أصبح هذا الرجل الذي بدأ حياته الفنية كهلا ، من ألمع نجوم السينما العربية طوال تاريخها ، وظل يحمل خلال خمسة عشر عاما كاملة لقب " فتى الشاشة الأول " عماد حمدي " !!.

في الحقيقة ، وبالمقاييس النقدية الصارمة ، يمكن أن تؤكد حقا على أن عماد حمدي ظل مفتقدا لموهبة " التمثيل" طوال فترة نجوميته ، وأنها لم تتفجر بداخله إلا عندما انحسرت عنه هالة النجومية ، وبدأت خطوط الزمن ترسم أخاديدها العميقة فوق وجهه وروحه ، وتلك هي إحدى المفارقات الغريبة التي أتى بها فن السينما ، وهي أن هناك فارقا دقيقا وهائلا في آن واحد بين " الممثل" و" النجم" ، وإن لم تكن تلك هي المفارقة الوحيدة في هذا الفن الذي يحمل في عملياته الإنتاجية آليات الصناعة والتجارة في نفس الوقت ، فربما كان فن السينما هو الفن الوحيد الذي لايمكنه أن ينتج " بضائعه " إلا عبر سلسلة طويلة معقدة تشبه الصناعات التجميعية - مثل صناعة السيارات - معتمدا على عدد هائل من البشر تظهر أسماء بعضهم في لوحات عناوين الأفلام ، بينما لاتكاد تعرف أسماء معظمهم ، ومع ذلك فإن الفيلم لايمكن في أغلب الأحوال أن يحقق رواجه التجاري إلا بأن يبيع للمستهلكين شخصا واحدا له شعبيته الراسخة ، ذلك هو ... " النجم" .

وربما لن تجد تشبيها أكثر دقة - وإن لم يخل من الطرافة - لظاهرة النجومية في عالم الأفلام ، من إشارة بعض علماء اجتماع السينما إلى أن " النجم" في المجتمع المعاصر يقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به " القديسون المحليون" في الأيام الخوالي ، الذين كانت صورهم تباع في لوحات صغيرة في المواسم والأسواق ، فيشتري " الزبون " صورة قديسه المفضل، قد يضعها بين طيات ثيابه فلا تفارقه أبدا ، أو قد يضعها فوق سريره فيشعر بالاطمئنان والأمان ، تماما مثلما كان لأسلافنا في وطننا العربي نجومهم من أبطال الملاحم والحكايات الشعبية ، يسمعونها في ليالي السهر والسمر على لسان الراوي، فينقسم السامعون فريقا مع أبي زيد الهلالي ، وفريقا مع الزناتي خليفة ، ويتشيع كل فرق إلى " نجمه" المحبوب ، حتى تكاد بعض الليالي أن تنتهي بمعارك حقيقية حامية الوطيس بين فريقي المعجبين !.

القانون العام الذي يختفي وراء نجومية نجوم الماضي ، القديسين أو أبطال الملاحم الشعبية ، ونجومية فتيان الشاشة في الحاضر ، هو رغبة كامنة لدى الإنسان في التوحد مع" بطل" من نوع ما، لأن هناك دائما شيئا ما ناقصا في الواقع اليومي ، أيا كانت درجة اقترابه من الإشباع والكمال ، و" البطل " وحده هو الذي سوف يملأ هذا الفراغ الوجداني ، ناهيك عما قد يشعر به الفرد من ظلم اجتماعي قد لايستطيع مواجهته أو حتى التصريح به ، عندئذ يصبح هذا " البطل " هو لسان حال المظلومين، وأداتهم لتحقيق العدل ، حتى في أحلام اليقظة .

ومن المؤكد أنه ليست هناك أحلام يقظة أكثر تأثيرا أو تجسيدا من الأفلام ، فهاهو المتفرج يجلس في قاعة العرض حالكة الظلام ، يتطلع كالمسحور إلى الشاشة الفضية ، منتظرا أن يشق شعاع الضوء القادم من آلة العرض هذا الظلام الدامس ليظهر على الشاشة - من بين الأطياف والظلال والأضواء - ذلك " البطل " الذي يتوحد معه المتفرج ، فينسى تماما أنه يجلس في قاعة واحدة مع مئات المتفرجين ، ويعيش اللحظة كما يحياها بطله ، إن كل متفرج سوف يغرق في حلمه الخاص ، مصطحبا معه نجمه المحبوب ، الذي يحقق على الشاشة بدلا عن المتفرج كل الأحلام الممكنة والمستحيلة ، فالمتفرج يأتي إلى دار السينما حاملا همومه الخاصة والعامة معا ، ورغبة في أن يحيا لحظة واقعية من الوهم، باحثا عن إشباع رغباته المحبطة في الحب ، والنجاح ، والشهرة ، وربما عن عمل ، وشقة ، وسيارة ، بل لعله يبحث أيضا عن عالم أكثر عقلا ، ومجتمع أكثر عدلا ، والنجم وحده - في واقع متهالك مريض - هو الذي يستطيع أن يحقق للمتفرج كل هذه الأحلام .

وعندما تصنع السينما نجما ، فإنها تحاول به تجسيد كل الأحلام التي قد تساور القطاع الأكبر من الجمهور في سياق تاريخي بعينه ، لكن دور النجم في الأفلام لايقتصر على تحقيق الأحلام العاطفية لمشاهديه - كما نتصور أحيانا مع المفهوم التقليدي لتعبير " فتى الشاشة "- بل يمتد أيضا إلى تحقيق أحلامهم " السياسية " ، وتلك الأحلام السياسية ليست بالضرورة إنشاء حزب أو ممارسة للسلطة ، ولكنها ببساطة نظرة إلى

عادل إمام

الحياة ووسيلة لتحقيق النجاح ، حتى داخل المجتمع الصغير للمتفرج .

والخطر المزدوج هنا أن صناعة السينما – وهى جزء من المؤسسات السائدة القائمة – لاتصنع للمتفرج نجما يدفعه إلى تغيير الواقع الراهن ، بل على العكس فإنها تؤكد للمتفرج أن نجاحه لايتطلب أبدا تغيير هذا الواقع ، وإنما يتطلب فقط – ربدون ألم – قبول للحياة بوضعها السائد ، والامتثال لتناقضاتها ، وقد تجعله يعيش حلم يقظة عابرا ينتقم فيه بطله من أسباب المعاناة ، لكنها تدعوه دوما فى النهاية وبعد أن يخرج إلى الشارع من قاعة العرض إلى أن يذوب فى " التطبيع " وأن يتكيف مع المجتمع وشروطه ، ليصبح المتفرجون مجرد صور حية لكنها باهتة، تحاول أن تحاكى وتقلد صورة النجم الملونة ، التى ليست فى حقيقتها إلا أضواء وظلالا تنعكس على الشاشة .

النجم والعصر

ومع ذلك فإن صناعة السينما الذكية لاتستطيع – ولاتريد – أن تفرض نجما ما على الجمهور ، أو أن تتعسف صورته تعسفا . فالقائمون على صناعات السينما الراسخة يعلمون علم اليقين أن النجم هو محصلة للعديد من المؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فى سياق تاريخى محدد . وإذا كانت صناعة السينما لاترى فى النجم إلا " سلعة " رائجة ، فإن رواجها ينبع من أنها تلبى حاجة أساسية وحقيقية عند المستهلك – المتفرج ، وبدءا من طرزان وزورو وعنتر بن شداد ، وانتهاء ببروكى ورامبو وعادل إمام ، يلمس النجم وترا حساسا فى وجدان جمهوره ، لكن لكل سياق تاريخى نجومه الملائمين الذين قد لايمكنهم الحياة فى سياق تاريخى مختلف .

ولعلك تستطيع أن تتذكر عشرات من أنصاف النجوم وأشباههم فى كل أنحاء العالم الذين سقطوا فى منتصف الطريق ، رغم المحاولات المضنية لاستمرارهم ، ومن الصعب عليك أن تتخيل أن هوليوود تستطيع اليوم أن تعيد أسطورة مارلين مونرو أو جيمس دين ، كما أن من المستحيل عندنا أن يصبح مشروع نجم مجرد نسخة جديدة من أنور وجدى أو عماد حمدى .

فالنجم إذن تجسيد لعصره ، وتحقيق لواقع المشاهد وأحلامه فى آن واحد ، وعلى صناعة السينما الذكية أن تتسلح بالعديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والسياسية لتصنع ملامح النجم الملائمة لعصره – لذلك لم يكن غريبا على هوليوود خلال الستينات أن تصنع من الممثل سيدنى بواتييه – الذى كان قد دخل إلى عالم السينما ممثلا قبل خمسة عشر عاما كاملة – أن تصنع منه نجما زنجيا للمرة الأولى فى تاريخها ، فمع تصاعد حركات الاحتجاج ضد التمييز العنصرى ، والتى اتسمت أحيانا بالدعوة إلى العنف وهى

الدعوة التي وجدت كثيرا من المؤيدين داخل مجتمعات السود بعد أن فاض بهم الكيل وانتهت محاولاتهم المسالمة إلى الفشل . كان لابد لهوليوود - بدهاء حقيقي - أن تصنع للزنوج نجما من بينهم ، يرونه على الشاشة فيتوحدون معه ، ويعيشون نجاحه الاجتماعي في الأفلام التي يقوم فيها بدور مدرس ، أو محام ، أو طبيب . لكن تلك الأفلام لاتنسى أن تؤكد في الوقت ذاته على أن هذا النجاح مشروط بكونه " متحضرا " ، لايدعو إلى العنف أو الثورة ، بل تكيفا مع المجتمع ، ممتثلا لقوانينه .كما لم يكن غريبا أيضا على هوليوود خلال الثمانينات أن تصنع من سلفستر ستالوني أو أرنولد شوارزنجر نجمين في فترة عانى فيها المجتمع الأمريكي طوال العقد السابق من عقدة الذنب ، وذرف خلاله الدمع مدرارا في مازوكية معذبة على التورط في حرب فيتنام ، وكان لابد من خلق " أسطورة" جديدة ، مجسدة في صورة نجم جديد ، صور التفوق الأمريكي من خلال سلسلة طويلة من أفلام العنف والدماء ، والتي تعكس هذه المرة سادية مفرطة في التعامل مع " الآخرين " .

الحقيقة والقناع

لهذا يتحول النجم في معظم الأحوال إلى قناع "فني"يلخص الملامح الأساسية للبطل في عصره ، وعلى عكس الممثل الموهوب الذي يتقمص الشخصية التي يمثلها حتى يكاد أن يتوحد بها ،فإن النجم يظل يرتدي قناعا واحدا في كل أفلامه ، بل أنك قدتستطيع أن ترى أن ستالوني أو شوارزنجر - على سبيل المثال - ليسا في حقيقتهما السينمائية إلا قناعين ، وهما اللذان يفتقدان موهبة التمثيل - بالمعنى الحرفي للكلمة - حتى إن كل الأدوار المكتوبة لهما يتم تفصيلها عل مقاسيهما ، أو بالأحرى على مقاس نقاط الضعف الفنية العديدة فيهما . وليس هذا أمرا استثنائيا ينبغي أن يثير دهشتنا ، بل إنه أحد القوانين التي تسيطر على آلية صناعة النجوم ، فإنك لاترى فرقا واضحا بين معظم الشخصيات التي أداها عماد حمدي أو رشدي أباظة في العديد من أفلامهما . كما لم يكن دوجلاس فيربانكس أيام السينما الصامتة يلعب دور روبين هود أو زورو ،بل كان- دوجلاس أولمان - وهذا هو اسمه الحقيقي - يلعب في كل الأفلام دور دوجلاس فيربانكس ، كما كان يول براينر ينتقل بقناعه وشخصيته ذاتهما عبر كل الأفلام ، وسواء كان مجرما خارجا على القانون في " العظماء السبعة "، أو إنسانا رقيقا معذبا بعواطفه الصادقة المرهفة في " الأخوة كرامازوف" .

ونادرا مايستطيع الممثل الموهوب أن يصبح نجما ، لكنه لايستطيع - ولايريد - أن يحمل قناعا فنيا واحدا في كل الأفلام ، وهذا هو السر في أن كثيرا من النجوم يخبو بريقهم بعد سنوات قليلة ، بينما يظل الممثل الحقيقي قادرا على أن يولد دائما من جديد ، وإنك لاتجد في تاريخ السينما من " الممثلين " إلا حالات قليلة ، لعل أهمها هو مارلون براندو ، الذي قد تصدمك للوهلة الأولى القفزة الهائلة بين صورته في بداية حياته الفنية كشاب متمرد ممتلئ فتوة وجسارة وجرأة ، كما ترى في فيلم " عربة اسمها الرغبة " ، وصورته كعجوز متهدم تعكس عيناه انكسار الشيخوخة والعجز رغم الظلال الباقية من سطوة القوة كما تراه في " الأب

"الروحى" ، لكنه يظل دائما هو براندو ، النجم الساحر ، الذى مايزال اسمه يحتل مكان الصدارة فى لوحات الاعلانات عن أفلامه . وربما لن تجد فى السينما العربية مثل هذا الممثل النجم القادر على الاحتفاظ بنجوميته عبر عقود طويلة غير فريد شوقى ، والذى تتناقض صورته الفنية بين ذلك الفتى الشرير الخارج على القانون والمتمرد على المجتمع الظالم كما فى " جعلونى مجرما" ، وبين هذا الأب العطوف الذى ناءت كتفاه بأثقال السنين كما فى " وبالوالدين إحسانا " .

تلك استثناءات تؤكد القاعدة فى أن "النجم" يؤدى على الشاشة دائما دوره فى الحياة ، حتى أن أسلوبه الخاص فى قص شاربه - مثل دوجلاس فيربانكس - أو فى ارتداء ملابسه بطريقة غير متأنقة - على طريقة جيمس دين - تصبح أقرب إلى العلامة التجارية " بل إن الخط الفاصل بين حياة النجم الخاصة وحياته على الشاشة يكاد أن يتلاشى ، فتنتهى حياة نجم مثل جيمس دين ، أو نجمة مثل مارلين مونرو وكأنها المشهد الأخير فى فيلم يقومان بتمثيله !

بل قد يطارد هذا القناع الفنى صاحبه فى حياته الخاصة، حتى أنه قد يؤثر تأثيرا عميقا على أحكام الجماهير حول صورة النجم ولقد احتاج " الممثل المتواضع " رونالد ريجان جهدا فائقا ، ورحلة طويلة فى عالم السياسة ، لكى يقنع ناخبيه بقدرته على أن يكون " الرجل الأول" فى صنع سياسة الولايات المتحدة . ومن طرائف هوليود ، عندما رشح ريجان نفسه للمرة الأولى لمنصب محافظ ولاية كاليفورنيا ، أن المنتج جاك وارنر صاحب شركة أفلام " إخوان وارنر " التى قام ريجان لها بالتمثيل فى أدوار مساعدة فى سلسلة طويلة من أفلام رعاة البقر ، علق على ترشيح ريجان نفسه لهذا المنصب : " **إن ريجان لايصلح لدور حاكم الولاية ، جيمس ستيوارت هو الأفضل لأداء هذا الدور ، أما ريجان فلا يصلح إلا لدور صديقه المخلص** "!.

وفى الحقيقة أن ذلك القناع الفنى للنجم ، وحياته الخاصة ذاتها ، لايقوم النجم باختيارهما بقدر ماتصنعهما له " صناعة السينما" ، بما يتوائم مع الحقبة التى يظهر فيها . وفى العادة فإن الأفلام التجارية لاتنتسب إلى مخرجيها أو مؤلفيها ، وإنما تنسب دائما إلى النجوم الذين يقومون بأدوار البطولة فيها . ومانزال حتى اليوم نعرف بعض الأفلام بهؤلاء النجوم ، وليس أشهر عندنا من سلسلة أفلام اسماعيل يس خلال الخمسينات ، أو أفلام عادل إمام خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة ، ونادرا مايستطيع النجم أن يتمرد - إذا افترضنا أنه يريد أن يتمرد - على القناع الذى عرفه به جمهوره ، فتفشل أفلام مثل " الانس والجن" أو" الجحيم" لعادل إمام ، بصرف النظر عن قيمتها الفنية ، لأنه تخلى فيها عن دوره التقليدى للصعلوك الظريف الذى تطحنه الأيام ، فيحتال عليها بخفة ظله ، وربما بخفة يده أيضا !

ديكتاتورية

نجوم السينما العربية

إلى أى مدى تلتقى السينما العربية مع صناعات السينما العالمية الراسخة فى قانون صناعة النجوم ؟! إن جوهر الاتفاق والاختلاف يعتمد على مدى رسوخ صناعة السينما العربية ذاتها ، التى قد لاتستطيع - برؤية عامة قد لاتخلو لضيق المساحة من التبسيط - أن تؤكد على أنها مـاتزال بعيدة عن أن تصبح " صناعة " حقيقية ، **وهى التى ماتزال تفتقد جانبا كبيرا من البنية الأساسية للصناعة ، لأن كثيرا من أصحاب رؤوس الأموال قد يلجأون إليها لفترة من الوقت ، قادمين من نشاط مالى مختلف ، لينتقلوا بعدها إلى مجال جديد ، يحركهم فى ذلك الرغبة فى تحقيق الربح السريع ، فيعمد معظمهم إلى نشاط التمويل والتوزيع بدلا من بناء الاستوديوهات والمعامل ، ناهيك عن الصناعة المحلية للفيلم الخام ، أو عدسات الكاميرا ، أو حتى مصابيح الإضاءة !** وفى ظل هذا النشاط المالى الذى لايرقى إلى مستوى الصناعة - بمعناها الحقيقى - ليست هناك من أسباب للدهشة من افتقاد هذا النشاط للدراسات الإجتماعية والنفسية والسياسية (أو حتى التسويقية) التى تستطيع أن تتعرف على الذوق العام وتتنبأ بالتغيرات التى سوف تطرأ عليه .إن قانون صناعة النجم فى السينما العربية مايزال يعمل بالمصادفة ! وإن أردت تأكيدا على ذلك يمكنك أن تسترجع فى ذاكرتك كيف أصبح - على سبيل المثال- الممثل الكوميدى عادل إمام بين عشية وضحاها نجما لامعا لم تصنعه السينما بقدر ماصنعته الظروف التاريخية التى استثمرها النجم لصالحه بذكائه الاجتماعى ، فصنع بنفسه القناع الفنى الخاص الذى اكتشف أن له تأثيرا ساحرا على الجماهير.

لذلك يصبح الفرق بين النجوم فى صناعات السينما العالمية و" سوق" السينما العربية أقرب إلى الفرق بين دور" المؤسسة " ودور" الفرد" ، وليس غريبا - فى ظل غياب المؤسسات فى كل المجالات - أن يتحول الفرد ، أو النجم، إلى أن يصبح ديكتاتورا حقيقيا ! فداخل كل البنى التى تتأسس على قواعد اجتماعية واقتصادية راسخة ، لاتجد عاملا واحدا ينفرد بين العوامل الأخرى بالتأثير ، وحتى النجم فى صناعات السينما العالمية يظل ينظر إليه على أنه

عماد حمدى

إحدى حلقات انتاج " السلعة" وتسويقها ، بينما في صناعة تقوم على الارتجال- مثل السينما العربية - يصنع النجوم صورتهم بأنفسهم ، ويفرضونها فرضا في بعض الأحيان في نوع من الإلحاح والاعتماد على وسائل مختلفة للانتشار ، (ولنتأمل مثلا كيف صنعت نبيلة عبيد أو نادية الجندي صورتهما الفنية ، أو كيف تصطنعها اليوم الراقصة فيفي عبده ، حتى أن الأفلام يتم تفصيلها على مقاس النجم أو النجمة ، بعيدا عن أي معايير فنية أصيلة .

وربما هان الأمر لو كانت النجومية في السينما العربية قد اقتصرت على " تلميع " النجوم لصورهم على الشاشة ، اذا كان ذلك يعني اختيار أكثر زوايا التصوير جمالا ، وأكثر الأضواء بريقا ، أو أن توضع لهم بعض سطور الحوار المؤثرة الرنانة . لكن نجوم اليوم أصبحوا أكثر شراهة للأضواء ، وبينما كان نجوم الماضي في السينما العربية يؤمنون ببعض الديمقراطية التي تسمح لغيرهم من الممثلين بالظهور في أدوار مكتملة وشخصيات درامية متقنة ، تخلى نجوم اليوم عن هذه الديمقراطية ، وأصبحوا يسعون إلى احتلال الشاشة طوال مدة عرض الفيلم ، دون أن تفوتهم لقطة واحدة ، حتى لو جاء ذلك على حساب كل الشخصيات الدرامية الأخرى ، بل قد يصل الأمر إلى حذف أدوار كاملة في مرحلة المونتاج ، كما هو الحال مع فيلم فيفي عبده الأخير " الراية حمرا" !!.

لكن النجوم عندنا لايدركون أنهم بهذه الديكتاتورية التي تدفعهم إلى إزاحة كل الآخرين من " الكادر " ، فإنهم يقللون من قدرة تأثيرهم على المتفرج ، بل أيضا من مصداقية الأدوار التي يقومون بها على الشاشة ، لأنه لا يمكن للسينما أن تظل تقدم النجم - أو البطل - وحيدا متساميا كأنه يعيش في جزيرة منعزلة قد أقام من نفسه عليها ملكا ، يتحدث فلا يسمعه أحد ، ويتصور أن الجميع لايرفعون أبصارهم عنه بينما هو الذي يرى نفسه في مرآة ذاته ، وتلك هي بداية النهاية لنجوم يعتقدون أنهم سوف يعيشون طويلا ، وإن كانت الحقيقة أنهم رغم الضجيج والشهرة اللذين افتعلوهما لأنفسهم سوف يتناساهم التاريخ ، إن لم ينظر لهم نظرة الاستنكار .

تطور الأقنعة

من الناحية الأخرى ، ورغم الديكتاتورية التي يفرضها نجوم السينما العربية فيكبلونها بأغلالهم ويمنعونها من الإبداع الحقيقي ، لايزال هناك قانون في صناعة النجوم لن يستطيع أحد منه فكاكا ، وهو قانون التغير

أحمد زكي

الذي يطرأ على المجتمع العربي ، فيحمل معه أحلاما وآلاما جديدة ، تتغير معها أذواق الجماهير . وربما كانت السينما العربية - كصناعة متواضعة - عاجزة في الأغلب الأعم عن أن تدرك هذه التغيرات فتتلاءم معها . لكن آلية صناعة النجوم تكاد أن تقترب من قانون الانتخاب الطبيعي " الدارويني " ، حيث يكتشف صناع الأفلام - بالمصادفة - نجاح نجم جديد ، فيدركون فجأة أن عليهم أن يستثمروا هذا النجاح . فيتبعهم سيل غامر من الأفلام في هذا الطريق الجديد حتى ينصرف عنه الجمهور .

ولعل من الصعب علينا أن نلخص في سطور قليلة الرحلة التي تباين فيها القناع الفني للنجوم عبر تاريخ السينما العربية ، لكننا نستطيع أن نلمح سريعا إلى تلك العلاقة بين السياق التاريخي وصورة النجم. فبعد سنوات قليلة من التعثر والبحث العشوائي ، وجدت السينما العربية خلال الأربعينات أن ابن الطبقة المتوسطة الطامح إلى أن يجد مكانا تحت الشمس يمكن أن يتجسد في صورة النجم حسين صدقي أو محسن سرحان ، كما لم تكن محض مصادفة أن السينما المصرية لم تجد إلا بعد ثورة يوليو - في صورة النجم فريد شوقي - بطلها القادم من أحراش المجتمع ، القادر على أن ينتزع حقه بيده ، ويترجم مشاعره إلى فعل إيجابي ، بينما ظلت هناك صورة مناقضة ، ربما كانت تعبر عن عجز الطبقة المتوسطة عن المشاركة الحقيقية في صنع مستقبلها، فتكتفي بأن يصنعه لها الآخرون ، وتلك هي الصورة التي تجسدت في النجم عماد حمدي ، الذي كان بطله يكتفي بالحلم الجميل ، حتى يأتي الانتصار النبيل ، وقد يرضى بالانكسار والهزيمة إن اضطر للتخلي عن نبله وترفعه !.

كما لم يكن غريبا أن يظل النجم محمود ياسين طوال السبعينات - بأناقته المصطنعة ووسامته المتكلفة - تجسيدا لأحلام عصر تخلى عن مسئوليته القومية ، ليظل محصورا محاصرا في " آلام عاطفية فردية ،وأحلام ذاتية تدور في الفراغ . بينما حدث تغير عميق في صورة النجم خلال الثمانينات ، حتى أن نجوما مثل محمود عبد العزيز ونور الشريف قد تخلوا عمدا عن الوسامة التقليدية ، بينما ظهر نجوم جدد مثل أحمد زكي ويحيى الفخراني ، يقتربون كثيرا من التجسيد الجسماني والنفسي والطبقي لجمهور جديد ، يبحث عن لقمة العيش ، وسط ظروف تزداد صعوبة .

وربما لن نجد تعليقا ساخرا لاذعا على السياق التاريخي المعاصر أكثر من أن يصبح - للمرة الأولى في تاريخ السينما العربية - الممثل الكوميدي عادل امام نجما لامعا ساطعا (على نحو لم يبلغه نجيب الريحاني أو اسماعيل ياسين اللذان كانا رغم شهرتهما عاجزين عن أن يصبحا نموذجا لما نسميه " فتى الشاشة" بينما نجح عادل إمام في ذلك) ، والأمر لايعود كما يزعم البعض إلى امتلاك النجم عادل إمام إلى عبقرية تمثيلية نادرة (بل ربما كان الأمر على العكس من ذلك تماما ، والنجم ليس في حاجة على آية حال لمثل هذه العبقرية) ، وإنما يعود إلى أن النجم اختار بذكاء أن يعبر عن المرحلة الراهنة في السياق الاجتماعي ، من خلال الشخصية التي اشتهر بها والتنويعات التي قدمها عليها ، للصعلوك البائس اليائس ، الذي يؤمن بأنه لابد أن يكون لصا في مجتمع من اللصوص ، وعندما يصبح الخروج على القانون هو القانون ، وهي الشخصية التي قد لانجد لها مثيلا في قدرتها الواضحة على تجسيد حقيقة دور" النجم ". الذي يصبح مع أفلام السينما حلا زائفا لمشكلات حقيقية ، وتجسيدا لحلم بطلة ، غائم ومشوش ، من أحلام الفقراء والمطحونين.

مشاغبات

صحافة الأستاذ " أبو الفيض " .. وأحزاب الليبرالية بالتقلية

للمرة الثانية ، وربما الثالثة ، وقد تكون العاشرة ، أشعر بالخجل لأننى صحفى ، ولأننى معارض ، أما السبب ، فلأن بعض الصحف ، تبدو لى - أحيانا - أنها ليست كذلك ، ولأن بعض المعارض منها ، يدعونى - أحيانا - للتساؤل " باشمئناط عما تعارضه على وجه التحديد !.

فمنذ خمسة أسابيع ، وأنا أتابع بانتظام ، واهتمام ، وضمن حشد كبير من الفنانين والكتاب وأساتذة الجامعات والصحفيين - جلسات المحكمة التى تنظر الاستئناف الذى أقامه الفنان " يوسف شاهين " ضد الحكم الابتدائى الذى صدر بمنع فيلم " المهاجر " ، سعيدا بحركة التضامن الواسعة مع الفيلم ، التى تمثلت فى انضمام أكثر من خمس عشرة هيئة رسمية وشعبية وشخصية إلى صف يوسف شاهين، من بينها وزارة الثقافة والرقابة على المصنفات الفنية والنقابات الفنية ومنظمات حقوق الإنسان فضلا عن عدد من الشخصيات العامة ذات الثقل ، وتعيسا وخجولا لأن الأستاذ" أبو الفيض" - وهو المحامى الذى أقام دعوى المطالبة بمصادرة الفيلم - لايجد مايقدمه فى كل جلسة تأييدا لدعواه ، سوى قصاصات من الصحف ، معظمها من صحف المعارضة ، تحمل أخبارا ومقالات ، وتعليقات يكتبها نقاد سينمائيون ، كانت هى التى لفتت نظره منذ البداية إلى الفيلم ، وأفهمته أنه يجسد شخصية النبى يوسف عليه السلام ، ويسئ إليه ، وإلى الشعب المصرى ، وشككته فى وطنية صانعه ، الذى حصل على تمويل أجنبى لكى يشككك فى كل المقدسات ، فدفعته لمشاهدة الفيلم ، وحرضته على أن يقيم دعواه ، التى انتهت بمنع عرضه ، وكماتزال تحرضه على مواصلة النزال ، فتسانده وتمده بمقالات جديدة ، يضعها فى حافظة ، ويقدمها- فى كل جلسة - إلى المحكمة ، مما دفع رئيسها إلى أن يلفت نظره - فى الجلسة الأخيرة - إلى أن المحكمة لاتقرأ الصحف ولاتتأثر بما ينشر بها ، ولكنها - ككل محكمة - تطبق القانون فقط !.

والذى أعرفه ، أنُ الصحف - التى تستحق هذا الاسم - لاتعيش إلا بالحرية ، ولاتخاف إلا من المصادرة، ولا تكف عن التنديد بكل قانون أو وضع يقلل من حريتها فى نشر الأنباء أو الآراء ، وأنها صاحبة المصلحة الأولى فى التصدى لكل اتجاه أو رأى يدعو للمصادرة ، أو يسعى لتضييق نطاق حريات التفكير والتعبير الأدبى والبحث العلمى والإبداع الفنى ، بسبب بسيط جدا ، هو أن مصادرة الحريات كماء البحر ، كلما شربت منه الحكومات ، كلما ازدادت عطشا ، ولأن الذى يبدأ بمصادرة فيلم ، سينتهى بإغلاق صحيفة ، فيفقد هؤلاء المحررون النشيطون عملهم ، وينتقلون للجلوس فى " الطراوة" أمام مكتب الأستاذ أبو الفيض لمصادرة الحريات".

وليست صحف" الأستاذ أبو الفيض" استثناء من هذا القانون العام ، فهى تخصص نصف صفحاتها للمطالبة بالمزيد من الحريات للصحافة ، و لحديث عن المؤامرات الحكومية التى تحاك ضدها ، والتنديد حتى بالتحقيقات القضائية التى تجرى مع محرريها أو رؤساء تحريرها ، ومع ذلك فهى لاتجد تناقضا بين ذلك ، وبين تخصيص النصف الأخر لتأييد مصادرة " المهاجر" ، فهى تطالب بالحرية لنفسها وحدها ، وترفض أن يكون الآخرون أحرارا مثلها، مع أن القاعدة الأساسية تقول بأن الديمقراطية تحتمل كل رأى وتبيح كل فكر ، إلا الآراء والأفكار التى تدعو لمصادرة الحرية .

والغريب أن معظم هذه الصحف ، يصدر عن أحزاب معارضة، ومع ذلك فإن أحدا من المسئولين عن تحريرها لم يتنبه - أو يخجل - من التناقض بين ذلك ، وبين إلحاحها المتواصل على المطالبة بمصادرة " المهاجر " ! وقد يكون منطقيا أن يقف حزب حاكم فى صف المؤيدين لتحديد - أو تضييق - نطاق الحريات ، حتى لاتستفيد منها الأحزاب المعارضة له ، أما أن تفعل ذلك أحزاب معارضة ، يقدم بعضها نفسه للناس باعتباره حزبا ليبراليا ، فتلك هى التى تصطك منها المسامع - على رأى عمنا المرحوم " أبو العتاهية" - وذلك هو المرض العربى القديم والمتوطن ، الذى لو كنا قد شفينا منه ، لما تمكن منا الغزاة والطغاة، ولما أصبحنا فى " سينسة التاريخ".

ألا يبدو باعثا على الدهشة ، وربما داعيا للقرف ، أن تتضامن الرقابة على المصنفات الفنية ووزارة الثقافة وهما هيئتان حكوميتان ، مع حق" يوسف شاهين " فى أن يعبر عن نفسه ، بينما تدعو أحزاب ليبرالية إلى مصادرة هذا الحق ؟!.

أليس من حق الحرية ، بل ومن واجبها أن تصرخ :" اللهم إحمنى من أصدقائى .. أما أعدائى فإنى كفيل بهم ؟! " .

ثم .. أليس من حقى أن أخجل ، لأننى صحفى ومعارض بعد أن وصل هوس التحريض على المصادرة بإحدى الصحف الناطقة بلسان حزب من تلك الأحزاب الليبرالية بالمهلبية والتقلية ، إلى فبركة خبر يقول بأن " الفنانين الذين صحبوا هيئة المحكمة لمشاهدة العرض الخاص لفيلم " المهاجر" ظهر اليوم الثانى من شهر" رمضان المبارك" قد أرسلوا من اشترى لهم" طعام الغداء" أثناء العرض " ، وهو خبر نفاه لى صديق من الفنانين الذين شهدوا العرض ، ثم سألنى : هما الجماعة الليبراليين دول .. بيعارضوا مين بالضبط؟ فقلت له وأنا فى غاية الكسوف : الحرية طبعا!.

صلاح عيسى

، العامو شيخ ، كبير مجموعة الآسيويين الوافدين إلى مصر، يقدم الهدايا إلى الفرعون سنوسرت الثانى.

من لوحة الفنان عدلى رزق الله